مؤسسة دبي للمستقبل
DUBAI FUTURE FOUNDATION

تقرير استشراف الاتجاهات العالمية لمؤشرات قياس الناتج المحلي الإجمالي

سبتمبر 2024

DUBAIFUTURE.AE

تم ذكر البيانات في هذا التقرير على سبيل المثال لا الحصر.

وفي حين أن أفكار ومحتوى هذا التقرير بالكامل من إعداد مؤسسة دبي للمستقبل، فقد تم استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي للمساعدة في تحسين اللغة من حيث القواعد والأسلوب والترجمة، وهو ما أعقبه مراجعة من قبل المحررين المتخصصين.

الاقتباس الموصى به

Dubai Future Foundation (2024) 'The Future of Progress: A foresight report on the global transition beyond GDP'.

www.dubaifuture.ae/the-future-of-progress

الفهـــــرس

مـقـــدمة 5

1 **التحول إلى "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي"** 10

- **نبذة موجزة حول الناتج المحلي الإجمالي**
- **تحديات التحول لقياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي**

2 **الوضع الحالي لقياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي** 20

- **المؤشرات العالمية**
- **المؤشرات المُعتمدة على مستوى المدن**
- **التطورات العالمية الأخيرة والمرحلة المقبلة**

3 **تحديات التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي** 31

- **التحديات 1:** التطورات العالمية الأخيرة والمرحلة المقبلة
- **التحديات 2:** دور الناتج المحلي الإجمالي في دعم التحول المستقبلي لقياس ما هو أبعد منه
- **التحديات 3:** المواقف والأطر المفاهيمية المتنوعة حول جودة الحياة
- **التحديات 4:** التمسك بالناتج المحلي الإجمالي

4 **انتقال العالم إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي** 38

- **النهج المعتمَد في استشراف مستقبل التحول لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي**
- **المستقبل الذي نتطلع إليه**
- **خريطة الطريق للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي**
- **سيناريوهات التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي**

5 **التوصيات العالمية** 61

- **التوصية الأولى:** إنشاء شبكة عالمية للوصول إلى تعريف موحد للتقدّم
- **التوصية الثانية:** تحديد مبادئ مشتركة للتقدم العالمي
- **التوصية الثالثة:** إنشاء مجموعة عمل عالمية للتقدم
- **التوصية الرابعة:** المواقع التجريبية العالمية

ملاحظات ختامية 64

منهجنا في البحث 65

1. فهم المشكلة وتحديد المستقبل الذي نتطلع إليه
2. إشراك الخبراء وتحليل آرائهم
3. استخدام وجهات نظر متعددة لتفسير البيانات، وتحديد خريطة الطريق والسيناريوهات المحتملة

الاختصارات 68

شكر وتقدير 69

لائحة المصادر 70

لائحة المراجع 77

نبذة عن مؤسسة دبي للمستقبل 82

مـقـــــدمة

- النقاشات السابقة والجارية حول الناتج المحلي الإجمالي ومستقبل العمل به

الناتج المحلي الإجمالي مؤشر لقياس أداء الاقتصاد استناداً إلى قيمة السلع والخدمات المُنتجة والمُستهلكة، والمدخرات والاستثمارات، والإنفاق الحكومي والعائدات الضريبية، وصافي الصادرات خلال فترة زمنية محددة. وقد كان من المتوافق عليه لفترة طويلة أن الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس العالمي للتقدّم الاقتصادي وربما الاجتماعي أيضاً في أي دولة. وفي حين تتعدد المعاني والدلالات الفلسفية التي يحملها مصطلح "**التقدّم**" (Lange, 2011) **إلا أننا نعني به في هذا التقرير الجهود المبذولة للارتقاء بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأفراد والبيئة التي يعيشون فيها، سواء في الحاضر أو في المستقبل.** وقد لعب الناتج المحلي الإجمالي دوراً محدودا في التطور الذي نتجت عنه اقتصادات جديدة، ولم يتطور – باعتباره مقياساً للتقدم – بما يتماشى مع الالتزامات البيئية أو التطورات التقنية أو القيم المجتمعية التي رُسمت معالمها من جديد مثل جودة الحياة والتلاحم المجتمعي ودمج جميع فئات المجتمع. أي أن رغم ارتباط الناتج المحلي الإجمالي بعدد كبير من جوانب النمو والتطوّر في المجتمع، ما شهده العالم من تغير وتطور كبير يتطلب تطوير طريقة قياس النمو.

في عام 2008، دعا نيكولا ساركوزي، الرئيس الفرنسي حينذاك، نخبة من خبراء الاقتصاد لتشكيل لجنة، سُميت فيما بعد بلجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وذلك من أجل دراسة ما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً موثوقاً لقياس التقدم الاجتماعي والاقتصادي (Stiglitz, Sen and Fitoussi, 2009). وبناءً على عمل اللجنة، نُشر تقرير من إعداد جوزيف ستيغلتز وأمارتيا سن وجان بول فيتوسي في عام 2009، خلص إلى أنه: "رغم أهمية المؤشرات الإحصائية لتصميم وتقييم السياسات الرامية إلى تعزيز تقدم المجتمع، إلا أن الأبعاد التي نقيسها تؤثر في سلوكياتنا وأفعالنا؛ وإذا كانت قياساتنا غير صحيحة، فستكون قراراتنا أيضاً غير صائبة... وقد صار من الواضح أن الناتج المحلي الإجمالي غير كافٍ لقياس جودة الحياة، لا سيما في أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وهي الأبعاد الثلاثة لمفهوم الاستدامة" (Stiglitz, Sen and Fitoussi, 2009, 7–8).

بعد إعداد تقرير ستيغلتز وسن وفيتوسي، أنشأت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 2013 فريق خبراء رفيع المستوى لقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وشارك في رئاسته جوزيف ستيغلتز وجان بول فيتوسي ومارتين دوراند (وهم نخبة خبراء الاقتصاد المتخصصين في مجال التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وحائزون على جوائز نوبل). وفي عام 2018، نشر فريق الخبراء تقرير بعنوان "قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي: قياس الأصول الهامة والمؤثرة في الأداء الاقتصادي والاجتماعي" (Beyond GDP: Measuring What Counts for Economic and Social Performance) (OECD, 2018a)) وآخر بعنوان "من أجل ضمان جودة القياس: تطوير الأبحاث حول مقاييس جودة الحياة لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي" (For Good Measure: Advancing Research on Well-being Metrics Beyond GDP) (OECD, 2018b)، وخلصت التقارير إلى أن المستهدفات الـ 169، والتي تأتي ضمن أهداف التنمية المستدامة، عددها كبير جداً، وعلى الدول أن تختر الأهداف التي تخدم أولوياتها (OECD, 2018b).

وفي عام 2021، دعا تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "أجندتنا المشتركة" إلى إعادة تصور مقاييس تقدم الأداء الاجتماعي الاقتصادي، بما أن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان جميع الضرر الذي يلحق بالإنسان والبيئة نتيجة بعض الأنشطة التجارية. وخلص التقرير إلى ضرورة السعي لاتخاذ تدابير فعّالة تعالج التحديات التي تواجه الأفراد والبيئة التي يعيشون فيها، وتكون في الوقت نفسه مكمّلة للناتج المحلي الإجمالي (UN, 2021).

وقد أسهمت هذه الجهود في تمهيد الطريق لنقاش فكري وحوار عالمي حول ضرورة تضافر الجهود لتطوير أفكار جديدة لإنشاء مقياس مبتكر للتقدم على المستوى الوطني، من شأنه أن يستوعب أبعاداً أكثر بكثير من التي يشملها الناتج المحلي الإجمالي. وقد اعتمدت بعض المدن والولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول والمناطق حول العالم، قياساتٍ أكثر شمولاً للنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، قامت أستراليا (SGS Economics and Planning, n.d.) وبوتان (The World Bank, 2023a) ومدينة فانكوفر (Vancouver Economic Commission, n.d) والمؤسسات في الاتحاد الأوروبي (European Parliament, 2016) وهولندا (Boelhouwer, 2023) وولاية فيرمونت (Ceroni, 2014) – قاموا بتطوير أو اعتماد أطر ومؤشرات تعكس أبعاداً جديدة للتقدم بما يتجاوز حدود الناتج المحلي الإجمالي، ومنها مستويات القلق والتعليم والصحة والتوظيف والرضا المعيشي وقابلية العيش والتلوث السمعي واستنزاف موارد الطاقة غير المتجددة والفقر والبحث والابتكار والسلامة والاستدامة والعمل التطوعي وجودة الحياة.

إلى جانب الجهود المبذولة على مستوى المناطق والدول والمدن، تسعى مؤشرات عالمية بارزة لقياس النمو بما يتجاوز مجرد النمو الاقتصادي، أي ما يتخطى قياس الناتج المحلي الإجمالي، ومن بينها قاعدة البيانات العالمية حول الرخاء المشترك الصادرة عن البنك الدولي (The World Bank, 2023b)، ومؤشر الثروة الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP, 2018)، ومنصة رصد النمو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Our World in Data, 2023) ومؤشر أهداف التنمية المستدامة (Sachs, Lafortune, Fuller and Drumm, 2023b) اللذان يرصدان النمو الذي أحرزته الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة. ويمثّل "تحالف اقتصاد جودة الحياة (WEAll)" (https://weall.org) ومبادرة "إيرث فور أول" (https://earth4all.life) ومختبر عمل اقتصادات الدونات (https://doughnuteconomics.org) تحولاً كبيراً نحو اقتصادات جودة الحياة الشاملة، حيث يهدف "تحالف اقتصاد جودة الحياة" إلى الوصول إلى مستقبل منصف يأخذ بعين الاعتبار تحديات مجتمعية مثل الفقر والتمكين وانعدام المساواة والغذاء والطاقة لتعزيز جودة الحياة. وتسعى مبادرة "إيرث فور أول" إلى توعية الأفراد حول محدودية الموارد الطبيعية لكوكب الأرض، بينما يهدف اقتصاد الدونات إلى تلبية احتياجات كل من يعيش على كوكب الأرض في حدود الموارد المتاحة فيها عن طريق تحقيق التوازن بين احتياجاتنا والنظام البيئي.

ورغم كل هذه الجهود وتطوير العديد من الأطر والمنهجيات، وإجراء الأوساط الأكاديمية والحكومية والمجتمعات المدنية لدراسات متعمقة لأكثر من عقدٍ من الزمن، ما يزال الناتج المحلي الإجمالي هو المرجع المُعتمد لقياس النمو الاجتماعي الاقتصادي على المستوى الوطني والعالمي، ويعد جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي والتجاري الدولي. بل وتعتبر هذه الجهود، إلا بعض الحلات الاستثنائية، ما هي إلا إجراءات تكميلية للناتج المحلي الإجمالي، دون توسيع نطاق أيٍ منها على مستوى عالمي.

ومع أن بعض الخبراء يرون أن التغلب على هذا التحدي ما هو إلا مسألة وقت فحسب وسيتوسع نطاق أحد المؤشرات أو إحدى المنهجيات المطبقة اليوم لتوائم مختلف الدول والاحتياجات في المستقبل القريب؛ إلا أننا من خلال بحثنا توصلنا إلى أن السبب الأهم الذي يحول دون قابلية مواءمة وتطبيق هذه المؤشرات على نطاق عالمي، في ظل وجود عدد كبير من التحديات التي تعيق التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي **barriers to the transition beyond GDP**، يتمثل في صعوبة تطوير مجموعة من المقاييس المعيارية أو مقياس واحد يدمج جميع الأبعاد ذات الصلة عبر مختلف السياقات والمجالات، ويميّز في الوقت ذاته بين المستويات المختلفة على صعيد الدولة والمدينة والمجتمع والحي والفرد، ويتيح المقارنة بين الدول حول العالم (OECD, 2018b)، ويكون قادراً أيضاً على مواكبة التطورات التقنية والتكيّف معها.

من جانب آخر، يرى عدد من الخبراء أن التحول الحالي نحو إعداد التقارير حول المقاييس والمؤشرات البيئية والاجتماعية – مثل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) - من شأنه أن يزيد زخم هذا النقاش، إلا أن أغلب هذا التطور تشهده أسواق رأس المال ولا يشمل جميع القطاعات الأخرى، وما يزال يتطلب المزيد من الإفصاح عن البيانات بدقة وموثوقية (Perez, Hunt, Samandari, Nuttal and Biniek, 2022).

ومع تسارع وتيرة التطور والتنوع في المستقبل (DFF, 2022)، تبرز الحاجة إلى اعتماد مقياس أو مقاييس جديدة ومطوَّرة لقياس للتقدم من أجل توفير رؤية واضحة حول شمول الاقتصادات للمجتمع وأفراده ولكوكب الأرض الذي نعيش عليه، مع العلم أن هذا التحول "إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي" ليس أمراً بسيطاً، بل يزداد الأمر تعقيداً عند التعامل مع مجالات متعددة التخصصات، ووجهات نظر فلسفية متعددة، وعوامل متفاعلة ومؤثرة بما فيها الأفراد والبيئة التي يعيشون فيها، وعند التطرق بشكلٍ خاصٍ إلى ضرورة تغيير العقلية السائدة وطرق التفكير التي استمرت على مدار نحو ثمانية عقود، أي منذ اتفاقية بريتون وودز في العام 1944 (Allin, Coyle and Jackson, 2022).

وتهدف الدراسات المستقبلية إلى دعم عملية صناعة القرار في مواجهة المتغيرات الغامضة (Bibri, 2018)، علماً بأن التنبؤ العكسي هو أسلوب من أساليب استشراف المستقبل التي تُستخدَم عند التعامل مع الظواهر المعقدة التي يسودها الغموض والالتباس، مثل التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، والتي قد تتطلب الابتعاد عن أساليب الخطاب السائدة (Quist and Vergragt, 2006) للتوجه نحو مستقبلٍ أفضل (Hines, Schutte and Romero, 2019). وتسير عملية التنبؤ العكسي عكس اتجاه التنبؤ المعتاد، ويوفر هذا الأسلوب، إلى جانب السيناريوهات المحتملة، "مسارات متنوعة للحكومات أو المؤسسات في المرحلة المبكرة من عملية وضع سياساتها أو صناعة قراراتها الاستراتيجية" (Kishita, Masuda, Nakamura and Aoki, 2023).

يمكننا تعريف **تحول العالَم إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي على أنه تغيير الفكر السائد بأن الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس الوحيد لقياس التقدم والنمو على المستوى الوطني**. وهذا التقرير يتضمن ملخص للأبحاث التي أُجريت في هذا المجال، بما فيها مراجعات للدوريات العلمية والأكاديمية والمنشورات البحثية والمقالات التي نُشرت منذ عام 2012، وكانت الأساس لفهم أبعاد فكرة التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي ورؤية العالم لها من منظور شامل؛ وكذلك مقارنة مرجعية عالمية شملت مختلف المؤشرات والمنهجيات العالمية التي تعتمدها المدن والدول، كما اعتمد التقرير أيضاً على مخرجات نقاشات متعمقة مع 29 خبيراً عالمياً، أسهموا جميعاً في الإجابة عن ثلاثة تساؤلات أساسية:

- **ما هي الأسباب الداعية للانتقال إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي؟**
- **إلى أين وصل العالم حالياً في رحلة الانتقال العملي إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي؟**
- **ما هي العوائق التي تحول دون قابلية توسيع نطاق هذا التحول؟ وكيف يمكننا التغلب عليها؟**

1

نبذة عن عملية قياس "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي"

بينما ساعد الناتج المحلي الإجمالي الدول على النمو إلا أنه يبقى نظاماً مقيداً بحدود لا يمكنه تخطيها

نبذة موجزة حول الناتج المحلي الإجمالي

يعد مقياس الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم ابتكارات القرن العشرين (Landefeld، 2012)، إذ يوفر رؤى حول الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والوطني (OECD, 2018a). وبمطالعة سريعة لوسائل الإعلام العالمية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي يحظى باهتمام عالمي هائل، في حين يعتمده الأفراد والحكومات كمقياس للاقتصاد والمستقبل. ويتصدّر الناتج المحلي الإجمالي عناوين الصحف والأخبار التي تتضمن تنبؤات حول مستقبل النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وتتم الإشارة في هذا النوع من الأخبار إلى احتمالية تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في دولة ما أو تباطئه أو حفاظه على مستوى معين، كما تعتمد أيضاً المقالات الإخبارية التي تتناول الحديث عن أكبر الاقتصادات أو أصغرها على تحليلها للناتج المحلي الإجمالي لتلك الاقتصادات. وفي سياق تحليلها لمستويات النمو، تعمد الأخبار الصحفية إلى التنبؤ بمدى مساهمة أو احتمال مساهمة أحد القطاعات أو النشاطات أو مدى تأثير حجم الدَين أو أداء سوق الأسهم مثلاً في الناتج المحلي الإجمالي، في حين تكشف بعض القصص الخبرية عن تصنيفات ائتمانية جديدة أو مراجعة تصنيفات ائتمانية قائمة بناءً على حجم الناتج المحلي الإجمالي. وعلى هذا النحو، تتعمق مواد إعلامية في فهم أسباب نمو الناتج المحلي الإجمالي أو انكماشه وتأثيره في الاقتصاد ككل، وارتباط ذلك بالتضخم وتقلبات سعر العملة، ومزاج المستهلك وطريقة إنفاقه، والبطالة، والتجارة والفائدة وأسعار السلع الأساسية، والإنفاق الحكومي وغيرها من العوامل.

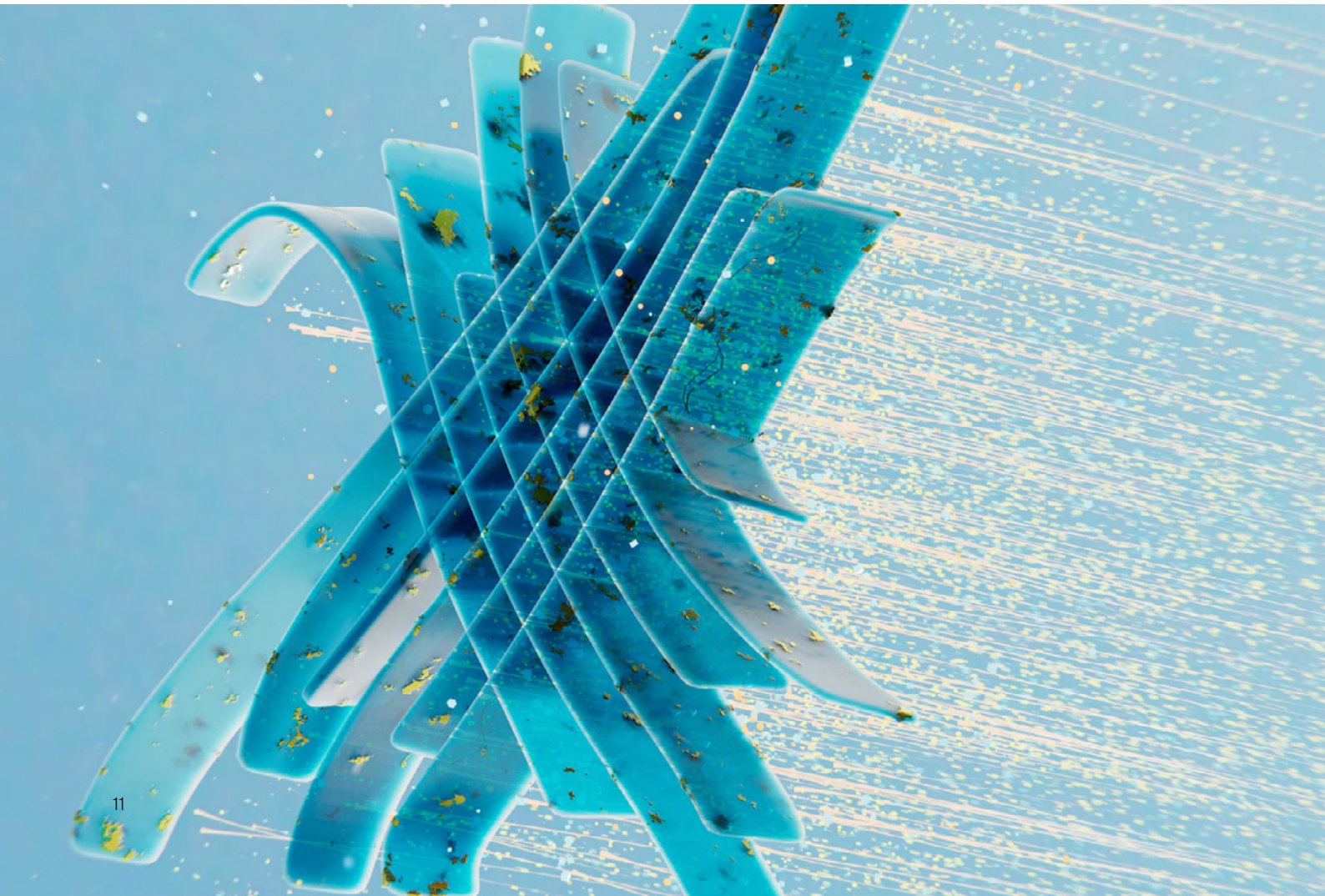

يستخدم الناتج المحلي الإجمالي نظام الحسابات الوطنية لاحتساب القيمة الإجمالية[4] لجميع السلع والخدمات المنتجة أو المقدمة داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة (Oulton، 2018). واستناداً إلى هذا النظام، تشير القيمة الإجمالية إلى إجمالي القيمة المضافة بالنسبة إلى الاقتصاد حسب الدخل والنفقات النهائية، والتي تشمل إنتاج السلع وتوفير الخدمات، وإنفاق المستهلك والإنفاق الحكومي، والاستثمار الداخلي والاستثمار الأجنبي المباشر، وصافي الصادرات، والضرائب (The World Bank, 2008). ووفقاً لتعريف شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة لنظام الحسابات الوطنية فهو مجموعة من المعايير والإجراءات والقياسات والقواعد المحاسبية المتفق عليها دولياً، والتي يستخدمها خبراء الإحصاء والاقتصاد والمحللون الماليون لقياس النشاط الاقتصادي بشكل عام في دولة معينة (United Nations Department of Economic and Social Affairs, n.d., -a)، وفي حين أن نظام الحسابات الوطنية يتضمن الإحصاءات التي يعتمد عليها قياس الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هدفه لا يقتصر على ذلك فحسب (The World Bank, 2008). وعندما يعكس الناتج المحلي الإجمالي "إجمالي الدخل القومي" فإنه يشمل دخل المقيمين في الخارج ويستثني الدخل المحلي لغير المقيمين (United Nations Department of Economic and Social Affairs, n.d., -b). أما "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" فإنه يعكس متوسط مستوى معيشة الفرد في دولة ما في فترة زمنية محددة مقارنة بفترة زمنية أخرى (Callen, n.d).

ويتم الإعلان في الغالب عن حجم الناتج المحلي الإجمالي كل ثلاثة أشهر أو ربما سنوياً (The World Bank, n.d., -a) رغم إمكانية رصد المقاييس والمؤشرات الأساسية والإعلان عنها على فترات مختلفة - في حال كانت متوفرة (Callen, n.d.)، إلا أن ذلك يعتمد على القدرات التقنية واللوجستية والموارد اللازمة لرصد البيانات وتحديدها وجمعها (Callen, n.d.)، بالإضافة إلى القرارات التي يتم اتخاذها، في حال إتاحة البيانات، لمواجهة التحديات المتعلقة بالتقييم أو التسعير (Callen, n.d.). وتجدر الإشارة إلى أن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومجموعة العشرين حاولت تتبع الناتج المحلي الإجمالي أسبوعياً في الوقت الفعلي من خلال منصة "جوجل ترينديز" (Woloszko، 2020)، إلا أنها لم تنشر أي بيانات جديدة منذ إبريل 2023 رغم استمرار الجهود المبذولة في هذا الإطار (OECD, n.d.).

[4] يقدّم نظام الحسابات الوطنية ثلاث منهجيات للتصنيف: حسب الإنتاج، أو الدخل، أو النفقات.

في العام 1944، [5] وعلى مشارف نهاية الحرب العالمية الثانية (Vanham، 2021)، تم عرض مفهوم الناتج المحلي الإجمالي على الكونغرس الأمريكي بعد الكساد الكبير (Dickinson، 2011) وتم اعتماده في اتفاقية بريتون وودز. واستغرق بعد ذلك الأمر تسعة أعوام ليتم تفعيل مقياس النتاج المحلي الإجمالي من خلال نظام الحسابات الوطنية في عام 1953 (United Nations Department of Economic and Social Affairs, n.d., -c) مع إتاحة الإرشادات اللازمة لتمكين مؤسسات المحاسبة والإحصاء الوطنية من فهم هذه التوجيهات وتطبيقها بأسلوب قابل للمقارنة (Oulton، 2018). ومنذ ذلك الحين، اعتمدت الدول في جميع أنحاء العالم نظام الحسابات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي لقياس النشاط الاقتصادي والمساهمة في النظام الاقتصادي والمالي العالمي. وقد تم إعداد نظام الحسابات الوطنية بحيث يمكن للدول تخطي أي من الأبعاد أو العوامل المكونة له في حال لم تكن معنية بها، نظراً لاختلاف مستوى النمو الاقتصادي من دولة لأخرى (IMF, 2009).

يؤثر نظام الحسابات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي في مختلف جوانب الأنظمة الاقتصادية والمالية العالمية والوطنية؛ وبالأخص في عملية صناعة القرار (The World Bank, 2008). وتعتمد السياسات النقدية والمالية والتجارية والضريبية والتشريعية في توجهاتها على الناتج المحلي الإجمالي الذي يُستخدم في تخصيص الأموال وتحديد الميزانية واتخاذ قرارات الأعمال (Stobierski، 2021). ولذلك، يؤثر الناتج المحلي الإجمالي والقرارات المرتبطة به، باعتباره مقياساً موضوعياً للاقتصاد (Landefeld, Villones and Holdren, 2020)، في المجتمعات والشركات والمؤسسات الخيرية والحكومات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

يستند الناتج المحلي الإجمالي على مبادئ الاقتصاد الكلاسيكي الجديد (Brand-Correa et al., 2022)، وتعمد البنوك المركزية والحكومات إلى تتبعه لتتمكن من تقييم اقتصاداتها واتخاذ قرارات سياسية مبنية على تلك البيانات. وفي حال بدا النمو الاقتصادي أضعف من المتوقع، تعمد البنوك المركزية في معظم الحالات إلى "تيسير" إجراءات السياسة النقدية عن طريق خفض أسعار الفائدة بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف (Reserve Bank of Australia, n.d.)، ولكن إذا تجاوز النمو الاقتصادي الأرقام المتوقعة، فإن البنوك المركزية تتجه إلى "تشديد" إجراءات السياسة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة بهدف كبح النشاط الاقتصادي والحد من التضخم (Reserve Bank of Australia, n.d.). أما السياسات الضريبية، فقد تلجأ الحكومات الوطنية إلى زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب تبعاً للبينات التي تتوفر لديها (Reserve Bank of Australia, n.d.). وفي مثل تلك الحالات، يبحث واضعو السياسات في مختلف أبعاد الناتج المحلي الإجمالي لتحديد أسباب نموه أو تراجعه أكثر من المتوقع (Claessens and Kose, n.d.).

[5] تجدر الإشارة إلى أنّ اتفاقيات جامايكا (1976)، التي وضعت حد لنظام القيمة الاسمية أو سعر الصرف الثابت، كانت قد أُبرمت بعد اتفاقية بريتون وودز. ويأتي ذلك عقب القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1971 بإسقاط قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب؛ استغرق الأمر حتى عام 1976 الذي تم خلاله الاتفاق على طريقة جديدة للمضي قدماً (www.jstor.org/stable/20039595 و https://ies.princeton.edu/pdf/E120.pdf)

ويستند الاقتصاد الكلاسيكي الجديد إلى مبدأ ثابت وهو ضمان استمرار النمو الاقتصادي والتسليم بوجود مقايضات دائماً حيث ستؤدي المكاسب المحقَّقة في أحد المجالات إلى ربما خسائر في مجالات أخرى (Brand-Correa et al., 2022). مع ذلك، يُلاحَظ أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤثّر بشكل إيجابي في جودة الحياة في المجتمع ومتوسط العمر المتوقع (IMF, 2020)، لا سيما في الدول مرتفعة الدخل (Brand-Correa et al., 2022).

الشكل 1

الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي، ومؤشرات السياسة النقدية (مبسط)

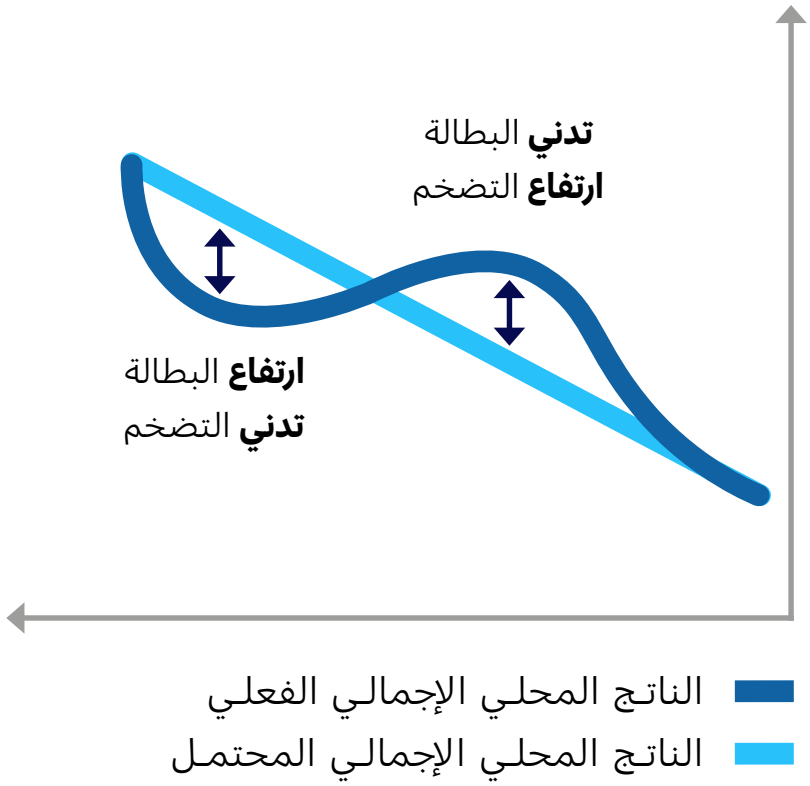

المصدر: Reserve Bank of Australia, n.d.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومات تحرص على تتبع مؤشرات أساسية أخرى إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي، قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بالسياسة النقدية أو المالية الرئيسية. على سبيل المثال، يرصد النظام الأوروبي للبنوك المركزية مجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية، من بينها نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[6] والأجور والأسعار وميزان المدفوعات وأسعار صرف العملات (European Central Bank, 2004). كما يقوم المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، وهو مكتب خاص وغير ربحي في الولايات المتحدة الأمريكية، برصد مجموعة واسعة من المؤشرات إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي ويُعد التقارير حولها (https://www.nber.org)، وتشمل معدلات التوظيف والدخل والمبيعات والإنتاج، بهدف تحليل اتجاهات النشاط الاقتصادي الوطني (The White House, 2022a). تعكس هذه المؤشرات مجموعة من "الحسابات الفرعية" التي لا يتم الإعلان عنها أو إدراجها في تحديثات الناتج المحلي الإجمالي، ولكن يطّلع عليها واضعو السياسات في الولايات المتحدة (BEA, n.d.).

ويقوم كل من البنك الدولي (The World Bank, n.d., -b) وصندوق النقد الدولي (IMF, 2022) بمراقبة الناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص بهدف تقييم الاستقرار والتقلبات المالية العالمية
وتوقع احتمال حدوث أي ركود في المستقبل، وذلك بالاستناد إلى اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي، كما يستخدمان أيضاً الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات ذات الصلة للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل (Wolverson, 2013). وتقدّم بنوك التنمية المساعدة لتعزيز النمو الاقتصادي، سواء عبر الإقراض أو المساعدات، والتي تعتمد غالباً على جودة مؤسسات الدولة، وسيادة القانون وتوفير بيئة السياسات الجيدة بها (Burnside and Dollar, 2004)، رغم الانتقادات التي واجهه هذا الربط في الماضي (Easterly, Levine and Roodman, 2004).

وبالكلام عن المؤشرات، عندما يُنظر إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإنه يرتبط في عدد كبير من الدول (لكن ليس جميعها) ارتباطاً إيجابياً ببيانات عالمية غير اقتصادية، مثل مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية (Islam, 1995)، وتصنيف السعادة العالمي، وقياس الرضا المعيشي (Bertolucci، 2018)، وقياس معدلات التوظيف (ILO, n.d.). كما أن الناتج المحلي الإجمالي مدرج في كل من الهدفين الثامن والـ 12 من أهداف التنمية المستدامة (Alexander, Dziobek and Galeza، 2018). ويرتبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي بالإنفاق على أهداف التنمية المستدامة (Kharas and McArthur، 2019) والنمو الأخضر (Tawiah, Zakari and Adedoyin، 2021).

[6] يُقصد بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتج المحلي الإجمالي المعدل وفق معدلات التضخم

استنادًا إلى الأبحاث والنقاشات التي أجريت مع خبراء عالميين، يمكن القول إن **الناتج المحلي الإجمالي قد أدى الهدف منه لعقود من الزمن**؛ فهو مقياس عالمي للتنمية الاقتصادية يتسم بالشفافية ويعتمد على نظام إحصائي متين، وهو مؤشر على صحة الاقتصاد وحجمه، ويوفر منهجية واضحة، ويحدّ من النزعة غير الموضوعية للدول، ويتيح المقارنة بينها. وكما ذكرنا آنفًا، يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي بالإنتاجية والسعادة ومستويات المعيشة.

تحدّيات الناتج المحلي الإجمالي

يرى عدد من الخبراء أنه ليس هناك حاجة للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، فهم يرون أن الناتج الإجمالي المحلي أداة قوية حيث يأتي في مقدمة المؤشرات التي تعتمد عليها صناعة السياسات، بل وتسترشد بها السياسات الوطنية المتعلقة بالاقتصاد والتنمية والرعاية الصحية والإنفاق وغيرها من المجالات الرئيسية. كما سيظل الناتج المحلي الإجمالي أداة محورية هامة حتى لو تمّ اعتماد جودة الحياة معياراً لقياس صحّة الاقتصاد (Bannister and Mourmouras, 2018)، حيث إن جودة الحياة تعتمد بشكل أساسي على الدخل والإنتاج والاستهلاك، وهي من الأبعاد الأساسية المكوِّنة للناتج المحلي الإجمالي (IMF, 2020). وسيظل من الضروري إدراج الناتج المحلي الإجمالي ضمن مقاييس جودة الحياة بطريقةٍ أو بأخرى، مع الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى مثل جودة البيئة، ومعدلات الجريمة، وتوافر الخدمات الاجتماعية الأساسية (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, n.d) والقدرة على الوصول إلى ضروريات الحياة، مثل الغذاء والسكن والنقل والدواء (Hulten and Nakamura, 2022).

في المقابل، هناك العديد من الأسباب التي تجعل من عملية الانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي خطوة ضرورية لا بد منها، بصرف النظر عن مراحل التنمية الاقتصادية للدول. فقد كان من الواضح للجميع منذ بدايات استخدامه في عام 1977 تقريباً (Department of Economic and Social Affairs Statistical Office, 1977) أن الناتج المحلي الإجمالي يستند إلى رؤية ثابتة وخطيّة للعالم ويعتمد على تحليلات غير محدَّثة لبعض المقاييس الأساسية المضمّنة في نظام الحسابات الوطنية، كما أنه يعتمد أيضاً في بياناته على الإنجازات الحاصلة في الماضي دون أن يعكس المستقبل وما يحمله من فرص مثل توافر موارد رأس المال البشري والاجتماعي والطبيعي، والتي يمكن استهلاكها بمعدلات تتجاوز الحدود المستدامة.

وتتمثل أحد الانتقادات الرئيسية الموجهة للناتج المحلي الإجمالي هو أنه لا يشمل قياس التطور المجتمعي أو جودة الحياة، حيث أنه لم يقصد أبداً منه أن يشمل أياً من هذين الجانبين. (Kapoor and Debroy, 2019)، فهو لا يحتسب التكاليف الاجتماعية والآثار البيئية والتفاوت في الدخل (Costanza et al., 2014)، كما لا يأخذ بعين الاعتبار جميع الأدوات الداعمة للتقدم المجتمعي (UNEP, 2022). ولكن اعتُبر الناتج المحلي الإجمالي مع الوقت مقياساً أيضاً لجودة الحياة، لا سيّما عند إعداد التقارير حول نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، رغم أنه يعكس منظوراً مجملاً لتوزيعات الموارد المتوفرة بين الأفراد والتي ينتج عنها تحديات مجتمعية مثل انعدام المساواة (Sen, Fitoussi and Stiglitz, 2009). بعبارةٍ أخرى، الناتج المحلي الإجمالي يسلط الضوء على البعد الاقتصادي أكثر من جودة حياة الأفراد وجودة حياة المجتمعات (Hulten and Nakamura, 2022).

بالإضافة إلى ذلك، وعلى عكس ما يُفترض في كثيرٍ من الأحيان، فإن **المقارنة بين الدول بالاستناد إلى الناتج المحلي الإجمالي محدودة النطاق** ولا تعكس الحقيقة الكاملة، لا سيّما على مستوى القطاعات والصناعة (Sen, Fitoussi and Stiglitz, 2009). كما تتباين أيضاً نتائج الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأعوام المُستخدمة كمرجعية لبياناته (Silungwe, 2020) وهو ما يتأثر بشكل كبير بسبب إعادة الحسابات بناء على القاعدة الأساسية المستخدمة أو ما يعرف بـ "Rebasing" (Bittencourt, 2021; Ohuocha, 2014).

لا شك أن الناتج المحلي الإجمالي كان أداة فعالة استخدمها العالم لعرض وتحليل حجم الإنتاجية الفعلية على مدار سنوات القرن العشرين، إلا أن اقتصادات القرن الحادي والعشرين أصبحت أكثر غموضاً بسبب التحول الرقمي الذي غيّر العديد من القطاعات الحيوية (Hulten and Nakamu, 2022)؛ فقد شهدت مفاهيم عائدات الاستثمار والعمالة تغييرات عديدة (Hulten and Nakamura, 2022)،

وصارت مستويات الإنتاجية تتأثر حالياً بمستوى المهارة أكثر بكثير من تأثرها بحجم المؤسسات، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي يأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسات لأنّه جزءٌ من نظام الحسابات الوطنية (Stiglitz, 2011)، كما أنه لا يحتسب جميع المدخلات الأساسية (Landefeld, Villones and Holdren, 2020)، مثل الإنفاق على التعليم العالي، والاستثمار في البحث والتطوير (Landefeld, Villones and Holdren, 2020)، وبيع السلع الوسيطة والمستعملة (Masterson, 2022).

ومن حيث الشمولية، **لا يعد الناتج المحلي الإجمالي من المقاييس الشاملة** لكل الأبعاد في الوقت الحالي، فهو لا يشمل النشاطات الإنتاجية التي لا تحمل قيمة نقدية، مثل العمل التطوعي وغيره من الأعمال التي لا يمكن قياسها بشكل مباشر أو التي يصعب تحديد قيمتها النقدية، كما أنّه لا يراعي جميع العوامل الخارجية غير النقديّة (أي النتائج غير المقصودة التي ربما تترتب على تنفيذ النشاطات المختلفة) مثل التداعيات الصحية على المجتمع وحركة المرور وغيرها من التحديات المجتمعية بشكلٍ عام، أو العوامل الخارجية الأخرى مثل الاستقرار البيئي والنظم الغذائية المستدامة (Wolverson, 2013)، وغيرها من العوامل المتعلقة بالاستدامة والتي لا تتمتع بقيمة سوقية (IMF, 2009) مثل رأس المال الطبيعي والتأثيرات الفرعية المتعلقة به (الإيجابية منها أو السلبية) مثل حجم انبعاثات غازات الدفيئة التي تم تجنّبها، وتلوث المياه والهواء (UNEP, 2022). وحتى عند استخدام مؤشرات البروكسي (المؤشرات غير المباشرة التي تُستخدم عند عدم توفر البيانات الخاصة بالمؤشر المباشر)، فإنها لا تكون محدَّثة في الغالب (The World Bank, 2012) كما هو الحال مع رأس المال الاجتماعي (Osberg and Sharpe, 2001). وبناء عليه، يتضح لدينا أنه رغم نجاح الناتج المحلي الإجمالي في السابق في تحسين معدلات التوظيف والدخل والإنتاجية، وهو ما منع العديد من النزاعات الاجتماعية أو أسهم في تسويتها (Landefeld, Villones and Holdren, 2020)؛ إلا أنه الآن يتسبب في تفاقم تحديات كثيرة من بينها التوزيع غير المنصف للموارد في بعض الدول، بل ومن المفارقات أنه يتسبب كذلك في خلق العديد من التحديات المجتمعية، بما في ذلك مشكلات الصحة النفسية والجسدية وتعاطي المخدرات (Costanza, Kubiszewski, Giovannini, Lovins, McGlade, Pickett, Ragnarsdóttir, Roberts, De Vogli and Wilkinson, 2014).

لقد أسهم نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ الحرب العالمية الثانية في رفع مستويات المعيشة بالتزامن مع دخول العالم العصر الذهبي للرأسمالية (Smith, Zoundi and Bizikova, 2022). ولكن لو نظرنا إلى الصورة الكاملة، لوجدنا أن **الناتج المحلي الإجمالي يعكس التدفقات الاقتصادية ورؤوس الأموال في دولة معيّنة على مدى فترة من الزمن وفقط، دون أن يزودنا بمعلومات كاملة حول الأصول البشرية والطبيعية التي تولد تلك التدفقات، ولا عن تأثير تلك الأنشطة الاقتصادية في مستقبل هذه الأصول** (Smith, Zoundi and Bizikova, 2022). وهذا ما يُعتبر مصدر قلق لأن هذه الأصول بحد ذاتها هي سبيل تحقيق الازدهار والتنمية المستدامة في المستقبل (World Bank Group, 2021). فقد تأتي مثلاً زيادة الإنتاج اليوم على حساب المنظومة البيئية غداً (Callen, n.d)، مع اعتبار محدود للتأثيرات والتداعيات طويلة المدى لإجراءات وأفعال اليوم (The World Bank, 2021).

تحديات الناتج المحلي الإجمالي ودوافع التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي

- **يستبعد الناتج المحلي الإجمالي المسارات الاقتصادية وأشكال القيمة الجديدة، مع غياب التوازن بين محركات الاقتصاد الإجمالي والمحلي.**
- **لا يؤدي نمو الناتج المحلي الإجمالي بالضرورة إلى مزيد من الازدهار، بل ويرتبط إلى حدٍ كبير باعتبارات سياسية.**
- **تتدهور الأصول الطبيعية والبشرية والرأسمالية (في بعض السياقات) بمعدلات غير مستدامة في المستقبل.**
- **يتجاهل الناتج المحلي الإجمالي العوامل الخارجية وجودة الحياة والمساهمات غير النقدية التي قد تكون عاملاً أساسياً لتحقيق النمو على المستوى الوطني.**
- **هناك فجوة بين جمع البيانات وتحليلها والنمو والقدرات التقنية.**
- **يوفر الناتج المحلي الإجمالي رؤية ثابتة وخطية للعالم، مستبعدةً انعدام المساواة والاستقرار المالي.**

ومن هنا تبرز حاجة للتحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي (Think20, 2022a)، واعتماد منهجية تشمل التوجيهات اللازمة لاتخاذ قرارات أكثر استدامة حول السياسات العامة، وتبني أسلوب يتغلب على المغالطات المفاهيمية أو المتعلقة بأهمية العوامل المؤثرة في القياس أو طريقة تجميعها. وقد ازدادت هذه الحاجة إلحاحاً بعد بداية الأزمات العالمية، مثل الأزمة المالية في العام 2008، وجائحة كورونا، والحرب بين أوكرانيا وروسيا، وأزمتَي الطاقة والغذاء. هذه الأحداث كلها في الحقيقة هي فرص لإعادة البناء في عالم يبدو وكأنه في حالة أزمة مستمرة (*Zuleeg, Emmanouilidis and de Castro*, 2021)، على أن تكون التحسينات المقترحة في فترة ما بعد الأزمة أكثر استدامة من غيرها.

لذا فإن ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، والمخاوف بشأن تأثير التقنيات المتقدمة على الاقتصاد، وتباطؤ نمو دخل الطبقة المتوسطة، واتّساع فجوة انعدام المساواة، والحاجة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، واستنزاف الموارد الطبيعية، والعجز التجاري، والقلق بشأن مستقبل التوظيف والدخل (Landefeld, Villones and Holdren, 2020)، كلّها أسباب تؤكد على أهمية التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.

2

الوضع الحالي لقياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي

هناك عدد كبير من المؤشرات وأطر العمل العالمية التي تم تصميمها لقياس النمو بما يتجاوز النمو الاقتصادي فحسب

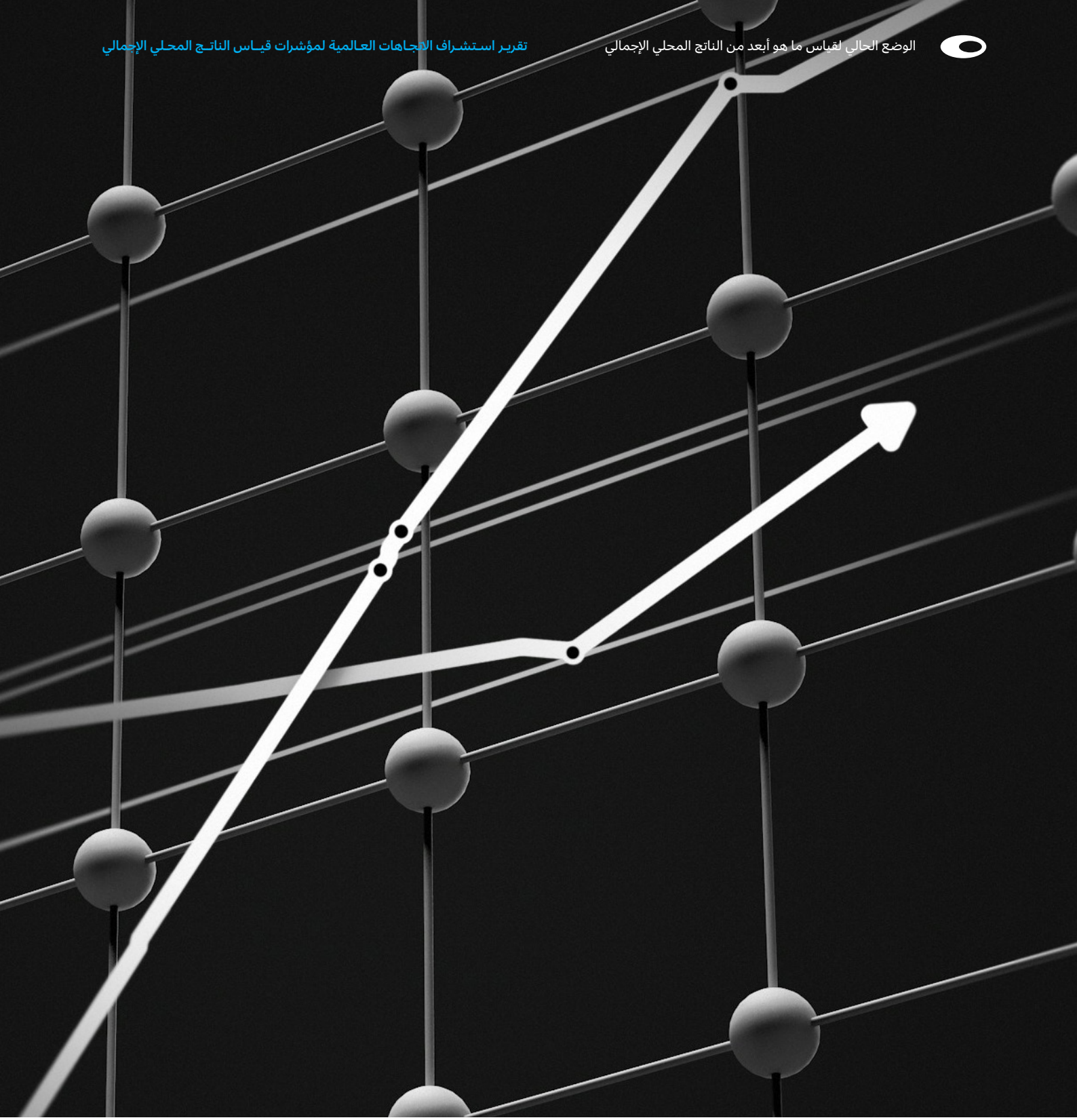

هناك العديد من المصطلحات التي ترتبط بقياس "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي"، مثل النمو المستدام، والاقتصاد الدائري، والنمو الشامل، والازدهار المستدام، وتجاوز حدود الحسابات الوطنية، وتراجع النمو، والاقتصاد البيئي، واقتصادات جودة الحياة، وتجاوز حدود الإحصائيات، وما بعد النمو، والنمو الأخضر، وغيرها من المصطلحات. كما تعددت المؤشرات والأطر العالمية التي تم تطويرها لقياس النمو بما يتجاوز النمو الاقتصادي على المستوى الوطني وعلى مستوى المدن كذلك.

المؤشرات العالمية

تم تطوير العديد من المؤشرات وأطر العمل الدولية لرصد النمو الذي لا يقتصر على النمو الاقتصادي فحسب. وقد قمنا، في إطار إعداد هذا التقرير، بمراجعة 12 مؤشرا وإطار عمل من تلك المعروفة على نطاق واسع، والتي يشمل بعضها الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر التنافسية العالمية، وتصنيفات السعادة، وتقرير السعادة العالمي. وتشمل هذه المؤشرات بعض الأبعاد المشتركة، مع أن بعضها يُعدّ أكثر شمولًا من غيره، والبعض الآخر يركز على نطاق ضيق دون غيره، أو ربما يكون غير قابل للتطبيق أو غير عملي في الدول كافة.

أما من منظور **البيئة أو الموارد الطبيعية**، فإن نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية (SEEA) المتوافق مع نظام الحسابات الوطنية هو المعيار الإحصائي الأكثر تطوراً الذي يربط المدخلات والمخرجات البيئية بالنشاط الاقتصادي، وقد أنشأته الأمم المتحدة بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (https://seea.un.org). وبناءً على ذلك، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة "مؤشر الثروة الشاملة"، الذي أسهم في ضبط رأس المال الطبيعي والبشري والمُنتج ليتناسب مع حجم تأثيرات الانبعاثات الكربونية ومكاسب رأس المال النفطي، ومن ثمَّ تقييم الاستدامة الاقتصادية وتعزيز جودة الحياة (UNEP, 2022). ويأخذ مؤشر الثروة الشاملة، الذي تحتسبه 140 دولة كل عامين [7]، بالاعتبار أصول رأس المال الطبيعي من خلال تقديرات سعرية للفوائد والمخاطر ذات الصلة، وهو ما يشار إليها بأسعار الظل، وذلك بهدف التغلب على التحديات المتعلقة بعدم إتاحة الأسعار السوقية ذات الصلة (Yamaguchi and Managi، 2019).

وهناك أيضاً **"مؤشر التنمية البشرية"** الذي طورته الأمم المتحدة ويجمع بياناته من 191 دولة، وهو مصمم لقياس معدلات التنمية البشرية استناداً إلى التقدم المحرز في ثلاثة مجالات هي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، مع تركيزه على جودة الحياة أكثر منه على البيئة (OECD, n.d.). كما توفر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "إطار عمل لجودة الحياة" (OECD, 2023) يهدف إلى قياس جودة الحياة والتقدم الاجتماعي من خلال مراعاة الظروف المعيشية للأفراد والأسر، كما يشمل أيضاً مؤشراً متعلقاً بنفس التوجه ألا وهو "مؤشر الحياة الأفضل" الذي يقيس جودة حياة المواطنين (www.oecdbetterlifeindex.org). وباستخدام لوحة البيانات الأساسية المتاحة عبر الإنترنت (OECD, 2023)، يوضح الرسم البياني الخاص بإطار عمل "مؤشر الحياة الأفضل" والمؤشرات ذات الصلة ما إذا كانت حياة الأفراد ستشهد تحسنا في 37 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و4 دول شركاء في هذا المؤشر، وذلك من خلال مؤشرات تغطي 11 جانباً تتمحور حول نتائج جودة الحياة الحالية، وانعدام المساواة، والموارد اللازمة لتحقيق جودة الحياة في المستقبل.

أما "مؤشر التقدم الاجتماعي" (www.socialprogress.org) فهو مقياس سنوي يرصد النمو المُحرز في 168 دولة ويقيّم أداءها من خلال دمج المقاييس المتعلقة بالاحتياجات البشرية وجودة الحياة والفرص الاجتماعية، وغيرها من المؤشرات الاجتماعية والبيئية.

[7] لم يصدر التقرير الخاص به في العام 2020 بسبب جائحة كورونا.

ويهدف هذا المؤشر إلى عرض نتائج الحياة الواقعية في مختلف المجالات، بدايةً من المأوى والغذاء وصولًا إلى الحقوق والتعليم. كما يهدف "تقرير السعادة العالمي" إلى تقييم جودة الحياة، وإن كان من منظور ذاتي للأفراد مستنداً إلى نتائج استبيان مؤسسة "غالوب" العالمي، حيث يصنف 146 دولة بناءً على نتائج التقييم الذاتي للمشاركين في الاستبيان حول الرضا المعيشي (https://worldhappiness.report)، المعتمد على "مقياس كانترل" الذي تم تصميمه أساساً لقياس رفاهية الشعوب أو تحدياتها (Gallup, n.d.).

وإلى جانب المؤشرات المصممة لقياس رأس المال الطبيعي وجودة الحياة، هناك مؤشرات ترصد عناصر أخرى ذات صلة، ومصممة لقياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. إذ يصنّف "مؤشر الابتكار العالمي"، الذي تستخدمه المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 132 دولة سنوياً استناداً إلى قدرتها على الابتكار. كما أنه يعمل على تقييم معدل التقدم التقني المُحرز ومدى اعتماد الابتكار ومنظومة الابتكار الشاملة في الدول (www.globalinnovationindex.org).

وهناك "تصنيف التنافسية الرقمية العالمية"، الذي يعتمده المعهد الدولي للتنمية الإدارية، ويهدف إلى تقييم أداء 64 دولة سنوياً بناءً على مدى اعتمادها للتقنيات الرقمية التي تؤدي إلى التحول في ممارسات الحكومة ونماذج الأعمال والمجتمع (IMD, n.d.). ويقيّم "مؤشر رأس المال البشري" الصادر عن البنك الدولي، والذي يتم تحديثه سنوياً في 157 دولة (The World Bank, 2019)، خسائر رأس المال الناجمة عن انخفاض مستويات الرعاية الصحية والتعليم وتأثيرها في إنتاجية الجيل القادم. بينما يهدف "مؤشر التنافسية العالمية" إلى تقييم مستوى الرخاء طويل المدى في 141 دولة سنوياً، مع العلم أنه تم إيقاف اعتماده مؤقتاً في عام 2020 ولم يصدر تقريره في عامي 2021 و2022. ويشجع هذا المؤشر صانعي السياسات على الاهتمام بما هو أبعد من النمو قصير المدى والتركيز على الازدهار طويل المدى من خلال تقييم 12 محورا بالاستناد إلى بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum, 2020). كما يَصدُر "تقرير سنوي حول مؤشر أهداف التنمية المستدامة"، وهو مؤشر طورته الأمم المتحدة وجامعة كامبريدج لتقييم أداء 163 دولة من خلال الاعتماد على أهداف التنمية المستدامة كمعيار للتقدم الذي يتخطى الناتج المحلي الإجمالي (Sachs, Lafortune, Fuller and Drumm، 2023a).

ومن خلال تحليلاتنا البحثية ونتائج مناقشاتنا مع الخبراء، وجدنا أن هناك فجوات تعاني منها بعض المؤشرات والتصنيفات تتمثل في جودة البيانات وقياسها ومنهجيتها وشفافيتها، فهناك على سبيل المثال تقارير متعلقة ببعض المؤشرات لم تُنشر منذ عام 2020؛ وتوصلنا إلى أن أقرب البدائل العالمية المتاحة للناتج المحلي الإجمالي هي "مؤشر الثروة الشاملة" و"مؤشر التنمية البشرية" و"تقرير السعادة العالمي"، إلا أنها، خصوصاً مؤشر الثروة الشاملة، مقاييس معقدة إلى حد ما وغير موضوعية. أما "مؤشر التنمية البشرية"، فيأخذ عليه البعض عدم نجاحه في رصد جميع أوجه انعدام المساواة في ظل عدم اتساق بيانات أبعاده الرئيسية. واما "تقرير السعادة العالمي" فيتم التركيز على المنظور الذاتي للأفراد لجمع بيانات السعادة مع التركيز الأكبر على الحاضر بدلاً من المستقبل.

بعض الفجوات في المؤشرات العالمية المعتمدة حالياً

عدم الاكتمال

بعض المؤشرات أو الأطر أو المنهجيات لا تأخذ في الحسبان بعض العوامل مثل انعدام المساواة أو الفقر أو الفجوة بين الجنسين. كما أنها لا تستوعب أبعاداً أخرى بمفهومها الشامل، مثل البيئة والموارد الطبيعية.

عدم الاتساق

استخدام أساليب قياس مختلفة للمؤشرات ذاتها عبر مجموعات البيانات والمناطق الجغرافية و(في بعض الحالات) الفترات الزمنية.

التحيّز

في بعض الحالات، تركّز المقاييس التي تهتم بالكمّ على عوامل وأبعاد شائعة في الاقتصادات المتقدمة قد لا تنطبق على الدول النامية أو يصعب رصدها فيها.

الالتباس

تعتمد البيانات النوعية في بعض الأحيان على وجهات نظر غير موضوعية وقواعد قياس تفتقر إلى الوضوح، لا سيّما فيما يتعلق بظواهر العلوم الاجتماعية (مثل "ما الذي يُعتبر لائقاً؟" أو "كيف يتم تعريف الفقر أو انعدام المساواة أو قياسهما؟").

الاختزال

أدت الحاجة إلى زيادة المقارنة بين الدول إلى اعتماد مؤشرات قاصرة (مؤشرات البروكسي) لقياس بعض العوامل والأبعاد، أو تجميع النتائج كلها للوصول إلى رقم مجمع واحد، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على مدى عمق التحليلات ذات الصلة.

.

النظرة الشخصية

القياسات المستخدمة لتقييم بعض الأبعاد والعناصر قد تتأثر بالجهة المصدرة للمؤشر أو التصنيف.

المساواة بين الأبعاد المختلفة

قد تتم معاملة بعض الأبعاد بشكل متساوٍ رغم أنها قد تختلف من حيث التأثير والقيمة

عدم توفر البيانات

تؤدي الفجوات في توافر البيانات إلى الاعتماد على القيم المستنتجة.

عدم المرونة

الافتقار أحياناً للقدرة على التأقلم أو المرونة في البيانات البديلة المعتمدة (البروكسي)، مما يحد من إمكانية تجزئتها إلى عوامل متنوعة في السياق المحلي.

الموثوقية

تستخدم بعض المؤشرات القائمة على الاستبيانات عينات صغيرة من المشاركين، لا تمثل بالضرورة الشريحة المستهدفة، مما يضع موثوقية النتائج الإحصائية موضع شك.

تجاهل التفاصيل

قد لا يتم نشر النتائج أو قد يتم تقديمها كتصنيفات أو قيم مجمعة دون التعرض لتفاصيلها.

المؤشرات المُعتمدة على مستوى المدن

مع أنّ بحثنا يرتكز بشكل أساسي على الناتج المحلي الإجمالي، الذي يُعد مقياساً وطنياً، وعلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، إلاّ أنّ استكشاف المؤشرات المعتمدة على مستوى المُدن يُعد أمراً بالغ الأهمية أيضاً؛ إذ تهدف هذه المؤشرات إلى تسجيل التقدم المحرز بما يتجاوز مجرد النمو الاقتصادي. ولذا، عملنا على مراجعة تسعة مؤشرات وأطر عمل معترف بها على نطاق واسع حول العالم،[8] يتعلق أكثر من ثلاثة أرباعها بالبيئة الطبيعية والاستدامة؛ ويتمحور أكثر من نصفها حول الصحة والتعليم والمهارات؛ ويركز أكثر من نصفها أيضاً على الثقافة والترفيه والتنقل. على سبيل المثال، يعمد تقرير التنافسية العالمية في المدن الصادر عن برنامج الامم المتحدة إلى قياس التنافسية الاقتصادية والمستدامة في المدن حول العالم، وهو يتناول النشاطات الاقتصادية والبيئية والثقافية، وأبعاد مثل قابلية العيش والبحث والتطوير وإمكانية الوصول (Pengfei, Kamiya, Jing and Zhang، 2021).

وبالمثل، فإن "مؤشر المدن الذكية" الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية يهدف إلى تقييم آراء الأفراد في المجتمع المحلي حول قدرة المدن على استخدام التقنيات الحديثة لتحقيق الفوائد المرجوة ومعالجة التحديات الحضرية (Numbeo, 2023). أما "مؤشر كيرني للمدن العالمية"، الذي يركّز بشكل أكبر على المستقبل، فيتتبع أساليب المدن للنمو والازدهار وكيفية تخطيطها لتحتل مكانة عالمية وفق خمسة أبعاد ذات مقاييس مختلفة تشمل: النشاط التجاري (30%)، ورأس المال البشري (30%)، وتبادل المعلومات (15%)، والتجربة الثقافية (15%) والمشاركة السياسية (Kearney، 2022) (10%).

كما يهدف "مؤشر أركاديس للمدن المستدامة" إلى تقييم أداء استدامة المدن في شتى المجالات، كالتعليم والسياحة وسهولة ممارسة الأعمال التجارية (Arcadis، 2022)، بينما يعمل "مؤشر قوة المدن العالمي" على تقييم المدن الرائدة في العالم ويصنفها وفق قدرتها على استقطاب الأفراد ورؤوس الأموال والشركات (Institute for Urban Strategies, 2022). أما "تصنيف قابلية العيش العالمي"، الذي يركّز على جودة ومستوى المعيشة، فيعمل على تصنيف المدن حول العالم حسب قدرتها على توفير أفضل البيئات المعيشية من عدمه (EIU, 2023). وهناك أيضاً "تصنيف ميرسر لجودة المعيشة في المدن" الذي يقيّم الظروف المعيشية بناءً على عوامل مختلفة تؤثر في جودة الحياة، مع العلم أن الهدف الأساسي منه هو مساعدة الشركات متعددة الجنسيات في تحديد أجور وبدلات موظفيها المغتربين (Mercer، 2019). وهناك "مؤشر نومبيو لأمان المدن"، الذي يستخلص بياناته من استبيان للرأي عبر الإنترنت، ويهدف لتقييم مستوى السلامة والأمان في المدن حول العالم (Numbeo، 2023).

هذا التعمق في فهم كل تلك المؤشرات يسهم في تطوير رؤى دقيقة حول مختلف الأساليب المعتمدة لقياس النمو بما يتجاوز النمو الاقتصادي، ويعزز المناقشات المستقبلية حول التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.

[8] مؤشر أركاديس للمدن المستدامة، وتصنيف قابلية العيش العالمي الصادر عن وحدة استخبارات الإيكونيميست، ومؤشر قوة المدن العالمي، وتقرير التنافسية الحضرية العالمية، ومؤشر تقدم المدن الصادر عن مدرسة IESE للأعمال، ومؤشر IMD للمدن الذكية، ومؤشر كيرني للمدن العالمية، وتصنيف ميرسر للمدن وفق جودة المعيشة، ومؤشر نومبيو لأمان المدن.

التطورات العالمية الأخيرة والمرحلة المقبلة

اعتمدت العديد من الدول حول العالم خلال الفترة السابقة مقاييس مكمّلة للناتج المحلي الإجمالي.[9] وتختلف هذه المنهجيات والأساليب من حيث أوجه القياس وطريقة عملها وكيفية إعداد التقارير المتعلقة بها وحوكمتها. هناك دول – كما في الولايات المتحدة الأمريكية – اعتمدت بعض مدنها أو مقاطعاتها أو ولاياتها أكثر من أسلوب واحد. في حين أمكننا تحديد 11 محوراً أساسياً في مختلف دول العالم، ولكلٍ من هذه المحاور أوجه قياس تميزها عن غيرها، وتتمثل هذه المحاور في التالي: الأطفال والشباب، والبيئة والاستدامة، والثقافة والترفيه والتسلية، والحياة الاقتصادية والازدهار، والتعليم والمعرفة والإبداع، وجودة الحياة والرفاهية المادية، والصحة، والعمل والأنشطة الترفيهية، والعمل والتجارة العادلة، والمشاركة الدولية والسمعة العالمية، والفقر.

لقد وثقت المواقع الإلكترونية والمنشورات الإقليمية والمحلية الكثير حول أساليب قياس التقدّم غير المرتبط بالناتج المحلّي الإجمالي على مستوى المناطق والدول والمدن. ولذلك، نسعى في هذا التقرير إلى التركيز على أحدث التطورات التي شهدها العالم منذ العام 2021 في هذا الإطار. مع العلم أن أساليب ومنهجيات القياس تتنوع من حيث طبيعتها وشموليتها على مستوى الدولة الواحدة؛ فبعضها يغطي مجموعة من الأبعاد المتعلقة بالسوق أو غير المتعلقة بها، بينما يركز البعض الآخر على أحد المكونات دون غيرها. كما أن بعض الدول تعمد إلى إدراج الأولويات المجتمعية في قياساتها وتأخذ بعين الاعتبار النتائج النهائية بصرف النظر عن نتائج المرحلة المتوسطة لقياس النمو، أو قد تدرج مقاييس ذاتية لرصد انطباع أفراد المجتمع وآرائهم حول حياتهم بشكل عام. وتستخدم بعض الدول الاستبيانات وبعضها الآخر المقابلات أو غيرها من مصادر البيانات الفرعية لقياس النمو المحرَز وإعداد التقارير حوله. كما تُعد بعض الدول التقارير عن النتائج على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، فيما تشدد دول أخرى على جانب الاستدامة من أجل الأجيال القادمة. وهناك دول معتمدة على المؤشرات العالمية القائمة، وأخرى آثرت الحفاظ على استقلالية الأبعاد المتنوعة وقامت بفصلها عن بعضها وقياسها عبر لوحة بيانات شاملة.

وقد اعتمدت الدول استراتيجيات متنوعة لدمج النتائج في عملية صنع القرارات الحكومية بالاستناد إلى أطر النمو على مستوى كل دولة. فعلى سبيل المثال، عيّنت فنلندا ونيوزيلندا كياناتٍ ذات سلطات تنفيذية (مثل الوزراء) لتفعيل المبادرات والتشريعات من منظور جودة الحياة، وعيّنت "ويلز" مفوضاً استشارياً أثر كثيراً في عملية تطوير السياسات.

[9] قمنا بمراجعة حالات أستراليا وبلجيكا وبوتان وكندا والصين والإكوادور وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيسلندا وإيطاليا وهولندا ونيوزيلندا واسكتلندا والسويد والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة.

كما عملت أيسلندا وأستراليا على دمج الرؤى المستمَدة من مقاييسهما المعتمدة لتطوير السياسات والقرارات المتعلقة بوضع الميزانية. وعيّنت كندا واسكتلندا هيئاتٍ تعمل على ضمان اعتبار جودة الحياة كعامل أساسي في عمليات تطوير السياسات. وقد أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة المجلس الوطني لجودة الحياة (www.hw.gov.ae) إلى جانب إطلاق الاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة (National Program for Happiness & Wellbeing, 2023) التي تسعى إلى مواءمة الجهود بين مختلف الجهات الحكومية.

وقد أُعلن عن عدد كبير من المبادرات رفيعة المستوى منذ عام 2021، وتحديداً بعد أن نشرت الأمم المتحدة تقريراً بعنوان "خطتنا المشتركة"، ناشدت فيه المجتمع الدولي بالأخذ بعين الاعتبار "الأنشطة والمخرجات التي تهم المجتمع، ومن ثم [استخدام] تلك البيانات لتطوير عملية صناعة القرارات السياسية والمالية" (United Nations, 2023a, 13).

وبهدف دعم المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للانتقال إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بياناً تناول قراراً اتُّخذ في مارس 2021، بشأن إنشاء لوحة بيانات (Dashboard) دقيقة تكميلية للناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب إجراء تحسينات على المؤشرات التي ترصد تغيّر المناخ (Dandea, 2021). واقترحت اللجنة 14 مؤشراً، استناداً إلى اقتصاد الدونات (https://doughnuteconomics.org)، لتوجيه القرارات والسياسات المتعلقة بالاقتصاد الدائري الذي يضمن الاستدامة البيئية وجودة الحياة والمرونة (Dandea, 2021).

أوصت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية أنه بحلول عام 2030 يتعين على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تكون قد نجحت في تطوير لوحة بيانات تحدد بها المؤشرات التي ستعتمدها والصادرة عن الأمم المتحدة أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وفق احتياجاتها (Dandea, 2021)، وذلك دون الإخلال بأي التزامات هامة مثل إطار رصد برنامج العمل البيئي الثامن، أو لوحة رصد أداء دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالحقوق المجتمعية، أو أهداف التنمية المستدامة، أو لوحة بيانات الصفقة الأوروبية الخضراء (Eurostat, n.d). واستجابة لهذه الخطوة، قدّم "مركز زوي" لدراسات الاقتصادات الأكثر استعداداً للمستقبل مشروعاً لتطوير لوحة بيانات تشمل 30 مؤشراً على نطاق جميع دول الاتحاد الأوروبي خلال جلسة استماع عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية في نوفمبر 2021 (Barth, 2021)، والتي ستحول الاتجاه من التركيز على النمو الاقتصادي إلى الاستدامة وجودة الحياة والمرونة (Barth et al., 2021). علاوةً على ذلك، عقد البرلمان الأوروبي مؤتمراً حول مفهوم "ما بعد النمو" في مايو 2023 بمشاركة 20 عضواً من البرلمان الأوروبي، واستعرض أحد الأبحاث التي تسلط الضوء على صعوبة الموضوع محل النقاش، وعدم وجود حل واحد يلبي احتياجات جميع الدول لقياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي (Jensen, 2023).

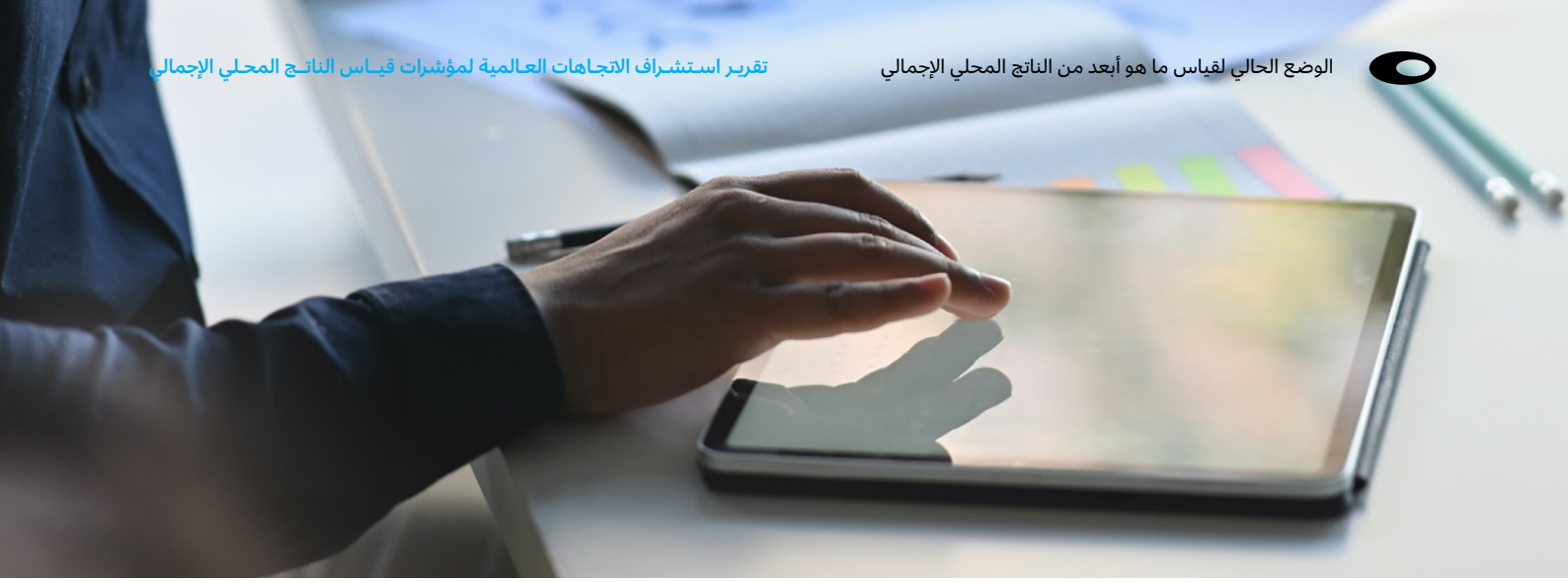

وفي المملكة المتحدة، أُطلِقت مبادرة قياس جودة الحياة الوطنية في عام 2010 (ONS, 2023). ثم أدرجت المملكة المتحدة منهجيتين جديدتين في مايو 2022 لقياس النمو بشكلٍ أكثر شمولية وهما: إجمالي الدخل الشامل (GII) الذي يسجل بيانات حول مصادر الدخل الأخرى غير المشمولة في الحسابات الوطنية، وصافي الدخل الشامل (NII) الذي يقوم بتسوية وتعديل إجمالي الدخل الشامل عن طريق احتساب الانخفاض في قيمة الأصول الطبيعية. ومن المقرر إصدار التقارير السنوية الرسمية الأولى حول "إجمالي الدخل الشامل" و"صافي الدخل الشامل" لعامي 2021 و2022 في الربع الأول من عام 2025 بسبب تحديات تتعلق بتوفر البيانات (ONS, 2022). وفي مايو 2023، أصدر مكتب الإحصاءات الوطنية مجموعة أولية من المقاييس التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وتُدرج جودة الحياة إلى جانب مكونات الناتج المحلي الإجمالي (Stickland, 2023).

في العام 2022، أدخلت أستراليا أيضاً مجموعة جديدة من المؤشرات لرصد النمو في مجال الازدهار وجودة الحياة، مع التركيز على الصحة والتعليم والبيئة، ويعد هذا أول إطار وطني لقياس جودة الحياة في أستراليا ويشار إليه باسم "إطار قياس المعايير المهمة" (Australian Government, 2023). كما تعتزم أستراليا إطلاق لوحة بيانات عبر الإنترنت ليتم تحديثها سنوياً وفقاً لاهتمامات الأفراد بالدولة، وقد أعلنت عن خططٍ لتضمين هذا الإطار في عملية وضع السياسات وصنع القرارات الحكومية الأخرى (Australian Government, 2023, n.d.).

عقدت رئيسة وزراء بربادوس ميا أمور موتلي اجتماعاً رفيع المستوى في مدينة بريدجتاون في بربادوس، أثمر مبادرة بريدجتاون (Ministry of Foreign Affairs and Foreign Trade Barbados, 2022). وهذه المبادرة هي عبارة عن دعوة إلى إيجاد طريقة لتلبية الاحتياجات المالية الفورية لدول الجنوب العالمي والدول الأكثر عرضة للتحديات في مواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية. كما دعت إلى تحوّل النظام المالي القائم وبذل الجهود اللازمة لتلبية المتطلبات الملحّة للدول التي تواجه مشاكل متعلقة بالديون وصعوباتٍ على صعيد السيولة. كما نصت على ضرورة توفير التدريب اللازم لمساعدة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما أن النظام المالي الدولي لم يعد مناسباً لتحقيق هذا الغرض (Prime Minister of Barbados, 2022). وبهدف جعل المؤسسات المالية الدولية أكثر إنصافاً وشمولاً وتمثيلاً لجميع الشعوب حول العالم، دعت المبادرة إلى إنشاء نظام تجاري دولي جديد يدعم النمو الأخضر؛ حيث يقوم هذا النظام إما بفصل النظام المالي الدولي عن الاقتصادات النامية (التي يتعين عليها عادةً الاقتراض بمعدلات فائدة تصل إلى 14% ودفع أكثر من 20% من إيراداتها لسداد ديونها) أو مواءمة النظام المالي مع عالم اليوم (Prime Minister of Barbados, 2022).

وقد تم إحراز تقدم ملحوظ في مجالات مختلفة منذ إطلاق مبادرة بريدجتاون، لا سيما من خلال الاتفاق على إنشاء صندوق للخسائر والأضرار خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ السابع والعشرين الذي عُقد في ديسمبر 2022 في مصر (UNFCCC, 2022). كما هدفت قمة باريس التي عقدت في يونيو 2023 إلى وضع اتفاقيات وآليات تمكّن الدول الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ من الوصول إلى التمويل اللازم لمواجهة تلك التداعيات (Focus2030, 2023). كما أنها وضعت الأسس لإصلاح البنية التحتية المالية الدولية من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والنمو، لا سيما في الجنوب العالمي (Heine, 2023)، ولإعادة التفكير في سياسات تصب في مصلحة المناخ والبيئة والتقنيات الرقمية وتمكين المرأة (Focus2030, 2023).

وخلال قمة مجموعة العشرين السنوية (G20[10]، التي عُقدت في 2022 في إندونيسيا، تم طرح البرنامج المعني بالمشاركات البحثية "بنك الأفكار" أو "Think20" خمس توصيات متعلقة بتطوير السياسات بناءً على أبحاث ودراسات علمية، شملت "التحول نحو الاقتصاد الأكثر شمولاً والأكثر تركيزاً على الأفراد" (Think20, 2022a)، وأيضاً التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال قياس الثروة الشاملة وجودة الحياة باستخدام مخزون الأصول والقيمة المنتجة والمستهلكة بواسطة تلك الأصول (Think20, 2022b). كما تضمنت التوصيات تشكيل فريق عمل يتفق على مجموعة محددة من المؤشرات ذات الصلة، ليتم رصدها إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي لدى دول مجموعة العشرين (Think20, 2022b).

ولقد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاءات الداعمة للقرارات البيئية الاقتصادية أمام الرأي العام (The White House, 2022b)، حيث تُحدد هذه الاستراتيجية خطة الولايات المتحدة لقياس رأس المال الطبيعي رسمياً وإدراجه في نظام الحسابات الوطنية باستخدام نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة كأساس لذلك، وبدء تشغيل حسابات تجريبية في عام 2023 مع استمرار التشغيل التجريبي حتى عام 2036 (American Economic Association, 2023). وفي أحدث التطورات، شكلت الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف (COP28)، التي عقدت في ديسمبر 2023 في دبي، الإمارات العربية المتحدة، علامة فارقة في سد فجوة تمويل العمل المناخي في الدول النامية بقيمة 6 تريليون دولار بحلول العام 2030 (UNFCCC، 2023)، مما مكّن الالتزامات السابقة المتعلقة بإنشاء صندوق الخسائر والأضرار التي تم الإعلان عنها في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين(COP27) . بالإضافة الى ذلك، فقد نشر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير **مستقبل النمو** في عام 2024 (WEF، 2024) بالتزامن مع إطلاق مبادرة **مستقبل النمو** - مشروع لمدة عامين يهدف إلى تمكين العمل العالمي لتحديد نُهج بديلة للنمو الاقتصادي (WEF، 2024).

[10] التي تتألف من 19 دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي

المستقبل

ومن الجدير بالذكر أن فريق العمل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات الوطنية (ISWGNA)[11] - والذي أنشأته اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ويضم خمسة أعضاء - وكذلك فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات الوطنية والمؤلف من 16 عضواً [12] (UNSD, n.d.-d) ، يعملان معاً على إجراء تحديث لنظام الحسابات الوطنية المعمول به منذ عام 2008، ومن المتوقّع إطلاق النظام المُحدث في عام 2025 (UNSD, n.d.-e). ورغم إجراء العديد من التحديثات لنظام الحسابات الوطنية منذ إطلاقه (Zwijnenburg and Rompaey, 2021)، تشير المعلومات المحدودة المتاحة حول تحديث 2025 إلى أنه يهدف إلى مواءمة نظام الحسابات الوطنية مع التطورات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، مثل الاقتصادات الجديدة وسلاسل القيمة وتأثيرات التحول الرقمي والعولمة المتطورة (Department of Economic and Social Affairs, n.d., -f). وفي حين سيحتفظ هذا التحديث ببعض الجوانب التي تتعرض أحيانا للانتقاد، مثل التوافق مع نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة (Harper, 2022)، إلا أنه سيتناول أيضاً عناصر أساسية متعلقة بجودة الحياة والاستدامة والتأمين والمعاشات التقاعدية والاقتصاد غير الرسمي والتمويل الإسلامي والأدوات المالية الجديدة والمتطورة، مثل الاستثمار في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتمويل العمل المناخي (UNSD, n.d.-e). ويعكس تحديث نظام الحسابات الوطنية الجديد تغييراً جذرياً يرتبط بشكل مباشر بالنقاش القائم حول التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى"قمة المستقبل" التي من المرتقب أن تنظمها الأمم المتحدة في العام 2024 التي تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لقياس التقدم (United Nations, n.d) وتمثل تحديثات نظام الحسابات الوطنية تغييراً هاماً مرتبطاً مباشرة بالنقاش المستمر حول الانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.

تختلف المنهجيات الحالية في نظرتها للتقدم بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي من حيث أبعادها وأساليب تقييمها، ومدى تضمينها أو استبعادها للناتج المحلي الإجمالي، ودرجة إلزاميتها، وحدود تنفيذها، ومراعاتها لمصلحة الأفراد والبيئة الطبيعية، وكيفية دمجها في النظام المؤسسي ونظم الحوكمة وصنع القرار القائمة في الوقت الحالي.

ورغم تعدد التقارير والأبحاث ووجهات النظر والمؤشرات والمنهجيات والفعاليات والدعوات لتحديد وقياس النمو في عملية التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، لم تحدث أي تطورات عالمية جديدة في هذا الصدد. ونحن ندرك أن الناتج المحلي الإجمالي بسيطاً وشفافاً ومعياراً عالمياً قابلا للمقارنة – وهو أمر لا ينبغي التقليل من شأنه لأنه أحد نقاط القوة الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي؛ إلا أن **التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي سيكون أكثر تعقيداً بكثير من مجرد رصد حجم الإنتاج والتدفقات الاقتصادية، والترابطات المتشعبة بين الأفراد والبيئة. وستتمثل المحاور الأساسية التي ينبغي مناقشتها في جوانب أساسية مؤثرة مثل جودة البيانات، وأهمية كل مكوّن، ووزنه من إجمالي القياس، والمنهجية المتبعة في القياس، ومدى شفافيتها، وتغطيتها لمختلف الأبعاد.**

[11] تم تأسيسها من قبل اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، وتشمل خمسة أعضاء: المفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي.

[21] يشغل الأعضاء مناصبهم لمدة ثلاث سنوات على الأقل، وقد دعموا الفريق العمل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات الوطنية في إنجاز نظام الحسابات الوطنية المحدث منذ عام 2002.

3

تحديات التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي

رغم الجهود المبذولة، هناك تحديات أبطأت سير عملية التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي

من أهم التساؤلات التي سعينا للإجابة عنها خلال بحثنا ومناقشاتنا مع الخبراء: "**ما هي العوائق التي تحول دون إمكانية توسيع نطاق هذا التحول؟ وكيف يمكننا تخطيها؟**

بعبارةٍ أخرى، لماذا كان التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي بطيئا وغير موحد أو متسق وعلى فترات متباعدة – على مدار عقودٍ من الزمن – رغم أنه ما زال حاضراً في صلب النقاش الاقتصادي العالمي؟

وقد تمكنا من تحديد أربعة عوائق رئيسية، يحظى اثنان منها بأهمية كبيرة بل ويعدان جزءاً من مسار التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. يتمثل العائق الأول في غياب الاتفاق حول مفهوم تقدم النمو الاقتصادي والأسس النظرية له[13]، بينما يعكس العائق الثاني الالتباس حول طبيعة التدابير الجديدة وما إذا كان من الأفضل أن تكون مكملة للناتج المحلي الإجمالي أو أن تحل محله أو أن توسع نطاقه وتحسنّه. أما العائقان الآخران فيتمثلان في الجوانب العملية المتعلقة بتحديد الأبعاد التي سيتم دمجها في المقياس الجديد وكيفية دمجها والوقت المناسب لذلك، ومستويات الدعم المختلفة لعملية التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.

1. الأبعاد غير المادية للنمو الاقتصادي

لو استثنينا مملكة البوتان ونظامها المبتكر لقياس السعادة المحلية الإجمالية (www.gnhcentrebhutan.org)، نجد أن نظرة العالم للنمو الاقتصادي تعكس مدى نجاح الدول في تعزيز جودة الحياة على المستوى المجتمعي؛ ولكن هذه الفكرة أصبحت موضع شك بسبب استمرار أوجه انعدام المساواة وتدهور المناخ، وتفاقم الصعوبات والأزمات المالية والصحية في القرن الحادي والعشرين (Jensen, 2023).

[13] يُشار إليه أيضًا بالنقاش الجدلي حول النمو

التحديات 1:
التطورات العالمية الأخيرة والمرحلة المقبلة

وقد برزت رؤى ونظريات ناشئة أخرى من بينها فكرة "اقتصاد الدولة المستقر" التي تزعمها الخبير الاقتصادي الأمريكي هيرمان دالي على مدى أكثر من خمسين عاماً، حيث أكد أن الهوس بالنمو لا بد أن يتوقف وأن التركيز المستمر على النمو الاقتصادي معركة خاسرة تنحصر ضمن نطاق حدود النظم القائمة (Marchese, 2022). وفي السياق ذاته، أشارت الأبحاث التي أجرتها مبادرة "إيرث فور أول" (Earth4all) إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يعزز جودة الحياة بعد مرحلة معيّنة، بل قد يستمر في إخفاء أوجه انعدام المساواة والتدهور البيئي الخطير (Dixson-Decleve and McLead, 2023). وتتطلّع بعض الاقتصادات المتقدمة، لا سيما في الاتحاد الأوروبي، إلى إعادة النظر في دلالات التقدم الاجتماعي الاقتصادي في مرحلة ما بعد النمو (Widuto, Evroux and Spinaci, 2023) ، مع التحوّل من التركيز على التنمية ومساعدة الأفراد على الخروج من حيز الفقر في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى التركيز على تحسين جودة الحياة وتحقيق المساواة والارتقاء بالخدمات الحكومية، فضلًا عن توفير مستويات متقدمة من الرفاهية الاجتماعية وتعزيز قدرة الأفراد على تحقيق الذات (Hulten and Nakamura, 2022).

هذه النقاشات والأطروحات لا تحدث في جميع أنحاء العالم، خاصة في الدول التي بدأت للتو في رصد المقاييس والمؤشرات اللازمة لقياس الناتج المحلي الإجمالي. في الواقع، يبقى الناتج المحلي الإجمالي البوابة الرئيسية للمشاركة في الاقتصاد العالمي والوصول إلى برامج التمويل الدولية من أجل تحسين مستويات المعيشة، وانخفاض معدل الفقر وزيادة الإيرادات الضريبية (Widuto, Evroux and Spinaci, 2023). لذلك فإن الاتفاق على مفهومٍ واحد للنمو مسألة معقدة للغاية نظراً لاختلاف الدول من حيث مستويات التنمية الاقتصادية والاحتياجات المالية ومستويات النضوج (Jensen, 2023). بالتالي، فإن التوصل السريع إلى هذا الاتفاق ستترتب عليه آثار ونتاج إيجابية هامة تصب في مصلحة هذا التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، بدون الاتفاق على هذه النقطة، ستظل الجهود المبذولة في هذا الصدد غير متسقة أو موحدة (كما هو الوضع حالياً).

التحديات 2:
دور الناتج المحلي الإجمالي في دعم التحول المستقبلي لقياس ما هو أبعد منه

بالنظر في الأساليب المتّبعة اليوم لقياس النمو بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي نجد اختلافاً فيما بينها حول مدى إدراج الناتج المحلي الإجمالي فيها أو استبعاده منها، وغياب هذا التوافق العالمي ربما يعود إلى مكانة الناتج المحلي الإجمالي، حيث دأبت الاقتصادات المتقدمة على النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه عامل أساسي في تحقيق التنمية على المستوى الإنساني والمجتمعي.

فعلى سبيل المثال، تم تطوير نظام الحسابات الوطنية مع الوقت ليشمل مجموعة من المؤشرات المرتبطة بجودة الحياة الاجتماعية، متناولاً موضوعات مثل الدخل الفعلي المتاح للأسر، ونصيب الفرد من الاستهلاك، وتضمين الميزانيات العموميّة في تقييم الثروات، وهي عناصر من المفترض أن يشملها التحديث الذي سيخضع له نظام الحسابات الوطنية في عام 2025 (UNSD, n.d.-e).

كما أن الخطوات المستقبلية تتضمن أيضاً ما اقترحته الأمم المتحدة في وثيقتها التي تحمل عنوان "أجندتنا المشتركة" من تبني تدابير تكميلية للناتج المحلي الإجمالي (UN, 2021)؛ ولكن إذا ظلت الجهود الرامية إلى تجاوز الناتج المحلي الإجمالي مقتصرة على الخيارات التي تهدف إلى مجرد تحسين النظام القائم، فإن العديد من التحديات التي يفرضها الناتج المحلي الإجمالي ستظل قائمة،

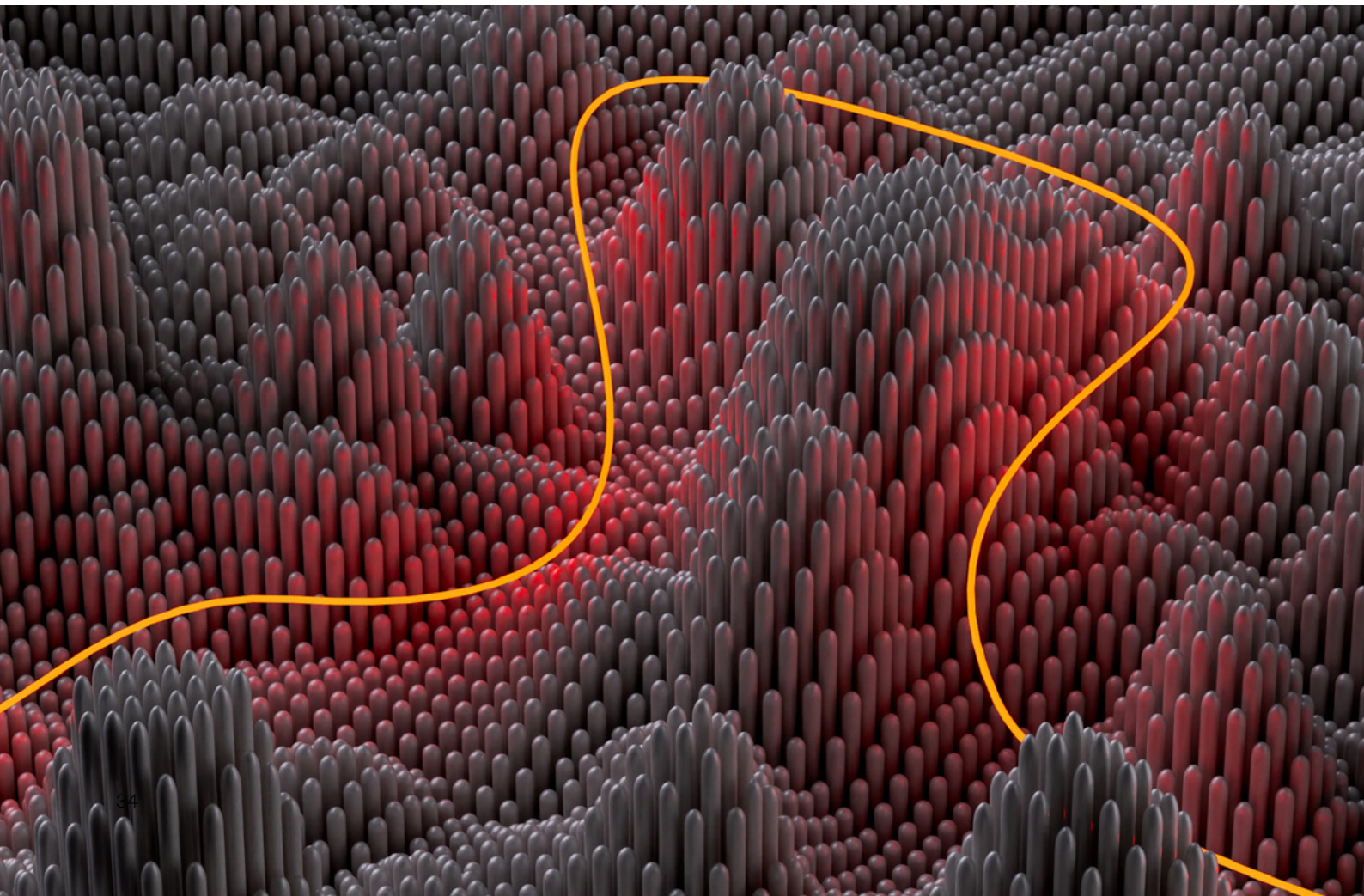

وخاصة فيما يتعلق بتحقيق الدخل النقدي من الأصول. وعند النظر في البدائل الأخرى التي تناولتها الدراسات والمقارنات المرجعية والنقاشات مع الخبراء، فإن مدى تضمين الناتج المحلي الإجمالي في كل من تلك البدائل مرهون بمنظور فريق البحث وموقفهم من مفهوم النمو الاقتصادي.
ويمكن جمع بدائل الناتج المحلي الإجمالي تحت أربع فئات أساسية:

- **المؤشرات العالمية:** رقم يتم احتسابه من المجموع الكلي للقياس أو من مجموع عناصر وعوامل أساسية أخرى تؤثر في النمو وربما تتضمن الناتج المحلي الإجمالي أو لا تتضمنه، مع العلم أن مؤشرات النمو ومعايير القياس لا تتغير مع الوقت نظراً لأن الغرض الأساسي من هذه العملية هو ضمان قابلية المقارنة، ومن الأمثلة على تلك المؤشرات العالمية "مؤشر التنمية البشرية" و"مؤشر الحياة الأفضل".
- **أنظمة الحسابات المقومة بالنقود:** وهي فئة أخرى من بدائل الناتج المحلي الإجمالي تعتمد فكرتها على تحويل مجموعة من عناصر جودة الحياة إلى وحدة قياس (نقديّة). ويعد "مؤشر النمو الحقيقي" هو المقياس الأبرز ضمن هذه الفئة، مع أنه لم يخلُ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يحدد النواحي التي تعزز جودة الحياة وتلك التي تضر بها من خلال تحليل بيانات الاستهلاك الشخصي مع الأخذ في الاعتبار توزيعات الدخل. وقد صُمِّم "مؤشر النمو الحقيقي" لتقييم مدى استدامة جودة الحياة الاقتصادية، بدلاً من تقييم النشاط الاقتصادي فحسب (Goossens et al., 2007).
- **أطر العمل**: من الأمثلة على أطر العمل للانتقال إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي ما تتبعه حكومة نيوزيلندا من دمج العناصر التي يتم قياسها أو رصدها في عملية صناعة القرار الحكومية، والاستفادة منها في إعادة صياغة السياسات الاقتصادية وأولويات الميزانية. وقد تتضمن هذه الفئة الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي أو لا.
- **لوحات البيانات (Dashboards):** يقصد من لوحة البيانات في سياق التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي مجموعة مصنّفة من المؤشرات التي يتم تحليلها من أجل رسم صورة أوضح عن جودة المعيشة في دولة ما، والأداء الاجتماعي الاقتصادي فيها. ويستند استخدام لوحة البيانات على فكرة أنّ النمو وجودة الحياة الاجتماعية يعتمدان على عدة أبعاد وليس بُعداً واحداً، وبالتالي لا يمكن عرضها بشكل صحيح من خلال مقياس واحد. وتُعتبر المؤشرات الاجتماعية للاتحاد الأوروبي من الأمثلة على ذلك (European Commission, n.d.).

لكن من الضروري أن نقر بأن جزءاً من التوجه إلى استمرار الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى أهمية الاحتفاظ بسجل لمستوى النمو، وقد يمكننا تحقيق هذه المعادلة من خلال دمج الناتج المحلي الإجمالي بطريقة ما في مستقبل التحول إلى قياس ما هو أبعد منه.

التحديات 3:
المواقف والأطر المفاهيمية المتنوعة حول جودة الحياة

يُعدّ الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً جيداً على صحة الاقتصاد ولكن لا يمكننا قول الشيء نفسه على جودة حياة الفرد (Hulten and Nakamura, 2022)، وهذه إحدى الدوافع الرئيسية للانتقال إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي إذ أننا في حاجة لتضمين جودة الحياة في مقياس النمو (Stiglitz, Sen and Fitoussi, 2009). في الوقت نفسه، تعد جودة الحياة من المفاهيم المعقّدة باعتبارها ظاهرة من ظواهر العلوم الاجتماعية التي يصعب قياسها (Arcagni et al., 2021). وستظل أي محاولات لتعديل الناتج المحلي الإجمالي مجرد تحسينات قصيرة المدى، لأنّ جودة الحياة ستكون دائما خارج نطاق الناتج المحلي الإجمالي (Nature, 2023).

إذا تجنبنا الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المقياس الوحيد للتقديم الاجتماعي الاقتصادي، سنجد أن المقاربات المعتمدة اليوم بشأن جودة الحياة يتم تحديدها وفق نماذج مفاهيمية متنوِّعة من الناحية النظرية (Robert Wood Johnson Foundation, 2019). نتيجةً لذلك، لا يمكن المقارنة بين السياقات بسبب تباين الإجابات عن هذا السؤال المباشر "ما هي جودة الحياة؟". ونظراً لتنوع وجهات النظر بشأن جودة الحياة والقيم المرتبطة بها، والاختلافات في كيفية تطبيق هذا المفهوم بين الدول، فلن يكون من السهل - إن لم يكن من المستحيل - اعتماد أسلوب أو منهج واحد يلبي احتياجات الجميع. مع العلم أن جودة الحياة ما هي إلا جانب واحد فقط من جوانب النمو التي من المقرر قياسها عند التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي (Wood Johnson Foundation, 2019).

التحديات 4:
التمسك بالناتج المحلي الإجمالي

رغم إصدار عدد كبير من الأوراق البحثية والدراسات حول الأطر والنماذج السابقة والحالية لبدائل الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الجهود الرامية للانتقال لتلك البدائل قد توقفت لتمسكنا بالنظام الحالي، فالعالم لديه نزعة لحماية النظام القديم بدلاً من التفكير خارج الصندوق أو تمكين الإبداع والابتكار وإطلاق العنان لقوى الخيال من أجل التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال، دعت نحو نصف المقالات والمنشورات البحثية التي قمنا بالاطلاع عليها في صدد إعداد هذا التقرير إلى اعتماد بديل للناتج المحلي الإجمالي - أو تطرّقت إلى هذا الموضوع، وتناول أغلبها منهجيات تمت تجربتها واختبارها واستخدامها في البحوث أو في صناعة السياسات في دولةٍ ما حول العالم، بينما ركز أقل من عُشرها على تحسين الناتج المحلي الإجمالي أو توسيع نطاقه، أما العدد المتبقي من تلك المقالات فتناول منهجيات ومقاربات مفاهيمية لم يتم اختبارها أو لم تتوافق مع المفاهيم المثبتة والمدروسة جيدا.

ويختلف مستوى دعم المنهجيات الجديدة لقياس النمو الذي يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي أو إعداد التقارير حوله من دولة لأخرى حول العالم، بالإضافة إلى اختلاف أساليب الطرح والنقاش بخصوصه (في وسائل الإعلام)، وتدني مستوى الدعم بشكل خاص في الدول التي نجحت مؤخراً في تسجيل الناتج المحلي الإجمالي والمقاييس المتعلقة به. ولوحظ أن نتائج عمليات البحث العالمية على "جوجل ترندز"[14] منذ عام 2008 إلى الوقت الحالي للمقارنة بين مصطلح "نمو الناتج المحلي الإجمالي" ومصطلحات "التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي"، و"جودة الحياة"، و"رأس المال الطبيعي"، تشير إلى زيادة معدل البحث عن "نمو الناتج المحلي الإجمالي" في المتوسط بواقع 32 ضعفاً مقارنةً بأي من المصطلحات الثلاثة الأخرى[15].

[14] يمكن استخدام مؤشرات جوجل للتنبؤ الآني وللعثور على روابط بين الكلمات الأساسية والظواهر قيد الدراسة (Woloszko, 2020). ورغم أن مؤشرات جوجل ليست مثالية، يمكنها أن توفر مؤشرات عامة حول المواضيع محل الدراسة.

[15] بناءً على أبحاث مؤشرات جوجل التي أجريت في 11 يوليو 2023.

4

انتقال العالم إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، يمكننا تعزيز عملية صنع القرارات المتعلقة بالتحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال استشراف المستقبل

يشهد العالم تغييرات سريعة ومفاجئة وجذرية في جميع المجالات، وربما سنشهد المزيد من تلك التغييرات على مدار الأعوام الخمسين القادمة، في الوقت الذي تعيش فيه بعض الدول والمجتمعات واقعاً موازياً مختلفاً تماماً عن واقع غيرها، في ظل اختلافات اجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة (DFF, 2023b). في مثل هذا العالم، يُعَدّ استشراف المستقبل أمراً بالغ الأهمية، إذ تساعدنا السيناريوهات المحتملة على استكشاف الحالات المستقبلية المنطقية، وتحديد وتوقّع ممكّنات النجاح وعوائقه، وتطوير السياسات التي توجهنا نحو الإجراءات الصحيحة؛ أي أن هذه السيناريوهات الاستشرافية تساعدنا على تصوّر ما قد يحدث في هذا المستقبل الذي يصعب توقعه.

ونظراً إلى التأثير الكبير لما يبدو أنه تحول جذري في المنظور العالمي للمفاهيم الحالية، فإن قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي يتطلب الابتعاد عن أساليب الخطاب الحالية، واعتماد نهج متعدد التخصصات من أجل صياغة مفهوم جديد وتبني وسائل أكثر دمجاً وشموليةً لقياس النمو العالمي وإعداد التقارير حوله. وبناء عليه، وضعنا أمام أعيننا هدفاً لرسم خريطة طريق عالمية للانتقال إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي لتكون بمثابة أساس لأجندة العمل العالمي في هذا الصدد. ولتحقيق ذلك، اخترنا أسلوب التنبؤ العكسي (Backcasting) لتخيل المستقبل الذي نطمح إليه ومن ثمّ النظر مرة أخرى للحاضر الذي نعيشه، ودعم ذلك بوضع السيناريوهات التي تساعدنا في تصور كيفية تطور عملية التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.

النهج المعتمَد في استشراف مستقبل التحول لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي

التنبؤ العكسي أحد أساليب استشراف المستقبل وقد استُخدم في وضع توصيات حول السياسات المتعلقة بسيناريوهات المستقبل في مجال الطاقة (Robinson, 1982). وإلى جانب الطاقة (Hines et al., 2019)، استُخدم التنبؤ العكسي أيضاً مؤخراً لتصور السيناريوهات المستقبلية للاستدامة (Quist et al., 2011; Svenfelt et al., 2019). كما أنه يُستخدم عند التعامل مع الظواهر المعقدة التي يكتنفها الغموض وانعدام اليقين (Quist and Vergragt, 2006)، مثل قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. ويستند التنبؤ العكسي على تصور المستقبل الذي نطمح إليه، فهو ليس خطة استراتيجية مفصّلة، بل طريقة استشرافية تتلخص في "تخيل المستقبل الذي نريده والنظر إلى الخلف نحو الحاضر الذي نعيشه لنكتشف سبل تحقيق هذا المستقبل" (Quist and Vergragt, 2006, p. 1028). التنبؤ العكسي قد يكشف لنا مختلف الخيارات أو القرارات المتعلقة بالسياسات، وحتى عن السيناريوهات المستقبلية غير المرغوب فيها والتي قد يتطلب تجنبها تبديل أساليب الطرح والنقاش القائمة (Quist and Vergragt, 2006).

سيكون انتقال العالم إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي أمرٌ حتمي في المستقبل، وسيكون من الضروري تطوير نظام بديل لقياس النمو على مدى السنوات العشر أو العشرين المقبلة، ليعكس ويشمل الاقتصادات الجديدة والمستقبلية والأولويات البيئية والتطورات المجتمعية بشكل أكثر فعالية، في ظل تضافر الجهود العالمية لتحقيق أهداف مشتركة مثل أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المناخية، مع زيادة التركيز على التنمية المستدامة واعتماد أدوات مالية دامجة مجتمعياً (مثل مبادلات الدين والسندات الخضراء) وإطلاق قنوات جديدة لتوفير المساعدات المالية لتلبية متطلبات العمل المناخي والتنمية.
ومع تزايد الدعوات لقياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، واستمرار النقاشات حول متطلبات هذا التحول، نسعى من خلال هذا التقرير إلى استكشاف مراحل تطور هذه العملية وتعزيز الجهود العالمية في هذا المجال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا ننظر إلى التحول إلى قياس "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي" على أنه التحوّل من اعتبار الناتج المحلي الإجمالي المعيار الوحيد لتحديد النمو والتطور على المستوى الوطني. وتتكون رحلتنا عبر أسلوب التنبؤ العكسي من أربع مراحل أساسية هي:

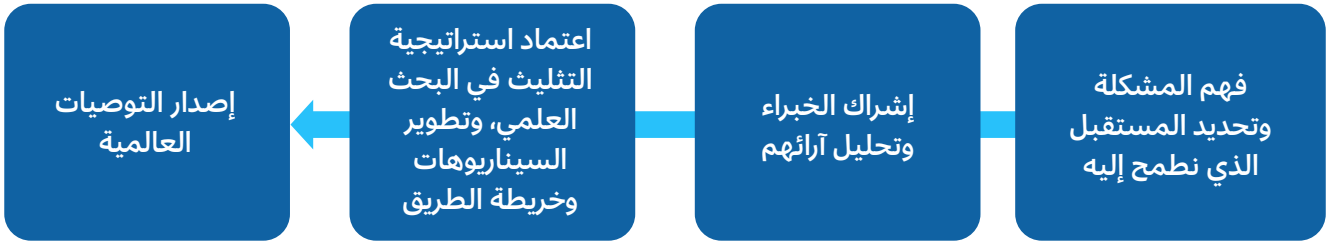

المستقبل الذي نتطلع إليه

تناولنا في هذا التقرير دواعي التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي تحت عنوان "الحاجة إلى التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي" The Case for "Beyond GDP"، وباختصار، هناك ستة أسباب رئيسية تدعو العالم إلى تسريع هذه العمية، وهي:

- **نظام قديم غير موائم لتطلعات الغد:** الناتج المحلي الإجمالي نظام غير محدث لا يصلح لأن يكون خط أساس لتحليل وقياس النمو، فهو لا يحتسب أشكال القيمة الجديدة والتدفقات الاقتصادية الحديثة (The Economist, 2016).

- **نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يعني بالضرورة الازدهار:** لم يؤدِ نمو الناتج المحلي الإجمالي دائماً إلى تحقيق المزيد من الازدهار (Prasad and Castro, 2018).

- **استنزاف الموارد الطبيعية:** يركز الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي، وربما يتحقق ذلك على حساب الأصول الطبيعية أو جودة البيئة، وبالفعل فإن التدهور البيئي يتزايد بمعدل غير مستدام في بعض الدول بما يضر بالأجيال القادمة (Brand-Correa, Brook, Büchs, Meier, Naik and O'Neill, 2022).

- **الحاجة إلى اعتماد نظام يركز على احتياجات الأفراد:** هناك حاجة ملحة لقياس النمو بشكل أكثر شمولاً تركيزاً على المجتمع مما هو عليه اليوم (Think20, 2022c).

- **اتساع الفجوة بين ممارسات القياس والتقدم التقني:** تؤثر التقنيات الناشئة والمتقدمة مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والأتمتة على الاقتصاد، وسيزيد هذا التأثير في المستقبل مع ما تحمله من إمكانات واعدة أدت إلى خلق قطاعات اقتصادية جديدة وتحول القطاعات القائمة (Chui et al., 2023; Cummings et al., 2018; Meltzer, 2018; Szczepański, 2019). وسوف يعيد ذلك تشكيل مجالات المعرفة وممارساتها في علوم الاقتصاد والاقتصاد السلوكي والشؤون المالية (OECD, 2021; Kalamara et al., 2020).

- **المفارقة بين الناتج المحلي الإجمالي والواقع:** هناك تباين واضح بين نتائج الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مقياساً للتقدم وبين واقع العالم اليوم، بما في ذلك التحديات العالمية مثل انعدام المساواة في الدخل والاستقرار المالي، وإذا كان هذا هو الحال مع عالم اليوم فكيف بعالم الغد؟ (Vanham, 2021).

أما السؤال الذي ينبغي طرحه في هذا السياق فهو: كيف يبدو هذا المستقبل الذي نتطلع إليه؟

يتزايد الإجماع العالمي حول فكرة أن الناتج المحلي الإجمالي نظام محاسبة تتخلله الكثير من الشوائب نظراً لأنه لا يشمل الأنشطة غير النقدية وغير الرسمية، حتى بين أولئك الذين يرون أن قياس مخرجات الاقتصاد مؤشر كافٍ للأداء الاقتصادي وجودة الحياة. وحتى عند محاولة إدراج الأنشطة غير النقدية في الناتج المحلي الإجمالي، تنشأ العديد من التحديات المرتبطة بتسعير هذه الأنشطة وقياسها وتجميعها.
أما البيانات المتعلقة بنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي فتسهم في إخفاء أوجه انعدام المساواة بين الأفراد. وذلك ما دفع خبراء الاقتصاد في كلية باريس للاقتصاد إلى تطوير إطار عمل لتحليل توزيعات الثروة والدخل، مما شكل الأساس لإنشاء قاعدة البيانات العالمية لأوجه انعدام المساواة (https://wid.world)، والتي تقدم تحليلاً سنويا حول عدم المساواة بناءً على التغيرات في الثروة والدخل، وذلك من خلال دمج الحسابات الوطنية التقليدية مع الحسابات الوطنية التوزيعية الناتجة عن بيانات المسح الوطني (حيثما توفرت) حول الدخل والإنفاق والثروة، والبيانات الضريبية (World Inequality Lab, 2021).

فيما يلي **قائمة بتطلعاتنا** للمستقبل التي استلهمناها من مناقشاتنا مع الخبراء، وتعكس رؤيتنا لما قد يشمله مستقبل قياس النمو بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي:

- نظام يأخذ بعين الاعتبار الأصول المالية والبشرية والبيئية في الدولة، وليس مقصوراً على الأنشطة التي تثر في تلك الأصول فقط، مثل السلع والخدمات المُنتَجة والمُستهلَكة؛
- التوازن بين الحاجة لإنشاء لوحة بيانات شاملة بمنظور محلي، وابتكار نظام متكامل يمكن من خلال إجراء مقارنات عالمية بشكل فعال؛
- إجماع عالمي على الأبعاد والمقاييس التي ينبغي إدراجها في النظام الجديد؛
- نظرة موحدة حول مصطلحات ومفاهيم أساسية مثل التسعير والقيمة والمقايضات؛
- نظام يعتمد على استشراف المستقبل وقابل للتأقلم مع التقدم التقني والمجتمعي في المستقبل؛
- نهج ينظر دائماً إلى المستقبل، ويسعى لتقييم قدرة الاقتصاد على تحقيق جودة الحياة والنمو في المستقبل؛
- توفير حلول لإجراء مقارنة بين الدول دون تفضيل بعض الدول على حساب دول أخرى؛
- نظام يتجنب إدراج أي مؤشرات غير متزامنة أو غير محدّثة؛
- أسلوب طرح مقنع يحدد الاتجاهات المستقبلية الإيجابية التي يتطلع إليها العالم.

باختصار، إن **المستقبل الذي نطمح لتحقيقه هو ذاك الذي يُقاس فيه النمو بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي بطريقة عملية وقابلة للتنفيذ في كل الدول، وقابلة للتكيّف مع التحولات التقنية والمجتمعية، ومرتبطة بالمجتمع العالمي وتعكس تطلعاته، وتركز على المستقبل وتأخذ في الحسبان الأصول المالية والبشرية والطبيعية وليس السلع والخدمات المنتَجة والمُستهلكة فحسب.** وقد أكد الخبراء أن الهدف هو الحصول على بديل أفضل من الناتج المحلي الإجمالي، مع أننا قد لا نصل في نهاية المطاف إلى البديل المثالي، فبعض جوانب قائمة تطلعاتنا المستقبلية قد يتطلب تحقيقها المزيد من الوقت والتقدم التقني.

خريطة الطريق للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي

سعينا في هذا التقرير لتقديم خريطة طريق[16] لتوجيه خطة عمل فعالة للانتقال إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد اخترنا عام 2044 على وجه التحديد ليكون التاريخ النهائي لتحقيق أهدافنا في المستقبل لسببين:

- تتطابق المدة الزمنية بين الوقت الحالي وعام 2044 مع الفترة بين تقديم الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة عقب "الكساد الكبير" وبين التنفيذ الفعلي له في عام 1953 (UNSD, n.d.-c). وصحيح أنه من المفترض ألا يستغرق الأمر كل هذه المدة في ظل التقدم التقني الذي نعيشه ووسائل التواصل الاجتماعي والمنظمات متعددة الأطراف وهياكل الحوكمة الحديثة، ولكن يبقى ذلك أمر غير مؤكد، ولا يمكن التعويل عليه على نحو قطعي.
- عام 2044 هو العام الذي يصادف الذكرى المئوية لمؤتمر بريتون وودز، وهو الوقت المثالي ليتفق العالم على طريقة جديدة لقياس النمو.

[16] تمثل خريطة الطريق المذكورة واحدة من العديد من خرائط الطريق المحتملة والتي يمكن لخبراء استشراف المستقبل تصميمها بناء على مجموعة من الخيارات الاستراتيجية.

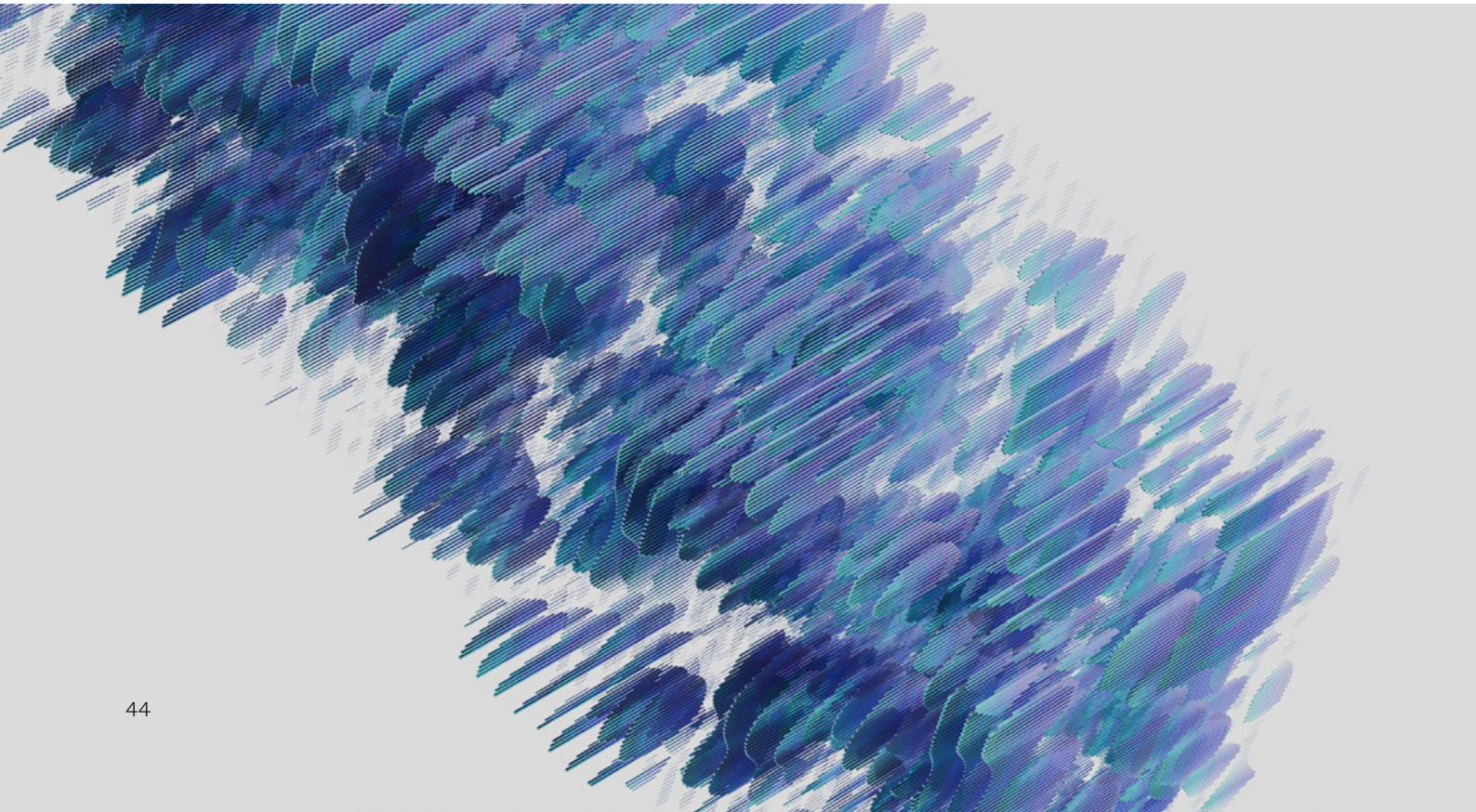

المراحل

7 **المستقبل الذي نطمح إليه (2044):**

يُقاس النمو الوطني بطريقة عملية يمكن لجميع الدول اعتمادها، وتكون قابلة للتكيّف مع التحولات التقنية والمجتمعية، وتعكس تطلعات المجتمع العالمي وترتبط به، وتركز على المستقبل مع شمولها للأصول المالية والبشرية والطبيعية، دون الاقتصار على السلع والخدمات المنتَجة والمستهلَكة فحسب.

6 اعتماد نظام واضح وفعّال **لإعداد التقارير** يعتمد على التقدم التقني الذي يمكن جميع الدول حول العالم من إعداد التقارير بشكل فعال.

5 التزام المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، سواء تلك التي تؤدي دوراً أساسياً في النظام الاقتصادي والمالي العالمي أو تلك التي تعتمد بشكل تقليدي على الناتج المحلي الإجمالي لصناعة القرارات على المستوى العالمي، **بدمج واعتماد معايير القياس** التي تركز بشكل أساسي على النمو من كل جوانبه في جميع شروطها واتفاقياتها ومتطلباتها للمشاركة الاقتصادية والمالية.

4 **يُستخدم إطار العمل هذا في تحديد معايير القياس الجوهرية للتقدم،** بما في ذلك المخزون والقيمة المنتَجة والمستهلَكة باستخدام رأس المال والأصول البشرية والطبيعية، مع تضمين أوجه الترابط بين الأبعاد المضمنة في القياس والتأثيرات غير المباشرة - إن وُجدت، وضمان أن يكون إطار العمل قابلاً للتأقلم مع التغيرات المجتمعية والاقتصادية في العالم. كما يتم اختبار كلٍ من هذه الأبعاد والمقاييس الأساسية للتأكد من مواءمتها للمستقبل المستهدف. وسيكون من الضروري في هذه المرحلة وضع معايير القياس ودعمها بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي، ووفقاً لفهم واضح للتطورات التقنية ومفاهيم العلوم الاجتماعية، وذلك بهدف التنبؤ بالتطورات المحتملة وتأثيراتها على إطار العمل في المستقبل البعيد.

3 تقوم مجموعة العمل العالمية هذه **بوضع إطار عمل بالأبعاد** التي يجب تضمينها في النظام، سواء كان هذا الإطار جديداً بالكلية أو متكوناً من المؤشرات الدولية القائمة والأنظمة المعتمَدة على مستوى الدول أو المدن سواء بشكل كامل أو جزئي، علماً بأنه قد يشمل الناتج المحلي الإجمالي أيضاً أو يستبعده. وتشمل معايير اعتماد هذا الإطار مدى مواءمته للمستقبل الذي نطمح إليه دون تحيز لمنهجية معينة. وبالتالي، قد يتطلب ذلك إجراء المزيد من البحث، من أجل تحديد الأبعاد التي أغفلها الناتج المحلي الإجمالي أو حتى تحديث نظام الحسابات الوطنية الذي سيبدأ تنفيذه في عام 2025.

2 **تشكيل فريق عمل عالمي يضم واضعي سياسات وباحثين متعددي التخصصات وخبراء اقتصاد وإحصاء لتحديد التحديات المعروفة المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي،** بما في ذلك التحديات المتعلقة بالمقايضات والقياسات والمؤشرات النقدية وغير النقدية وعمليات الإدماج، والاتفاق على منهجية تقييم تضمن الموضوعية والشفافية وقابلية المقارنة، فيما تحرص أيضاً على تضمين مستويات التنمية الاقتصادية في عملها.

1 **إنشاء شبكة عالمية تضم واضعي سياسات وباحثين متعددي التخصصات وخبراء اقتصاد وإحصاء للاتفاق حول تعريف مفهوم النمو العالمي،** وكذلك على مجموعة من المبادئ المشتركة وأسلوب طرح مقنع بشأن التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، بغية وضع أسس حوار عالمي وتنفيذ عملية التحول بشكل فعال.

سيناريوهات التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي

كما ذكرنا سابقاً تحت عنوان "الوضع الحالي لقياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي "Beyond GDP' today"، ما يزال الناتج المحلي الإجمالي هو المرجع الأساسي لقياس النمو الاجتماعي والاقتصادي العالمي والوطني، رغم وجود العديد من الأساليب والمنهجيات البديلة، والدعوات لتطوير النظم القائمة، وأكثر من عقد من الزمن من الدراسة الجادة من قبل المجتمعات الأكاديمية والحكومية والمجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، ظلت الجهود المبذولة حول العالم لاعتماد نظام لقياس النمو بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي مكمّلة للناتج المحلي الإجمالي، ولم يتم توسيع نطاق أي منها على المستوى العالمي؛ أي أنه لا يوجد تقدم يُذكر حتى الآن في هذا الصدد.

وانطلاقاً من خريطة الطريق التي ذكرناها سابقاً بالتفصيل، يبدأ التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي ببلورة توافق عالمي موحّد وأسلوب طرح مقنع للجميع وقائم على الفهم المشترك لمفهوم النمو والتعريفات ذات الصلة. ويتم التنسيق لاستخدام نفس الرسائل وأسلوب الطرح الإيجابي عبر وسائل الإعلام وغيرها من وسائل الاتصال، بما يرسخ التعريف الجديد لمفهوم النمو لدى الأفراد والرأي العام ويوائمه مع أسس العلوم الاقتصادية والمالية.

تساعدنا السيناريوهات المستقبلية على تصور أوجه المستقبل المحتملة في عالم يسوده الغموض، عبر الكشف عن الفرص والتحديات ذات الصلة لتوجيه خطة العمل على النحو المطلوب. ومن خلال الرؤى التي توصلنا إليها عبر بحثنا في هذا الموضوع، ومراجعاتنا للإصدارات البحثية وآراء الخبراء، وهو ما سنذكره لاحقاً في هذا التقرير، تمكنّا من تحديد المتغيرات الغامضة والفرضيات ذات الصلة، ومن ثمّ بناء سيناريوهات لفهم مراحل تطور عملية التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضيات الأساسية

حددنا في إطار هذا البحث خمسة فرضيات تتعلق بمستقبل التحول لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. وتتمحور هذه الفرضيات **حول منهجية العمل، ونطاق التنفيذ، والاختصاص، وقابلية التطبيق،** والتقنيات المستخدمة، مع العلم أنه ربما يكون هناك عوامل وفرضيات أخرى، إلا أن هذه العوامل المذكورة هي الأساس الذي سيحدد نجاحنا في التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يتعلق **بالمنهجية**، فإننا نفترض أن مستقبل **"التحول لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي"** لم يحسم مسبقاً مسألة تضمين الناتج المحلي الإجمالي في النظام الجديد من عدمه. وسواء كان الناتج المحلي الإجمالي جزءاً من هذا المستقبل (مكمّلاً أو محسّناً له) أم لم يكن جزءاً منه، سيظل على خريطة الطريق نحو مستقبل ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. فاتخاذ قرار بإلغاء الناتج المحلي الإجمالي بالكامل في مرحلة مبكرة من شأنه تقويض القيمة التحولية لرؤيتنا للمستقبل الذي نطمح إليه، وسيكون من الصعب أن نخرج من دوامة الجدل القائم حول مفهوم التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك، يجب أن يكون تركيزنا في هذه المرحلة تحديداً على صياغة المفهوم الجديد والشامل للتقدم.

أما الفرضية الثانية فتتمحور حول نطاق **التنفيذ**، فهناك العديد من المدن مثل أمستردام (Maldini, 2021) وملبورن (Regen Melbourne, 2021)، وفانكوفر (Vancouver Economic Commission, 2022)، وسانتا مونيكا سابقا (Wellbeing Economy Alliance, n.d.)، نجحت في الاستجابة بطرق مبتكرة للتحديات الحضرية وبالفعل تنظر إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عملية وضع السياسات بها (Crisp et al., 2023)، مع العلم أن المدن تضطلع بدور محوري في إحراز النمو الوطني، حيث تنتج أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (World Bank, 2023d). ومع مواصلة المدن دورها الرائد في تحقيق النمو على الصعيد الوطني (Goldin, 2023)، سيكون لها أثر كبير في دفع عملية التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن لو افترضنا تطور سياسات وتوجهات العولمة، **ستكون فرضيتنا حول انتقال العالم إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي هي أن قياس النمو وإعداد التقارير عنه سيظلان أولوية وطنية، بغض النظر عن الجهود التي تبذلها المدن حول العالم للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.**

أما **الفرضية الثالثة** فهي أن **الجهود الرامية إلى التحول نحو ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي ستصنف إلى مستويين على الأقل: العالمي والوطني.** ورغم إقرارنا بتأثير المستوى الإقليمي، إلا أنه سيكون ملحوظاً أكثر في المناطق التي تحتضن منظمات قائمة قادرة على أداء دور داعم وتنسيقي بما يساعد في دمج مفهوم "تجاوز الناتج المحلي الإجمالي" في سياسات الدول الأعضاء ومبادراتها (Aiyar et al., 2023). وقد تتداخل هذه المستويات الثلاثة، وقد تتطابق في مكوناتها الأساسية، وقد تختلف رغم وجود بعض العناصر المشتركة فيما بينها. ولذلك، لا تتضمن توصياتنا الواردة في هذا التقرير إرشادات مفصّلة حول كيفية تعامل الدول مع التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.

أما **الفرضية الرابعة** فتركز على **تطور القيم العالمية المتعلقة بجودة الحياة والبيئة والقيم غير النقدية الأخرى مع مرور الوقت ضمن سياقات مختلفة نتيجة تأثرها بتطور العلوم الاجتماعية.** ولذلك، سيتم تطبيق المفاهيم المتعلقة بالتحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي بطرق مختلفة تبعاً للاختلافات الزمنية والجغرافية.

أما **الفرضية الخامسة** فمفادها أن التقنيات المتقدمة ستسهم في تمكين التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وليس إعاقته، رغم أنه سيكون هناك دائماً **تحديات متعلقة بالنمو في مجالات العلوم السلوكية والتقنيات الحديثة (بما فيها الذكاء الاصطناعي والأتمتة).** كما ندرك أنه ربما في يوم ما قد يتولى الذكاء الاصطناعي، وتحديداً تقنية التعلم العميق، مهام القياس والتحليل وإعداد التقارير حول النمو بالكامل (Zheng *et al.*, 2023).

سيناريوهات التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات الغامضة الأساسية

حددت مؤسسة دبي للمستقبل في أحد أبحاثها السابقة خمسة حالات للمتغيرات الغامضة قد تؤثر في النمو والازدهار وجودة الحياة في المستقبل. وتشمل: "التعاون، والقيم، والتكنولوجيا، والطبيعة، والأنظمة" (DFF, 2023b). هذه المتغيرات تؤثر في النمو والازدهار وجودة الحياة على نطاق واسع، وبالمثل تمكنا **من خلال بحثنا هذا أن نحدد تسع متغيرات غامضة وتساؤلات جوهرية من شأنها التأثير في مستقبل التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، مع العلم أننا نرى أن هناك حالتين من تلك المتغيرات سيكون لها التأثير الأكبر والأهم على هذا التحول، وهما: التعاون، ونظام المشاركة الاقتصادية العالمية وفرص الاستفادة من أنظمة التمويل الدولية.**

- **التعاون:** هل ستتوافق دول العالم حول أهداف وتعريفات مشتركة وأطر موحدة لرصد عملية التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي وإعداد التقارير حول ذلك – على أن تتضمن جودة الحياة والرفاهية والنمو والتقدم، أم أنها ستكوّن أقطاباً يتمحور كل منها حول مجموعة من القيم الإقليمية أو غيرها من القيم المشتركة؟

- **إعداد التقارير:** هل ستكون التقارير المتعلقة بالتحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي واسعة النطاق وشاملة أم سيكون نطاقها ضيق وتتناول أموراً محددة؟

- **المنهجية:** هل سيتم تطوير إطار عمل جديد للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، أم سيتم اعتماد إطار عمل أحد المؤشرات الدولية القائمة أو الأنظمة المطبقة على مستوى الدول أو المدن؟

- **الخصائص:** هل سينجح المجتمع العالمي في تصميم إطار عمل للتحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي بحيث يكون عملياً وقابلاً للمقارنة وللتطبيق وللتأقلم مع المتغيرات؟

- **التحديات:** هل سنتمكن من التوصل إلى حلول للتحديات المعروفة للناتج المحلي الإجمالي والتحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي والتوافق على تلك الحلول عالمياً، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمقايضات، والقياسات، والمؤشرات النقدية وغير النقدية، والأبعاد المضمنة في القياس، مع تغطيتها أيضاً لمستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية؟

- **التعريفات:** هل ستتفق الدول على تعريف لمفهوم النمو وعلى تعريف مشترك لجودة الحياة والرفاهية والنمو، وغيرها من المفاهيم الجوهرية؟

- **الخطاب العالمي:** هل سيتمحور تركيز كبار المؤثرين والمؤسسات الإعلامية على الأبعاد غير الاقتصادية للتقدم، ومن ثمّ سيستبعد مثل هذا الطرح الناتج المحلي الإجمالي من حساباته؟

- **تحديث نظام الحسابات الوطنية:** هل سيتم قبول نظام الحسابات الوطنية المحدّث (المقرر تنفيذه في عام 2025) كحل طويل المدى للانتقال إلى "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي"؟

- **متطلبات المشاركة في الاقتصاد العالمي وإمكانية الوصول إلى أنظمة التمويل الدولية:** هل ستتغير الشروط والمتطلبات الخاصة بالمشاركة في الاقتصاد العالمي وإمكانية الوصول إلى أنظمة التمويل الدولية (بما فيها المساعدات ونظم التمويل والإقراض المخصصة لأغراض التنمية) لتصبح مرتبطة أكثر بالنمو، بدلاً من ارتباطها على النقيض بالناتج المحلي الإجمالي؟

إثنان من أبرز المتغيرات الغامضة

كما ذكرنا أعلاه، يعد **التعاون** ونظام المشاركة الاقتصادية العالمية هما المتغيران الأكثر تأثيراً في مستقبل التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وسننظر إليهما فيما يلي من زاويتين متناقضتين؛ فمثلاً على صعيد التعاون، من جانبٍ قد تتفق الدول على التعاون للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك إدراكاً منها بأن هذا المستقبل حتمي ولا مفر منه، وخطوة ضرورية لإحراز النمو العالمي وتحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع؛ إضافة إلى تبني جميع الدول لأسلوب طرح مشترك حول هذا التحول، وإدراكها المسؤولية التي تقع على عاتقها للاتفاق على منهجية تقييم وإطار عمل للتقدم يسهمان في تحقيق المستقبل الذي نطمح إليه في هذا التقرير. ووفق هذا السيناريو، تتقاسم الدول الموارد وتنسق جهودها فيما يتعلق بتصميم وتطبيق نظام إعداد التقارير وضمان استمراريتها، وتلتزم جميعها بتحقيق النمو بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي مع إدراك أن هذا الهدف يتطلب إجراء تحول هائل في مختلف النواحي.

أما السيناريو الآخر للتعاون، فعلى النقيض قد لا تتفق الدول رسمياً على نهج جديد لقياس النمو وإعداد التقارير حوله. وكحل وسط، تتفق بعض الدول على التعاون وتشكيل تحالف فيما بينها للتحول إلى "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي" بمعزل عن الدول الأخرى؛ وقد يضم هذا التحالف تجمعات إقليمية، وهو ما يتشابه مع الوضع الحالي للتعاون بين الدول.

وبنفس الطريقة نجد أن هناك سيناريوهين أيضاً لمتطلبات المشاركة في الاقتصاد العالمي وإمكانية الوصول إلى التمويل الدولي، السيناريو الأول هو أنه بدلاً من الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي فقط تتم صياغة وإقرار معايير واتفاقيات دولية جديدة تخص التجارة والمساعدات المالية بحيث تركز على مقاييس بديلة لتحديد مدى النمو، على أن ينعكس هذا في تحول التشريعات والاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات) التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية، وتصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمساعدات الإنمائية الرسمية، بالإضافة إلى تطور التشريعات المطبقة لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وربما مصارف التنمية الإقليمية، إلى جانب الاتفاقيات الدولية وصناديق الاستثمار الجديدة المعنية بالتحول المناخي أو المجتمعي، على أن تتم مراجعة سياسات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر للتأكد من أنها تعكس التدابير الجديدة لقياس النمو فيما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. وستتم مواءمة جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة والبيئة والأفراد مع التعريف الجديد للتقدم.

أما السيناريو الآخر - على النقيض - تبقى معظم السياسات الاقتصادية والمالية الدولية على حالها بدون تغيير مع التركيز على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المقياس الوحيد للتقدم، وستكون التمويلات الهادفة إلى تعزيز التنمية المستدامة الدولية، وتنمية المجتمعات والعمل البيئي والمناخي، حينئذٍ إما مؤقتة أو ستتوقف في نهاية المطاف.

الشكل 2. أبرز المتغيرات الغامضة

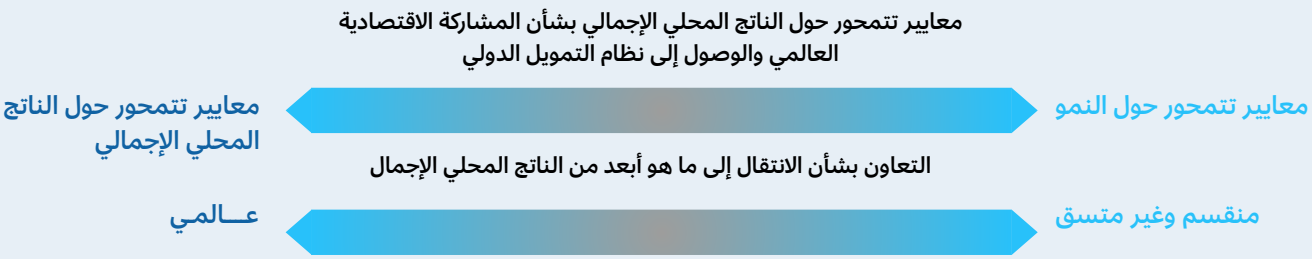

السيناريوهات المحتملة

بناءً على ما سبق، حددنا أربعة سيناريوهات محتملة لانتقال العالم إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. وستسهم هذه السيناريوهات الاستكشافية في مساعدة المنظمات والمدن والمناطق والدول على اتخاذ القرارات التي تتيح لها الاستفادة من الفرص المرتبطة بها، وتوجيه واضعي السياسات في إدارة التحديات ذات الصلة، بفضل الرؤى التي توفرها حول الطريقة المحتملة لتطور الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل.

وسوف نحدد في كل من هذه السيناريوهات المحركات الأساسية، ونصف كيف يمكن أن يبدو التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، كما سنسلط الضوء على الفوائد والمخاطر المرتبطة بهذا التحول. ومع ذلك، نؤكد أنه رغم شمولية رؤيتنا هذه، إلا أنها لا يقصد منها ذكر كل الاحتمالات على سبيل الحصر، وبالتالي، على من يرغب في فهم تأثير كل سيناريو بشكل أكثر تفصيلاً وتعمقاً أن يجري المزيد من التحليل والدراسة.

الشكل 3. السيناريوهات

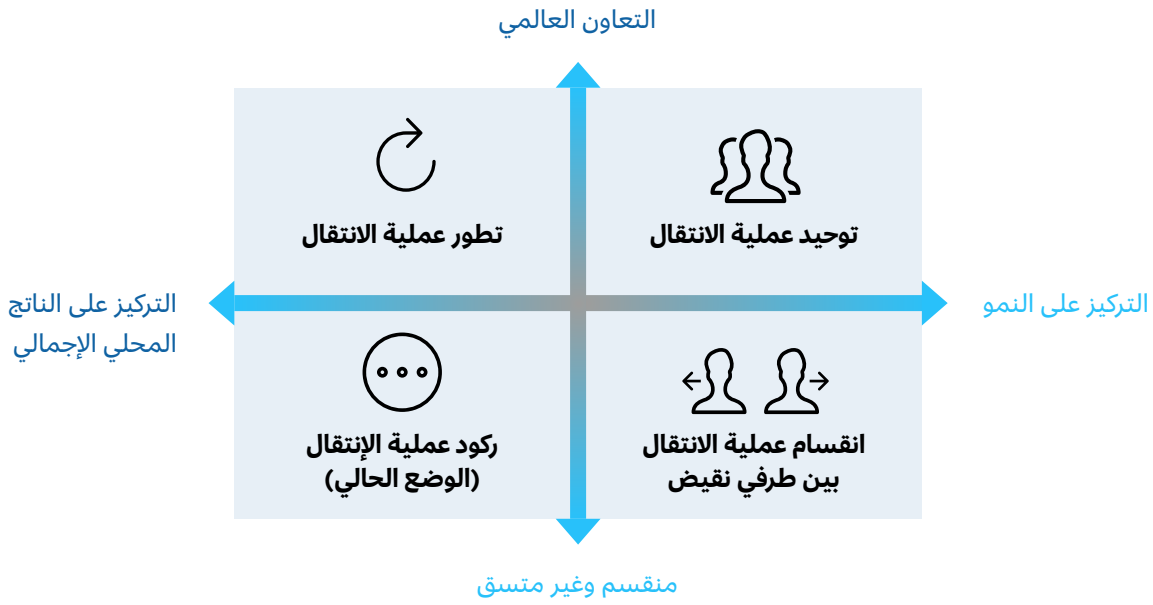

توحيد جهود التحول لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي

يتم توحيد جهود التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، فتتفق الدول، بعد إجراء مشاورات شاملة وعقد اتفاقية متعددة الأطراف، على قياس النمو بالنظر إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. ومع تطور متطلبات المشاركة في الاقتصاد العالمي والقدرة على الوصول إلى أنظمة التمويل الدولية وتركيزها على النمو، ستكون طريقة قياس العالم للتقدم المُحرز وإعداد التقارير حوله قائمة على توافق عالمي، وتعكس الحقائق البيئية والمجتمعية والتكنولوجية كما هي على أرض الواقع.

وبفضل الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تركز على التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية، تضع الدول على رأس أولوياتها تحقيق جودة الحياة والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية دون الاقتصار على النمو الاقتصادي فقط، وتجمع دول العالم على أهمية قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة مستوى النمو على وجه الدقة، وستسهم الترتيبات الناجحة والمنسقة والرؤية الموحدة خلال هذه المرحلة في دعم هذا التحوّل رغم التحديات الكبيرة المرتبطة بالتحول من نظام كان هو المقياس الأساسي والوحيد للتقدم لسنوات عديدة، وسيكون هذا التحول مدعوماً بقرارات أو اتفاقيات متعددة الأطراف، ومن قبل منظمات دولية مالية وغير مالية (تابعة لجهات حكومية مترابطة أو غير حكومية) والتي تركز أعمالها بشكل متزايد على جوانب غير اقتصادية مؤثرة في مستوى النمو بما يتخطى الناتج المحلي الإجمالي. ورغم أن تحديث نظام الحسابات الوطنية الذي سيدخل حيز التنفيذ عام 2025 يعد خطوة بارزة في الطريق الصحيح، إلا أنها لن تكون كافية لمواجهة التحديات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

الفوائد العالمية

- كلما ركزت معايير المساعدات والتمويل أكثر على النمو، تحسنت الأوضاع من حيث التوزيع العادل للموارد، والحد من انعدام المساواة في الدخل، وأخذ العوامل البيئية والاجتماعية في الحسبان عن وضع السياسات والخطط الاقتصادية.
- بعض الدول التي كان يُنظر إليها على أنها غير متقدمة من حيث مستوى النمو قد تحتل مكانة رائدة عالمياً، خصوصاً إذا امتلكت صناعات أو قطاعات تسهم إيجابا في تعزيز جودة حياة المجتمع واستدامته.
- يتشارك العالم مفهوماً موحداً حول النجاح والنمو، بحيث يكون قابلاً للمقارنة والتأقلم مع التغيّرات المستقبلية بسهولة.
- التركيز على الابتكارات التي تعود بالمنفعة على الإنسان وكوكب الأرض، وتخصيص المزيد من الحوافز الاقتصادية وغير الاقتصادية لها، مما يسهم في تحقيق الكثير من الفوائد أكثر من أي وقت مضى.
- تطور مناهج التعليم المتخصصة في الاقتصاد وإدارة الأعمال لتشمل العناصر الأساسية للتقدم وأبعاده وقياساته دون الاقتصار على النمو الاقتصادي فقط، كما ستتحول الأنظمة المتَّبَعة في السياسات النقدية والمالية.
- قد تظهر أدوات ونماذج وأسواق مالية جديدة أو محدثة، بما يتجاوز السندات الخضراء أو السندات ذات التأثير الاجتماعي وأسواق الممارسات البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة.
- مع زيادة إدراك القيمة غير الاقتصادية للموارد الطبيعية والأنظمة البيئية والخدمات ذات الصلة، سترتفع القيمة الاقتصادية لهذا القطاع بشكل كبير، مما يؤثر في تصنيف الدول ونجاحها.

المخاطر العالمية

- قد تواجه بعض الدول التي بدأت مؤخراً في تبني الناتج المحلي الإجمالي صعوبة في تغيير طرق جمع البيانات وقياسها بشكل سريع نسبياً، وقد لا تمتلك التقنيات أو الموارد اللازمة لإعداد التقارير حول النمو بمفهومه الجديد، الأمر الذي قد يمثل تحدياً أمامها لمواكبة هذا التحول.
- قد تتراجع مرتبة الدول التي تفوقت على غيرها في مجال "النمو" خلال العقود الماضية.

التطور التدريجي والبطيء لعملية التحول

تتطور عملية التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وتتّحد الدول من خلال اتفاق أو سلسلة من الاتفاقيات متعددة الأطراف للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي؛ إلا أن تغيير منهجية قياس النمو وإعداد التقارير حوله قد يشكل تحدياً كبيراً ويتسبب في مخاطر من بينها حدوث ركود اقتصادي، حيث إن متطلبات المشاركة في الاقتصاد العالمي والقدرة على الوصول إلى التمويل الدولي لا تزال معتمدة على الناتج المحلي الإجمالي. ويعد تحديث نظام الحسابات الوطنية الذي سيدخل حيز التنفيذ في 2025 خطوة إيجابية في الطريق الصحيح، وإن كانت مؤقتة، أقلّه إلى حين تغيير متطلبات المشاركة في الاقتصاد العالمي والقدرة على الوصول إلى أنظمة التمويل الدولية.

في هذا السيناريو، يتفاوت معدل النمو العالمي في التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي من مكان لآخر، ورغم الاتفاق العالمي حول ضرورة قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، والقرارات أو الاتفاقيات متعددة الأطراف المرتبطة بهذا التحول، لا تزال وتيرة التغيير بطيئة. ولا تزال متطلبات المشاركة في الاقتصاد العالمي والقدرة على الوصول إلى التمويل الدولي تركز على الناتج المحلي الإجمالي، مع بطء الهيئات الدولية المسؤولة عن الاتفاقيات والقواعد المتعلقة بالتجارة والتنمية وتمويل المساعدات في إعادة تقييم مبادئها التوجيهية. وبينما تدرك الدول أهمية قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، تقر بأن هناك تحديات في عملية التحول عن نظام لطالما كان يُنظر إليه على أنه هو المقياس الوحيد للتقدم طوال عقود من الزمن. ويرى الأغلبية أن تحديث نظام الحسابات الوطنية الذي سيتم تطبيقه في 2025 سيكون حلاً قصير المدى وغير كافٍ لمعالجة التحديات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. ونتيجة لذلك، تستمر النقاشات حول هذا الموضوع، ويتم تشكيل مجموعات عمل عالمية لدعم أجندة "التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي".

الفوائد العالمية

- يبقى النظام الاقتصادي والمالي العالمي القائم كما هو دون تغيير، ويستمر قياس النمو وإعداد التقارير حوله بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي – وهو نظام معروف ومستخدَم منذ عقود.
- الدول التي بدأت مؤخراً باستخدام الناتج المحلي الإجمالي لن تضيع جهودها هباءً وستحتفظ تلك الجهود بقيمتها وأهميتها في دعم التنمية – خصوصاً في حالة الدول متدنية الدخل.
- مع التزام دول العالم بأحد القرارات أو الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، تتواصل جهود البحث من قبل الأفراد والمؤسسات المتخصصة لاستكشاف منهجيات وأطر بديلة للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وترسم هذه الجهود الطريق نحو المستقبل الذي نطمح إليه للتحول إلى "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي".
- بعض الدول، حتى تلك التي لا يتوقع أن تكون في طليعة الدول الملتزمة بالتحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، قد تعمد إلى إعداد التقارير حول الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً حول مؤشرات "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي".
- يُجمع العالم على مفهوم موحّد للنجاح والنمو، بحيث يكون قابلاً للمقارنة والتكيّف بسهولة مع التغيّرات المستقبلية.

المخاطر العالمية

- قد تزيد بعض الدول إنفاقها على تعزيز جودة الحياة والاستدامة البيئية، في حين تستمر بعضها في تخصيص الموارد للقطاعات التي تزيد الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، تستمر حالة انعدام المساواة حول العالم، وتتباطأ عجلة التقدم نحو مستقبل عالمي مستدام وعادل للجميع.
- استمرار الجدل القائم حول التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجعل إنشاء الشراكات والتعاون على المستوى الدولي أمراً معقداً، لا سيما إذا استمرت بعض الدول في منح الأولوية للناتج المحلي الإجمالي على حساب المقاييس الأخرى.
- عدم الاتساق بين أسلوب طرح فكرة التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي والحوافز التي تركز أساساً على الناتج المحلي الإجمالي.
- قد يصل العالم إلى نقطة يرى فيها حقيقة النمو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي لخصها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بقوله: "ما لم نتحرك الآن، ستصبح خطة العام 2030 بمثابة شاهد على ضريح عالمٍ كان من الممكن أن يتحقق" (United Nations, 2023b, 2).
- استمرار التحديات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي (يرجى الاطّلاع على فقرة "تحديات الناتج المحلي الإجمالي" 'The Challenge with GDP').

ركود عملية التحول (الوضع الحالي)

تظل عملية التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي راكدة دون إحراز أي تقدم يذكر، مع بطء التغيير الملموس نتيجة عدم توصل الدول إلى اتفاق بشأن التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وسط استمرار هيمنة المتطلبات السائدة والمتمحورة حول الناتج المحلي الإجمالي للمشاركة في الاقتصاد العالمي والقدرة على الوصول إلى التمويل الدولي. هذا السيناريو يشبه إلى حد كبير الوضع الذي يعيشه العالم اليوم، باستثناء بعض التحالفات والتجمعات الإقليمية التي تتفق على التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي - ونحن نرى أن ذلك هو خط الأساس.

في هذا السيناريو، لا يحرز العالم أي تقدم يذكر في مجال التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. وتتمحور متطلبات المشاركة في الاقتصاد العالمي والوصول إلى أنظمة التمويل الدولية حول حجم الناتج المحلي الإجمالي؛ أي أن الأولوية ستكون لمعدلات النمو وليست للأهداف المجتمعية والبيئية. وقد تتوصل بعض الدول إلى اتفاقيات فيما بينها لقياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذه الجهود ستكون بمعزل عن بقية العالم ونطاقها سيظل محدوداً بين تلك الدول، إلا أن الإطار الاقتصادي العالمي سيواصل تركيزه على النمو الاقتصادي وتقديمه على ما سواه.

وقد يعد تحديث نظام الحسابات الوطنية لعام 2025 إنجازاً مهماً يعالج تحديات كثيرة مرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي، رغم عدم اعتماده من قبل جميع الدول. وبالتالي، هذه التحسينات في نظام الحسابات الوطنية ستمكّن الأطراف المعنية من الاستفادة من مقاييس أكثر شمولاً وقابلة للمقارنة ضمن النظام القائم الذي سيواصل تطوره وصولاً إلى المستقبل الذي نطمح إليه.

الفوائد العالمية

- ما من تغيير يُذكر في النظام الاقتصادي والمالي العالمي القائم، ويستمر قياس النمو وإعداد التقارير حوله بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي.
- تظل الجهود الوطنية لقياس الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي بدأت مؤخراً في استخدامه ذات قيمة وأهمية كبيرة في رحلة تطور هذه الدول – خاصةً ذات الدخل المنخفض منها.
- قد تشكل بعض الدول التي تتجه إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي تحالفات قوية، مع استكشافها لمنهجيات وأطر بديلة للوصول إلى المستقبل الذي تتطلع إليه، سواء بمفردها أو ضمن تجمعات إقليمية، الأمر الذي قد يمكّنها من ريادة انتقال العالم إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ستشهد الدول التي تركز على قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً ملحوظاً في نوعية الحياة ومستوى الرضا المعيشي، والاستدامة البيئة والاجتماعية، وتحقيق المساواة والإنصاف فيما يخص النمو الاقتصادي.

المخاطر العالمية

- استمرار التحديات العالمية، خصوصاً تلك المتعلقة بانعدام المساواة، وسط تقدم بطيء نحو مستقبل مستدام وعادل للجميع، لا سيما في ظل العوائق الاقتصادية التي تواجهها الدول التي تعطي الأولوية لما هو أبعد من نمو الناتج المحلي الإجمالي في التجارة والتمويل نظراً لاستمرار تركيز العالم على الناتج المحلي الإجمالي.
- حالة الجدل المستمر ستعيق التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وسيتعين على الدول التي تعطي الأولوية لأبعاد تتخطى الناتج المحلي الإجمالي قياس تقدمها وفق النظام القائم والنظام الذي تطمح لتحقيقه.
- قد تنشأ عوائق تجارية واقتصادية جديدة نتيجة اعتماد الدول شروط تجارية ومعايير اقتصادية ومالية مختلفة.
- تستمر جميع التحديات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي (يمكن الاطّلاع على فقرة "تحديات الناتج المحلي الإجمالي" '**The Challenge with GDP**').

انقسام مفهوم النمو بين قطبين متناقضين

تنقسم عملية التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي بين طرفي نقيض، حيث لا تتفق جميع الدول على إطار عالمي واحد للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن متطلبات المشاركة في الاقتصاد العالمي والوصول إلى أنظمة التمويل الدولية تتجه أكثر نحو الاستدامة والالتزامات الاجتماعية والبيئية، مما يؤدي إلى تقديم هذه الأبعاد على المتطلبات المتمحورة حول الناتج المحلي الإجمالي. وسيظل هذا التحول مليئاً بالخلافات والتحديات، حيث ستصبح الاتفاقيات حول التنمية المستدامة والاجتماعية والاعتبارات البيئية شروطاً مسبقة للمشاركة في التجارة والوصول إلى المساعدات والتمويل على المستوى الدولي، بصرف النظر عن موقف الدول بشأن التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.

في هذا السيناريو، ستكون الجهود العالمية الهادفة إلى التحول لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي غير متسقة. وستلقي العديد من الاتفاقيات حول الاستدامة والالتزامات البيئية والاجتماعية بظلالها على متطلبات المشاركة في الاقتصاد العالمي والوصول إلى التمويل الدولي. هذه الاتفاقيات ربما تكون قد اعتمدتها بعض دول العالم ولكن ليست كلها. وسيشهد النظام الاقتصادي والمالي العالمي التقليدي تغييراً ملحوظا. أما الدول التي تتمسك بالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي، خاصةً تلك التي بدأت مؤخراً في جمع البيانات اللازمة لقياس الناتج المحلي الإجمالي أو التي تتفوق على باقي الدول في حجم الناتج المحلي الإجمالي، ستشعر بضغط نتيجة اضطرارها لإعادة تقييم تعريفها لمفهوم النمو، وتخلفها عن الريادة في هذا المجال. ويشبه هذا السيناريو إلى حدٍ كبير منهجية التدرج الهرمي من الأعلى إلى الأسفل عند إجراء تغييرات في السياسات (Cerna, 2013). وقد تنشأ نتيجة هذا التحول عوائق تجارية اقتصادية جديدة بين المناطق أو الدول. ورغم أن تحديث نظام الحسابات الوطنية لعام 2025 يعد إنجازاً كبيراً، إلا أنه ليس كافياً لتغيير التزام الاقتصادات المؤثّرة في السعي إلى التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. وستستمر الخلافات بين الدول الملتزمة بقياس النجاح بناءً على حجم الناتج المحلي الإجمالي وتلك التي تركّز على نموذج أوسع نطاقاً وقائم على النمو.

الفوائد العالمية

- تواصل الدول، التي طبقت بالفعل منهجيات وأطراً بديلة لقياس النمو، الابتكار والاستفادة من مزايا الريادة في هذا المجال.
- ستتمتع الدول التي سبق أن شكلت تحالفات تُركز على قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي بنفوذ كبير في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، وربما بمكانة رائدة أيضاً في ريادة النمو العالمي.
- التركيز على النمو سيسمح بتخصيص الأموال للحلول الابتكارية التي تستهدف تحسين جودة الحياة والاستدامة وغيرها من الأبعاد الهامة.

المخاطر العالمية

- عدم الاتفاق حول أسلوب طرح موحد لمفهومي النجاح والنمو على المستوى العالمي، مما يؤدي إلى الالتباس والحيرة وعدم الاتساق.
- قد تواجه الدول والمناطق التي تركز على الناتج المحلي الإجمالي توترات داخلية ودبلوماسية ونزاعات تجارية لها انعكاسات سلبية على اقتصاداتها.
- تظل جميع التحديات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي قائمة (يمكن الاطّلاع على فقرة "تحديات الناتج المحلي الإجمالي" '**The Challenge with GDP**').

المسارات المحتملة

بما أن سيناريوهات التحول لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي استكشافية بطبيعة الحال، فإن المسارات المحتملة لهذا التحول لا تختلف عنها كذلك. وبوجه عام، هناك إشارات (Signals) محددة قد تشير إلى أننا في طريقنا للانتقال إلى ما هو أبعد من خط الأساس الحالي (ركود عملية التحول)، وتشمل هذه الإشارات **عقد اتفاقيات عالمية بشأن قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وتغيير السياسات والمتطلبات المتعلقة بالمشاركة في الاقتصاد العالمي والقدرة على الوصول إلى المساعدات وأنظمة الإقراض والتمويل العالمية.**

وعلى وجه التحديد، إذا نظرنا في أحد المسارات الذي يبدأ من وضعنا الحالي ويتجه نحو عملية تحول تدريجية بطيئة، فإن الإشارة التي سنبحث عنها في هذه الحالة هي صدور قرارات أو اتفاقيات متعددة الأطراف حول التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود أهداف مشتركة وتعريفات واضحة لمفهوم التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى الوصول إلى تعريف موحد لمفهوم النمو حول العالم.

أما إذا نظرنا في مسار آخر يبدأ من وضعنا الحالي ويتجه إلى عملية تحول مستقطَبة ومنقسمة بين جانبين متناقضين، فإن الإشارة التي سنبحث عنها في هذه الحالة هي سلسلة من الاتفاقيات والتحالفات المجزأة والملزِمة قانونًا، حيث ستعمد الدول والمنظمات الدولية التي تشرف على تحقيق الاستقرار المالي ومساعدة الاقتصادات العالمية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة، إلى تقليل اعتمادها على الناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى أنظمة الإقراض والمساعدات المالية والاتفاقيات التجارية العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى التحول إلى توحيد جهود التحوّل لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 4. المسارات المحتملة

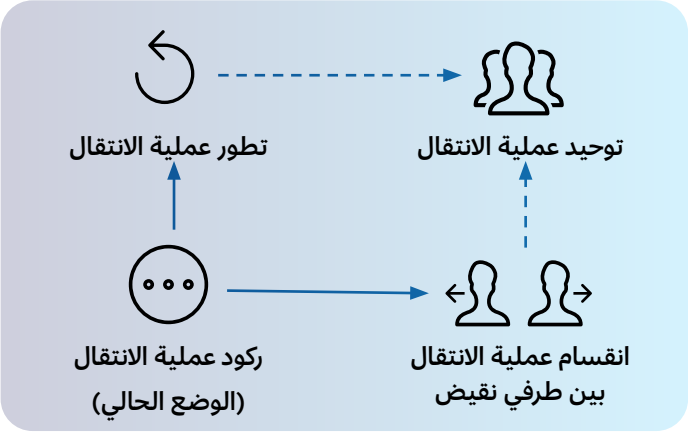

5

التوصيات العالمية

بينما يوجد اليوم العديد من الأساليب والأطر والمؤشرات التي ستؤثر على مستقبل التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، **إلا أننا في الحقيقة عند مفترق طرق نحتاج فيها إلى اعتماد مقياس مقنع يُمكن مقارنته في مختلف أنحاء العالم وفي جميع مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليكون حجر الأساس لعملية التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي،** ولتوطيد علاقات التعاون في سبيل مواءمة الأهداف والمفاهيم والأساليب اللازمة لتجاوز حدود الناتج المحلي الإجمالي.

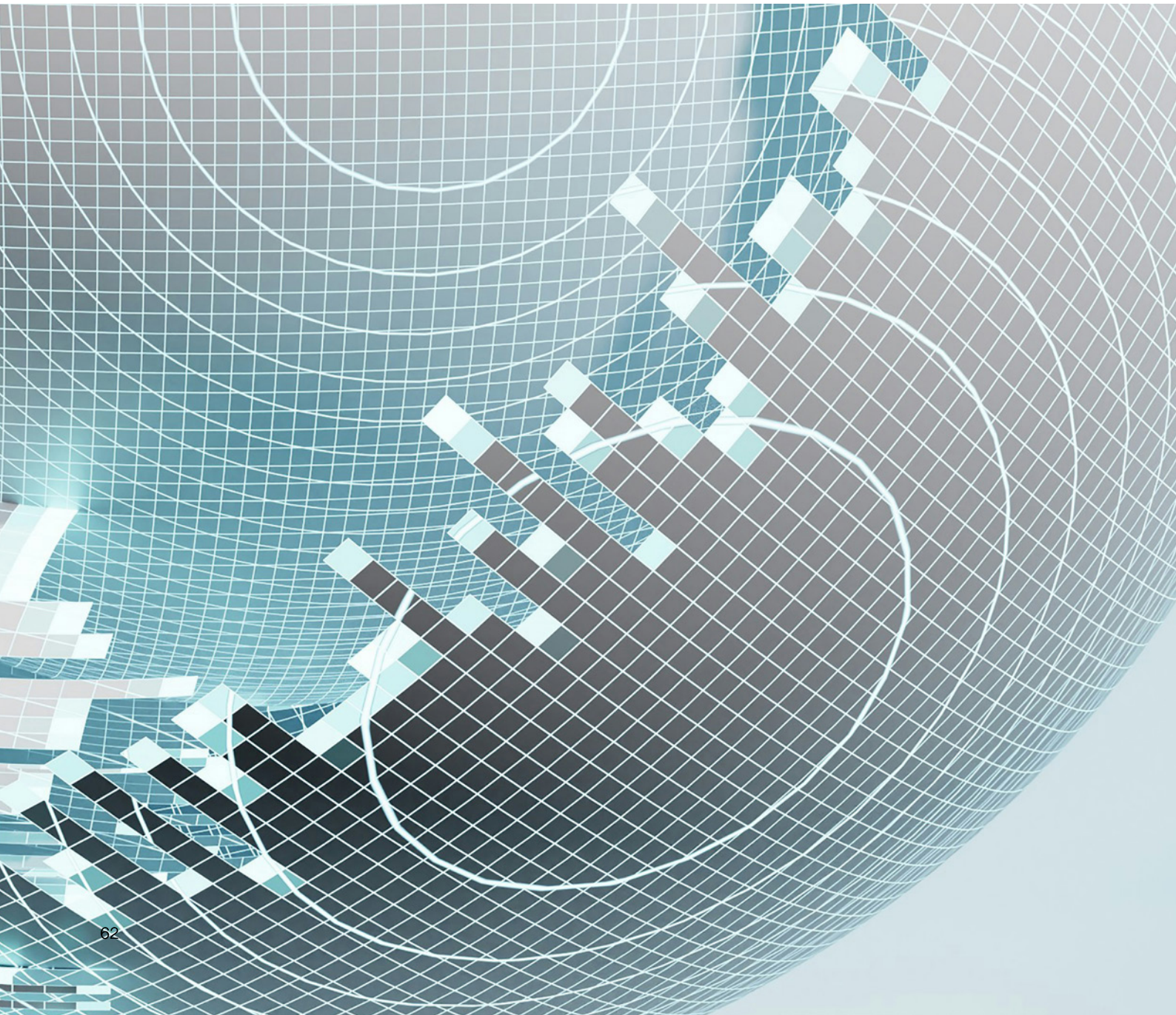

ونسعى من خلال توصياتنا التالية إلى تعزيز هذا الأساس ومن ثمّ الإسهام في تحقيق السيناريو الأفضل من بين السيناريوهات المحتملة، ألا وهو توحيد عملية التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.

1

التوصية الأولى: إنشاء شبكة عالمية للوصول إلى تعريف موحد للتقدّم

إنشاء شبكة عالمية متنوعة تضم ممثلين من القطاع الأكاديمي والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات المعنية بالتنمية من مختلف الأقاليم ومستويات التنمية الاقتصادية للوصول إلى تعريف عالمي موحد للتقدم بحي يشمل الاقتصاد والأفراد وكوكب الأرض بصرف النظر عن وجهة النظر حول النمو.

2

التوصية الثانية: تحديد مبادئ مشتركة للتقدم العالمي

تتولى تلك الشبكة العالمية مهمة وضع مبادئ للتقدم العالمي والتوافق بشأنها بناءً على تعريف النمو الذي تم التوصل إليه، لتكون هذه المبادئ الأساس الذي ينطلق منه المجتمع العالمي، ويتم التحقق من ملاءمة تلك المبادئ من خلال إجراءات استشارية عامة بمشاركة المجتمعات من كل أنحاء العالم.

3

التوصية الثالثة: إنشاء مجموعة عمل عالمية للتقدم

يتم إنشاء مجموعة عمل عالمية لتشارك في تصميم إطار أولي لمقياس جديد أو لوحة بيانات لرصد النمو وإعداد التقارير حوله. كما يمكن أن يتوسع نطاق المشاركة في مجموعة العمل هذه لتشمل مجموعة متنوعة من الباحثين من مختلف التخصصات والمناطق الجغرافية، والأهم من ذلك من مختلف المنظمات والتحالفات[17] التي شاركت وعملت على التوصل إلى مقياس جديد للتقدم. وعقب ذلك، تقوم مجموعة العمل بتحديد المجموعة الملائمة من الأبعاد التي ينبغي قياسها بناءً على التعريف والمبادئ المشتركة للتقدم العالمي وذلك بعد التوصل إلى اتفاق بشأن سبل معالجة التحديات الحالية المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي.

4

التوصية الرابعة: المواقع التجريبية العالمية

اختيار موقع تجريبي واحد أو أكثر حول العالم لاختبار كل جانب من جوانب النمو بمفهومه المتفق عليه، وتقييم ذلك الجانب وتحسينه بهدف المشاركة في إنشاء إطار قوي للتقدم استنادًا إلى مبادئه المشتركة وإطاره المحدث، على أن يشرف على هذه العملية مجموعة العمل العالمية للتأكد من ملاءمة منهجية العمل وقابليتها للتطبيق العملي والتأقلم مع المتغيرات.

[17] الأمثلة تشمل تحالف اقتصادات جودة الحياة، والرابطة الدولية لبحوث الدخل والثروة، والرابطة الدولية للمدخلات والمخرجات، وجمعية قياس الاقتصاد، ومركز "وات ووركس" لجودة الحياة.

ملاحظات ختامية

على مدى 80 عاماً تقريباً، شكل الناتج المحلي الإجمالي المقياس مهم تعتمده الجهات المعنية ويستند إليه الجمهور أيضاً في استكشاف قدرة الدولة على تحقيق النمو المستهدف والعكس. ورغم أن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات غير الحكومية وأو التي تضم منظمات حكومية متنوعة دعت بشكل متزايد للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنّها الدول التي سوف تقود الطريق نحو أسلوب طرح جديد لمفهوم النمو العالمي (Think20, 2022b).

وزادت الحاجة مؤخراً لإعادة النظر في المقياس المعياري للنمو الوطني والازدهار على مستوى العالم، أو بعبارة أخرى، التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد أدى الناتج المحلي الإجمالي دوره كمقياس عالمي وشفاف للنمو الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، وطالما نظر العالم إليه على أنه نظام إحصائي متين قائم منذ عقود من الزمن إلى جانب نظام الحسابات الوطنية المعترف به دولياً لقياس النشاط الاقتصادي والنمو وإعداد التقارير حوله، لكن العالم قد شهد تغييرات جذرية انعكست في تسارع وتيرة التقدم التقني ونشوء أولويات عالمية جديدة أبرزت جميعها تلك القيود التي تحد من نطاق الناتج المحلي الإجمالي في الحاضر أو المستقبل.

ورغم الجهود العالمية والكتب والتقارير الصادرة في هذا المجال، **لم يتم حتى الآن تطوير معيار متفق عليه دولياً للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.** واعتمدت بعض المدن والدول منهجيات ذات طابع محلي إلى حدٍ كبير، واتخذت قرارات مختلفة بشأن المقاييس ذات الصلة، ولذلك كان نطاق الإجماع العالمي أو المقارنات الدولية محدوداً جداً.

واستنادًا إلى أبحاث مؤسسة دبي للمستقبل، من الواضح أن **انتقال العالم إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي سيعيد رسم ملامح الاقتصاد وأنظمة التمويل،** حيث نتوقع أن يتم تطوير مقياس بديل لقياس النمو على مدى السنوات العشر إلى العشرين المقبلة، ليعكس ويشمل الاقتصادات الجديدة والمستقبلية، والضرورات البيئية والتطورات المجتمعية، لا سيما في ظل سعي العالم لتحقيق أهداف مشتركة، مثل أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المناخية، مع العلم أنه لم يُعرف بعد ما إذا كان هذا التحول سيؤدي إلى الاستغناء عن الناتج المحلي الإجمالي أم لا، وسيتوقف ذلك على مستوى التعاون العالمي والمتطلبات الجديدة للمشاركة في الاقتصاد العالمي والقدرة على الوصول إلى التمويل الدولي.

في عام 2022، ناقشت مؤسسة دبي للمستقبل في تقرير "الفرص المستقبلية: 50 فرصة عالمية" (DFF, 2022)، فرصة مستقبلية تمحورت حول السؤال التالي: "ماذا لو استطعنا قياس القيمة الحقيقية لاقتصاداتنا؟" وفي عام 2023 (DFF, 2023a)، عادت لتطرح سؤالاً آخر وهو: "هل يمكن أن نقيس الإمكانيات المستقبلية للدول كما نقيس الناتج المحلي الإجمالي؟". ونحن نسعى من خلال مبادرة "مستقبل الناتج المحلي الإجمالي" وكذلك الرؤى والسيناريوهات المستقبلية الواردة في هذا التقرير الاستشرافي إلى تقديم إجابات واضحة وشاملة لهذه التساؤلات.

خلال الخمسين عاماً القادمة، ستتطور احتياجات المجتمعات التي ستسعى بدورها لتحقيق المزيد من الازدهار وتعزيز جودة حياتها (DFF, 2023b). كما سيعيش كل فرد مستقبلاً مختلفاً بالكلية عن غيره، وذلك حسب مكان إقامته والتحديات التي تواجه مجتمعه ودولته؛ إذ ستنجح بعض الدول والمجتمعات في تجاوز التحديات ومواجهة المتغيرات الغامضة، في حين قد لا تتمكن دول أخرى من تحقيق ذلك. إلا أننا ندرك في جميع الأحوال أن **النمو الاقتصادي، رغم أهميته، لن يكون كافياً في المستقبل.**

منهجنا في البحث

رغم أن الناتج المحلي الإجمالي مؤشر لأداء الاقتصاد على مستوى الدول، إلاّ أنه مقياس هام أيضاً للتقدم على مستوى المدن، حيث تسهم المدن بما يزيد عن 80% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (World Bank, 2023c). وفي ظل التوقعات باستمرار أداء المدن لهذا الدور المركزي في تحقيق النمو الوطني (Goldin, 2023)، قامت مؤسسة دبي للمستقبل بإجراء بحث نوعي – أساسي وفرعي - خلال العام الماضي، لفهم رحلة تطور مفهوم "التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي" على مدار العقد القادم، وذلك بهدف وضع الأساس لمواصلة الحوار العالمي حول هذا الموضوع، في ظل تباين الأولويات والنظريات الفلسفية في جميع أنحاء العالم، إلى جانب دعم الجهود الكبيرة والتطورات العالمية الهامة في هذا المجال.

وباستخدام منهجية التنبؤ العكسي (Backcasting)، وبهدف توفير الرؤية الشاملة الداعمة لعملية صنع القرار، بدأ البحث عبر طرح التساؤلات التالية:

- **ما هي الأسباب الداعية للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي؟**
- **ما هو وضعنا العملي الحالي فيما يتعلق بالتحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي؟**
- **ما هي العوائق التي تحول دون توسعة نطاق عملية التحول لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وكيف يمكننا التغلّب عليها؟**

1. فهم المشكلة وتحديد المستقبل الذي نتطلع إليه

اطلعت مؤسسة دبي للمستقبل على جميع المواد المنشورة حول الناتج المحلي الإجمالي وأطر التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وتضمّنت 82 من مقالات الرأي والأوراق البحثية حول المفاهيم الأساسية، والتي نُشرت جميعها منذ عام 2012، باستثناء ستة تقارير رئيسية تمّ نشرها قبل ذلك العام. وشملت المصادر دوريات علمية دولية مرموقة ومؤثرة خاضعة لمراجعة النظراء، بالإضافة إلى مجلّات مؤسسية ومنشورات تتناول مواضيع متنوّعة في مجالات الاقتصاد والتنمية المستدامة ورصد مستوى النمو وتقييمه.

كما تأكدنا من تغطيتنا لجميع المناطق والدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية حول العالم، وتضمين جميع الكلمات الرئيسية ذات الصلة بهذا الموضوع مثل "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي"، و"النمو الاقتصادي"، و"الناتج المحلي الإجمالي"، و"المؤشرات". وتعمقنا في فهم وجهات النظر المتنوعة، والتي شملت مفاهيم إضافية مثل "المقاييس البديلة للناتج المحلي الإجمالي"، و"تغيّر المناخ"، و"الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات"، و"الناتج المحلي الإجمالي الأخضر"، و"السعادة"، و"التنمية البشرية"، و"الرضا المعيشي"، و"الاقتصادات الجديدة"، و"السياسة"، و"نوعية الحياة"، و"التقدم الاجتماعي"، و"التنمية المستدامة"، و"الاستدامة"، و"التقدم التقني"، و"ثروات الدول"، و"الرفاه وجودة الحياة".

الشكل 5. مراجعة المنشورات

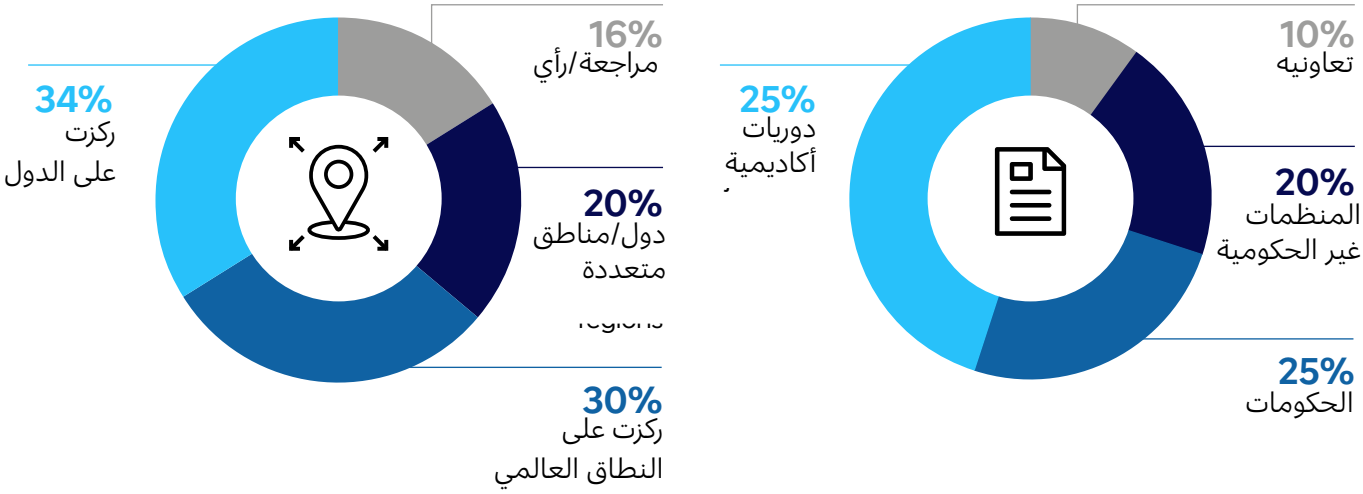

ما يقرب من 45% من المنشورات التي تم الاطلاع عليها في إطار إعداد هذا التقرير كانت مقالات ضمن دوريات علمية أكاديمية، قامت جهات حكومية بنشر 25% منها، بينما نشرت 20% منها منظمات غير الحكومية، و10% منها تم نشرها بالتعاون بين مؤسسات أكاديمية وجهات حكومية أو منظمات غير حكومية. أما المقالات والتقارير الـ 76 المنشورة منذ العام 2012، فقد نُشر ما يقرب من نصفها بين العامين 2020 و2022، ما يعكس تزايد الاهتمام بالتحول نحو ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وركز نحو 34% منها على النطاق الوطني للدول؛ و30% منها ركزت على النطاق العالمي؛ و20% منها ركزت على العديد من الدول والمناطق ضمن الاتحاد الأوروبي أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أو مجموعة الدول الصناعية السبع، أو مجموعة العشرين أو دول أخرى؛ أما النسبة الباقية (16%) فشملت مقالات رأي وتقارير ومراجعات علمية.

كما أجرت مؤسسة دبي للمستقبل **مقارنة مرجعية** شملت منهجيات أساسية للتحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول (18 دولة) [18] ومؤشرات عالمية (21 مؤشراً) [19] تنظر إلى النمو بمفهومه الذي يتجاوز النطاق الاقتصادي فقط.

[18] أستراليا، بلجيكا، بوتان، كندا، الصين، الإكوادور، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، أيسلندا، إيطاليا، هولندا، نيوزيلندا، اسكتلندا، السويد، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

[19] مؤشر أركاديس للمدن المستدامة، والتصنيف العالمي لقابلية العيش، ومؤشر الابتكار العالمي، مؤشر قوة المدن العالمي، ومؤشر التنافسية الحضرية العالمية، ومؤشر رأس المال البشري، ومؤشر التنمية البشرية، ومؤشر تقدم المدن الصادر عن مدرسة IESE للأعمال، ومؤشر المدن الذكية، ومؤشر التنافسية الرقمية العالمية، ومؤشر الثروة الشاملة، ومؤشر كيرني للمدن العالمية، ومؤشر ميرسر لجودة المعيشة في المدن، ومؤشر نومبيو لأمان المدن، ومؤشر الحياة الأفضل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإطار الرفاهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤشر التقدم الاجتماعي، ومؤشر التنمية المستدامة، وإطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للأمم المتحدة، مؤشر التنافسية العالمية، وتقرير السعادة العالمية.

2. إشراك الخبراء وتحليل آرائهم

في إطار سعي مؤسسة دبي للمستقبل لاستشراف مستقبل الناتج المحلي الإجمالي ومفهوم "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي"، **استضافت المؤسسة ندوة بعنوان "مستقبل الناتج المحلي الإجمالي" في 10 أكتوبر 2022 في دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة.** وهدفت الندوة إلى بدء حوار عالمي حول هذا الموضوع، وفهم المسارات العالمية لإعداد التقارير حول قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، واستكشاف مراحل التطور المستقبلية والواقعية للناتج المحلي الإجمالي أو "لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي" ليعكس الاقتصادات الجديدة والأولويات البيئية والتطورات المجتمعية ويكون أكثر شمولاً لها، وذلك بالتعاون مع الخبراء في هذا المجال.

وطرحت الندوة التي استمرت على مدار اليوم، واستضافت حلقات نقاشية وجلسات جانبية مفتوحة، جملة من التساؤلات حول الناتج المحلي الإجمالي وكيفية تأثيره علينا في الوقت الحاضر، وما الذي سيحدث مستقبلًا إذا ظل كما هو دون تغيير. وتناولت الندوة أيضاً الحديث عن الاستفادة من الناتج المحلي الإجمالي وبعض المنهجيات الأساسية لدعم التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مجموعة من التحديات الرئيسية المتعلقة بتطوير مقياس أو مجموعة من المقاييس لرصد النمو من منظور جودة الحياة والعدالة الاجتماعية والمرونة والتكنولوجيا والاستدامة، فضلاً عن إمكانية استخدامها في إجراء المقارنات العالمية.

وقد اتّبعت الندوة في مناقشاتها "قاعدة تشاتام هاوس" التي تركز على مناقشة مضمون المشاركات دون التطرق لهوية أصحابها، وهو ما يشجع الجميع على الإدلاء بآرائهم بكل صراحة وموضوعية.

3. استخدام وجهات نظر متعددة لتفسير البيانات، وتحديد خريطة الطريق والسيناريوهات المحتملة

نظّمت مؤسسة دبي للمستقبل ندوة افتراضية وسلسلة من الاجتماعات لمشاركة الاستنتاجات التحليلية والبحث عن إجابات للتساؤلات حول مستقبل التحول العالمي إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد القادم أو نحوه، وذلك بهدف التحقق من النتائج من زوايا مختلفة واستكشاف المزيد حول مستقبل الناتج المحلي الإجمالي والتحول إلى ما هو أبعد منه. وتضمنت التساؤلات المطروحة مدى قبول الخبراء للنتائج، والتحقق من صحة الفرضيات والمتغيرات الغامضة المتعلقة بعملية انتقال العالم إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.

وكما هو الحال في الندوة، اتبعت الاجتماعات قاعدة تشاتام هاوس في مناقشاتها لتعزيز فعالية النقاش ونتائجه.

عقب الانتهاء من الاجتماعات مع الخبراء، استخدم الفريق أبرز **المتغيرات الغامضة المؤثرة في انتقال العالم إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي لتطوير خريطة طريق ووضع سيناريوهات استكشافية واستشراف الفرص العالمية والتعرف على الآثار المترتبة على الوصول إلى المستقبل الذي نطمح إليه.**

أعد هذا البحث فريق "أبحاث دبي للمستقبل"، الذراع البحثية التابعة لمؤسسة دبي للمستقبل. وتعمل مؤسسة دبي للمستقبل على مشاركة الرؤى المستقبلية والتقارير الاستشرافية باستخدام التحليل القائم على الأدلة والبيانات والتخيل، بما يمكّن الجهات المعنية من استشراف المستقبل والاستفادة من فرصه. للاطلاع على منشوراتنا، يرجى زيارة الرابط الإلكتروني التالي: www.dubaifuture.ae/insights

الاختصارات

CMEPSP	Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress
COP	UN Climate Change Conference
DFF	Dubai Future Foundation
EESC	European Economic and Social Committee
EIU	Economist Intelligence Unit
ESG	environmental, social and governance
EU	European Union
G20	Group of Twenty
GCI	Global Competitiveness Index
GDP	gross domestic product
GII	gross inclusive income
GPI	Genuine Progress Indicator
HDI	Human Development Index
HLEG	High-Level Expert Group
IMF	International Monetary Fund
ISWGNA	Intersecretariat Working Group on National Accounts
IWI	Inclusive Wealth Index
NGO	non-governmental organisation
NII	net inclusive income
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development
ONS	Office for National Statistics (UK)
SDGs	Sustainable Development Goals
SEEA	System of Environmental Economic Accounting
SNA	System of National Accounts
UAE	United Arab Emirates
UNEP	United Nations Environment Programme
UNESCWA	United Nations Economic and Social Commission for Western Asia
UNFCCC	United Nations Framework Convention on Climate Change
UNSD	United Nations Statistics Division
WHR	World Happiness Report

شكر وتقدير

مبادرة **مستقبل الناتج المحلي الإجمالي** من إعداد الدكتورة هبة شحادة، في مؤسسة دبي للمستقبل، وبدعم من زملاء في مؤسسة دبي للمستقبل وهم أروبا خالد، وتالا أنشاصي، وأسماء الحامد, والدكتور باتريك نوك وإيهاب خطاب، وفراس صبح. ونتقدم بخالص التقدير لكل من أسهم في إثراء محتوى وتحرير هذا التقرير، إلى جانب تنظيم ندوة "مستقبل الناتج المحلي الإجمالي" التي عُقدت في دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن أعمال منتدى دبي للمستقبل 2023، ونخص بالشكر كـلاً مـن:

كريس شو، محرر
هازل بيرد، محررة
سلمى الرفاس، زميلة باحثة غير مقيمة في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
عصام ياسين، مصمم مستقل
Strategy& مركز توليد الأفكار في الشرق الأوسط (أدار الندوة الدكتور مارك اسبوزيتو والدكتور أميت كابور)

تنوين للكتابة الإبداعية والترجمة
سوبكس للتصميم

كما ننوه بالمساهمات القيّمة التي قدّمها عدد من الزملاء في **مؤسسة دبي للمستقبل**: شيري مندوزا، وإيدن رابي، وميرا أهلي، وشابين بارامباث، وسيما أنصاري، وفينا برابهان.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للخبراء المشاركين في الندوة والمقابلات:

أبيبي شيميليس، تحالف البحث الاقتصادي الأفريقي
أماندا جانو، تحالف اقتصاد جودة الحياة WEA
آنو محمد، جامعة جهانجير ناجار
بوني تشيو، شركة الاستثمار الاجتماعي (TSIC)
برنت بليز، جامعة غينت
دين جوليف، البنك الدولي
هاري إكس وو، جامعة بكين
ابراهيم سيف، منتدى الاستراتيجيات الأردني، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
إيدا كوبيشفسكي، كلية لندن الجامعية
جان فارس، وزارة الاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة
جيمس تيبريك، صندوق النقد الدولي
جيسيكا بيكيت، جامعة برمنغهام
جون إف هيليويل، جامعة كولومبيا البريطانية، وتقرير السعادة العالمي
جون إريكسون، جامعة فيرمونت
جوشوا بولشار، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
خلود الصالح، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
كريستين موريسون، المعهد العالمي للنمو الأخضر
كريستين كوبر، كلية غوردون
لوسي أوديامبو، تحالف البحث الاقتصادي الأفريقي AERC
مارك كوفمان، جامعة أوروبا الوسطى
ماثيو أغاروالا، معهد بينيت للسياسة العامة، وجامعة كامبريدج
أوري هيفيتز، كلية كورنيل إس سي جونسون للأعمال، وصندوق النقد الدولي
بوشبام كومار، برنامج الأمم المتحدة للبيئة
روبرت أيريس، المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال
روبرت كوستانزا، كلية لندن الجامعية
روبرت سميث، المعهد الدولي للتنمية المستدامة
ساندرين ديكسون ديكليف، نادي روما ومبادرة "إيرث فور أول"
شون وانغ، جامعة شيان جياوتونغ-ليفربول
طارق أبو فخر، مكتب التطوير الحكومي والمستقبل
ثيوفيل أزوماهو، تحالف البحث الاقتصادي الأفريقي
يانتشون تشانغ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لائحة المصادر

Aiyar, S., Chen, J., Ebeke, C., Garcia-Saltos, R., Gudmundsson, T., Ilyina, A., Kangur, A., Kunaratskul, T., Rodriguez, S., Ruta, M., Schulze, T., Soderberg, G. and Trevino, J. (2023) 'Geoeconomic fragmentation and the future of multilateralism'. International Monetary Fund. Staff Discussion Note 2023/001. 15 January. www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2023/01/11/Geo-Economic-Fragmentation-and-the-Future-of-Multilateralism-527266

Alexander, T., Dziobek, C. and Galeza, T. (2018) 'Sustainable development goals (SDGs) and GDP: What national accounts bring to the table'. International Monetary Fund. Working Paper 2018/041. 7 March. www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/03/07/Sustainable-Development-Goals-SDGs-and-GDP-What-National-Accounts-Bring-to-the-Table-45706

Allin, P., Coyle, D. and Jackson, T. (2022) 'Beyond GDP: Changing how we measure progress is key to tackling a world in crisis – three leading experts'. *The Conversation*, 18 August. https://theconversation.com/beyond-gdp-changing-how-we-measure-progress-is-key-to-tackling-a-world-in-crisis-three-leading-experts-186488

American Economic Association (2023) 'National Strategy to Develop Statistics for Environmental–Economic Decisions: OSTP/Commerce/OMB (1.19.23)'. Press Release. 19 January. www.aeaweb.org/forum/3447/national-strategy-statistics-environmental-economic-decisions

Arcadis (2022) 'The Arcadis Sustainable City Index 2022'. www.arcadis.com/en/knowledge-hub/perspectives/global/sustainable-cities-index

Arcagni, A., Fattore, M., Maggino, F. and Vittadini, G. (2021) 'Some critical reflections on the measurement of social sustainability and well-being in complex societies'. *Sustainability*, 13 (22), 12679. https://doi.org/10.3390/su132212679

Australian Government (2023) 'Measuring what matters: Australia's first wellbeing framework'. July. https://treasury.gov.au/sites/default/files/2023-07/measuring-what-matters-statement020230721_0.pdf

Australian Government (n.d.) 'Dashboard'. https://treasury.gov.au/policy-topics/measuring-what-matters/dashboard (retrieved 25 August 2023)

Bannister, G. and Mourmouras, A. (2018) 'Welfare versus GDP: What makes people better off'. IMF Blog, 7 March. www.imf.org/en/Blogs/Articles/2018/03/07/welfare-versus-gdp-what-makes-people-better-off

Barth, J. (2021) 'Fit for 2030'. Zoe Institute for Future-Fit Economies. 3 November. https://zoe-institut.de/wp-content/uploads/2021/11/ZOE_Towards-a-beyond-GDP-dashboard_EESC_hearing_November_2021-FINAL.pdf

Barth, J., Lavorel, C., Miller, C. and Hafele, J. (2021) 'A compass towards 2030: Navigating the EU's economy beyond GDP by applying the Doughnut Economics framework'. ZOE Institute for Future-Fit Economies. https://zoe-institut.de/wp-content/uploads/2021/11/ZOE_Report_Towards-Europe.pdf

BEA (n.d.) 'What is a satellite account?' www.bea.gov/help/faq/1190 (retrieved 17 July 2023)

Bertolucci, S. (2018) 'Beyond GDP: Economics and happiness'. *Berkley Economic Review*, 31 October. https://econreview.berkeley.edu/beyond-gdp-economics-and-happiness

Bibri, S. (2018) 'Backcasting in futures studies: A synthesized scholarly and planning approach to strategic smart sustainable city development'. *European Journal of Futures Research*, 6, 13. https://eujournalfuturesresearch.springeropen.com/articles/10.1186/s40309-018-0142-z

Bittencourt, M. (2021) 'South Africa has rebased its gross domestic product (GDP): The how and the why'. *The Conversation*, 3 September. https://theconversation.com/south-africa-has-rebased-its-gross-domestic-product-gdp-the-how-and-the-why-167309

Boelhouwer, J. (2023) 'Beyond GDP: Measuring wellbeing in the Netherlands'. Netherlands Institute for Social Research. https://cros-legacy.ec.europa.eu/system/files/NTTS2013fullPaper_101.pdf

Brand-Correa, L., Brook, A., Büchs, M., Meier, P., Naik, Y. and O'Neill, D. (2022) 'Economics for people and planet: Moving beyond the neoclassical paradigm'. *The Lancet Planetary Health*, 6 (6), e460. www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2542519622000638

Burnside, C. and Dollar, D. (2004) 'Aid, policies, and growth: Revisiting the evidence'. World Bank. Policy Research Working Paper 3251. March. https://documents1.worldbank.org/curated/en/992381468780325835/pdf/wps3251Aid.pdf

Callen, T. (n.d.) 'Gross domestic product: An economy's all'. International Monetary Fund. www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/Series/Back-to-Basics/gross-domestic-product-GDP (retrieved 29 August 2023)

Cerna, L. (2013) 'The nature of policy change and implementation: A review of different theoretical approaches'. Organisation for Economic Co-operation and Development. www.oecd.org/education/ceri/The%20Nature%20of%20Policy%20Change%20and%20Implementation.pdf

Ceroni, M. (2014) 'Beyond GDP: US states have adopted genuine progress indicators'. *The Guardian*, 23 September. www.theguardian.com/sustainable-business/2014/sep/23/genuine-progress-indicator-gdp-gpi-vermont-maryland

Chui, M., Hazan, E., Roberts, R., Singla, A., Smaje, K., Sukharevsky, A., Yee, L. and Zemmel, R. (2023) 'The economic potential of generative AI: The next productivity frontier'. McKinsey Digital. 14 June. www.mckinsey.com/capabilities/mckinsey-digital/our-insights/the-economic-potential-of-generative-ai-the-next-productivity-frontier

Claessens, S. and Kose, M. (n.d.) 'Recession: When bad times prevail'. International Monetary Fund. www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/Series/Back-to-Basics/Recession (retrieved 17 July 2023)

Costanza, R., Kubiszewski, I., Giovannini, E., Lovins, H., McGlade, J., Pickett, K., Ragnarsdóttir, K., Roberts, D., De Vogli, R. and Wilkinson, R. (2014) 'Development: Time to leave GDP behind'. *Nature*, 505, 283–5. www.nature.com/articles/505283a

Crisp, R., Waite, D., Green, A., Hughes, C., Lupton, R., MacKinnon, D. and Pike, A. (2023) '"Beyond GDP" in cities: Assessing alternative approaches to urban economic development'. *Urban Studies*, 12 August. https://doi.org/10.1177/00420980231187884

Cummings, M., Roff, H., Cukier, K., Parakilas, J. and Bryce, H. (2018) 'Artificial intelligence and international affairs disruption anticipated'. Chatham House. www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2018-06-14-artificial-intelligence-international-affairs-cummings-roff-cukier-parakilas-bryce.pdf

Dandea, P. S. (2021) 'Beyond GDP measures for a successful recovery and a sustainable and resilient EU economy (own-initiative opinion)'. European Economic and Social Committee. 8 December. www.eesc.europa.eu/en/our-work/opinions-information-reports/opinions/beyond-gdp-measures-successful-recovery-and-sustainable-and-resilient-eu-economy-own-initiative-opinion

de Vries, T. (1976) 'Jamaica, or the non-reform of the international monetary system'. *Fireign Affairs*, 54 (3), 577–605.

Department of Economic and Social Affairs Statistical Office (1977) 'The feasibility of welfare-oriented measures to supplement the national accounts and balances: A technical report'. United Nations. F(22). https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/SeriesF_22E.pdf

Dickinson, E. (2011) 'GDP: A brief history'. *Foreign Policy*, 3 January. https://foreignpolicy.com/2011/01/03/gdp-a-brief-history

Dixson-Declève, S. and McLead, A. (2023) 'Beyond GDP: Towards a wellbeing economy'. The Club of Rome. 15 May. www.clubofrome.org/blog-post/sdd-we-go-blog

DFF (2022) 'Future opportunities report: The Global 50'. www.dubaifuture.ae/wp-content/uploads/2022/02/Future-Opportunities-Report-TheGlobal50-English.pdf

DFF (2023a) 'Future opportunities report: The Global 50'. www.dubaifuture.ae/wp-content/uploads/2023/04/THE-GLOBAL-50-EN.pdf

DFF (2023b) 'Navigating the future for growth, prosperity and well-being: The foundation of the Global 50 report'. www.dubaifuture.ae/wp-content/uploads/2023/02/GPW-Report-Eng.pdf

Easterly, W., Levine, R. and Roodman, D. (2004) 'Aid, policies and growth: Comment'. *American Economic Review*, 94 (3), 774–80. www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/0002828041464560

Economist (2016) 'The trouble with GDP'. 30 April. www.economist.com/briefing/2016/04/30/the-trouble-with-gdp

EIU (2023) 'The Global Liveability Index 2023'. www.eiu.com/n/campaigns/global-liveability-index-2023

European Central Bank (2004) 'Statistics and their use for monetary and economic policy-making'. www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/statisticsusemonetaryeconomicpolicy-makingen.pdf

European Commission (n.d.) 'EU social indicators'. https://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=756&langId=en (retrieved 25 August 2023)

European Parliament (2016) 'Beyond GDP: Global and regional development indicators'. Briefing. October. www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2016/589811/EPRS_BRI(2016)589811_EN.pdf

Eurostat (n.d.) 'Statistics for the European Green Deal'. https://ec.europa.eu/eurostat/cache/egd-statistics (retrieved 25 August 2023)

Focus2030 (2023) 'Summit for a new global financing pact: Towards more commitments to meet the 2030 Agenda?' 9 June. https://focus2030.org/Summit-for-a-New-Global-Financing-Pact-towards-more-commitments-to-meet-the

Gallup (n.d.) 'Understanding how Gallup uses the Cantril scale'. https://news.gallup.com/poll/122453/understanding-gallup-uses-cantril-scale.aspx (retrieved 23 August 2023)

Goldin, I. (2023) 'Cities are central to our future: They have the power to make, or break, society's advances'. *The Conversation*, 22 June. https://theconversation.com/cities-are-central-to-our-future-they-have-the-power-to-make-or-break-societys-advances-207317

Goossens, Y., Mäkipää, A., Schepelmann, P., van de Sand, I., Kuhndt, M. and Herrndorf, M. (2007) 'Alternative progress indicators to gross domestic product (GDP) as a means towards sustainable development'. European Parliament. www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/etudes/join/2007/385672/IPOL-ENVI_ET(2007)385672_EN.pdf

Halm, G. N. (1977) 'Jamaica and the par value system'. *Essays in International Finance*, 120. https://ies.princeton.edu/pdf/E120.pdf

Harper, P. (2022) 'Towards the 2025 SNA: Progress of the 2008 SNA update'. Presentation to 17th Meeting of the United Nations Committee of Experts on Environmental–Economic Accounting. 27–28 June. https://seea.un.org/sites/seea.un.org/files/unceea_-_june_2022_-_update_of_the_sna.pdf

Heine, J. (2023) 'The Global South is on the rise – but what exactly is the Global South?' *The Conversation*, 3 July. https://theconversation.com/the-global-south-is-on-the-rise-but-what-exactly-is-the-global-south-207959

Hines, A., Schutte, J. and Romero, M. (2019) 'Transition scenarios via backcasting'. *Journal of Future Studies*, 24 (1), 1–14. https://jfsdigital.org/wp-content/uploads/2019/09/01-Hines-Transition-Scenarios-via-Backcasting.pdf

Hulten, C. and Nakamura, L. (2022) 'Is GDP becoming obsolete? The "Beyond GDP" debate'. Federal Reserve Bank Philadelphia. November. https://doi.org/10.21799/frbp.wp.2022.37

IEA (2023) 'Where things stand in the global energy crisis one year on: Commentary'. 23 February. www.iea.org/commentaries/where-things-stand-in-the-global-energy-crisis-one-year-on

IMF (2009) 'System of National Accounts 2008'. https://doi.org/10.5089/9789211615227.071

IMF (2020) 'Measuring economic welfare: What and how?' May. www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2020/English/PPEA2020028.ashx

IMF (2022) 'Global financial stability report: Shockwaves from the war in Ukraine test the financial system's resilience'. April. www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2022/04/19/global-financial-stability-report-april-2022

IMD (n.d.) 'The mission of the World Competitiveness Center'. World Competitiveness Center. www.imd.org/centers/wcc/world-competitiveness-center (accessed 17 July 2023)

IMD (2023) 'IMD Smart City Index report 2023'. www.imd.org/wp-content/uploads/2023/06/SmartCityIndex-2023-V8.pdf

International Labour Organization (n.d.) '3. Employment-rich economic growth'. www.ilo.org/global/topics/dw4sd/themes/employment-rich/lang—en/index.htm (retrieved 25 August 2023)

Islam, S. (1995) 'The Human Development Index and per capita GDP'. *Applied Economics Letters*, 2 (5), 166–7. www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/135048595357537?journalCode=rael

Jensen, L. (2023) 'Beyond growth: Pathways towards sustainable prosperity in the EU'. European Parliamentary Research Service. May. www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2023/747108/EPRS_STU(2023)747108_EN.pdf

Kalamara, E., Turrell, A., Redl, C., Kapetanios, G. and Kapadia, S. (2020) 'Making text count: Economic forecasting using newspaper text'. Staff Working Paper No. 865. Bank of England. August. www.bankofengland.co.uk/-/media/boe/files/working-paper/2020/making-text-count-economic-forecasting-using-newspaper-text.pdf

Kapoor, A. and Debroy, B. (2019) 'GDP is not a measure of human well-being'. *Harvard Business Review*, 4 October. https://hbr.org/2019/10/gdp-is-not-a-measure-of-human-well-being

Kearney (2022) 'Readiness for the storm: The 2022 Global Cities Report'. www.kearney.com/documents/291362523/293469161/Readiness+for+the+storm–the+2022+Global+Cities+Report.pdf/4d8684c4-3c33-d90e-3a76-40eb03f31a67

Kharas, H. and McArthur, J. (2019) 'How much does the world spend on the Sustainable Development Goals?' Brookings. 29 July. www.brookings.edu/articles/how-much-does-the-world-spend-on-the-sustainable-development-goals

Kishita, Y., Masuda, T., Nakamura, H. and Aoki, K. (2023) 'Computer-aided scenario design using participatory backcasting: A case study of sustainable vision creation in a Japanese city'. *Futures & Foresight Science*, 5 (1), e141. https://doi.org/10.1002/ffo2.141

Landefeld, S. (2012) 'GDP and the national accounts: One of the great inventions of the 20th century'. BEA. www.bea.gov/news/blog/2012-04-09/gdp-and-national-accounts-one-great-inventions-20th-century

Landefeld, J., Villones, S. and Holdren, A. (2020) 'GDP and beyond: Priorities and plans'. BEA. 18 June. https://apps.bea.gov/scb/issues/2020/06-june/0620-beyond-gdp-landefeld.htm

Lange, M. (2011) 'Progress'. In E. N. Zalta and U. Nodelman (eds) *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Stanford University. https://plato.stanford.edu/archives/sum2023/entries/progress

Maldini, I. (2021) 'The Amsterdam doughnut: <oving towards "strong sustainable consumption" policy?' Amsterdam University of Applied Sciences. Paper presented at the 4th PLATE 2021 Virtual Conference, Limerick, Ireland. https://pure.hva.nl/ws/files/23541309/Maldini_2021_The_Amsterdam_Doughnut.pdf

Marchese, D. (2022) 'This pioneering economist says our obsession with growth must end'. *New York Times Magazine*, 17 July. www.nytimes.com/interactive/2022/07/18/magazine/herman-daly-interview.html

Masterson, V. (2022) 'GDP: What is it and why does it matter?' World Economic Forum. www.weforum.org/agenda/2022/05/what-is-gdp-economic-growth-matters

Meltzer, J. P. (2018) 'The impact of artificial intelligence on international trade'. Brookings. 13 December. www.brookings.edu/articles/the-impact-of-artificial-intelligence-on-international-trade

Mercer (2019) 'Quality of living city ranking'. https://mobilityexchange.mercer.com/Insights/quality-of-living-rankings

Ministry of Foreign Affairs and Foreign Trade, Barbados (2022) 'The 2022 Bridgetown Initiative'. 23 September. www.foreign.gov.bb/the-2022-barbados-agenda (retrieved 23 August 2023)

Mori Memorial Foundation (2022) 'Global Power City Index 2022'. https://mori-m-foundation.or.jp/pdf/GPCI2022_summary.pdf

MOCDUAE (2023) 'National Strategy for Wellbeing 2031'. 15 June. www.hw.gov.ae/en/download/uae-national-wellbeing-strategy-2031

Nature (2023) 'GDP at 70: Why genuinely sustainable development means settling a debate at the heart of economics'. *Nature*, 9 August. www.nature.com/articles/d41586-023-02509-5

Numbeo (2023) 'Safety index by city 2023'. www.numbeo.com/crime/rankings.jsp?title=2023&displayColumn=1

OECD (2018a) 'Beyond GDP: Measuring what counts for economic and social performance'. https://doi.org/10.1787/9789264307292-en

OECD (2018b) 'For good measure: Advancing research on well-being metrics beyond GDP'. https://doi.org/10.1787/9789264307278-en

OECD (2021) 'Artificial intelligence, machine learning and big data in finance: Opportunities, challenges, and implications for policy makers'. www.oecd.org/finance/artificial-intelligence-machine-learning-big-data-in-finance.htm

OECD (n.d.-a) 'OECD weekly tracker of economic activity'. www.oecd.org/economy/weekly-tracker-of-gdp-growth (retrieved 15 August 2023)

OECD (n.d.-b) 'Measuring well-being and progress: Well-being research' www.oecd.org/wise/measuring-well-being-and-progress.htm (retrieved 7 July 2023)

OECD.Stat (2023) 'How's life? Well-being'. January. https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=HSL

Ohuocha, C. (2014) 'UPDATE 2: Nigeria surpasses South Africa as continent's biggest economy'. Reuters. 6 April. www.reuters.com/article/nigeria-gdp-idUSL6N0MY0LT20140406

ONS (2022) 'New beyond GDP measures for the UK: A workplan for measuring inclusive income'. 12 May. www.ons.gov.uk/economy/economicoutputandproductivity/output/articles/newbeyondgdmeasuresfortheukaworkplanformeasuringinclusiveincome/2022-05-12

ONS (2023) 'UK measures of national well-being user guide'. 5 July. www.ons.gov.uk/peoplepopulationandcommunity/wellbeing/methodologies/ukmeasuresofnationalwellbeinguserguide

Osberg, L. and Sharpe, A. (2001) 'Comparisons of trends in GDP and economic well-being: The impact of social capital'. OECD. www.oecd.org/education/innovation-education/1824740.pdf

Oulton, N. (2018) 'GDP and the System of National Accounts: Past, present and future'. Centre for Macroeconomics/London School of Economics, National Institute of Economic and Social Research, and Economic Statistics Centre of Excellence. June. www.lse.ac.uk/CFM/assets/pdf/CFM-Discussion-Papers-2018/CFMDP2018-02-Paper.pdf

Our World in Data (2023) 'SDG Tracker: Measuring progress towards the Sustainable Development Goals'. https://ourworldindata.org/sdgs

Pengfei, N., Kamiya, M., Jing, G. and Yi, Z. (2021) 'Global urban competitiveness report (2020–2021)'. UN Habitat. https://unhabitat.org/sites/default/files/2021/11/1_report_on_competitiveness_of_cities_worldwide2020-2021.pdf

Pérez, L., Hunt, D., Samandari, H., Nuttall, R. and Biniek, K. (2022) 'Does ESG really matter – and why?' McKinsey Sustainability. 10 August. www.mckinsey.com/capabilities/sustainability/our-insights/does-esg-really-matter-and-why

Prasad, M. and Castro, A. (2018) 'Is GDP an adequate measure of development?' International Growth Centre. 17 October. www.theigc.org/blogs/gdp-adequate-measure-development

Prime Minister of Barbados (2022) 'Urgent and decisive action required for an unprecedented combination of crises: The 2022 Bridgetown Initiative for the reform of the global financial architecture'. 23 September. https://pmo.gov.bb/wp-content/uploads/2022/10/The-2022-Bridgetown-Initiative.pdf

Quist, J. and Vergragt, P. (2006) 'Past and future of backcasting: The shift to stakeholder participation and a proposal for a methodological framework'. *Futures*, 38 (9), 1027–45. www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0016328706000541

Quist, J., Vergragt, P. and Quist, J. (2011) 'Backcasting for sustainability: Introduction to the special issue'. *Technological Forecasting and Social Change*, 78 (5), 747–55. www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S004016251100062X

Regen Melbourne (2021) 'Towards a regenerative Melbourne: Embracing doughnut economics to create a new compass for Melbourne'. www.regen.melbourne/news/towardsregenmelbreport

Reserve Bank of Australia (n.d.) 'What is monetary policy?' www.rba.gov.au/education/resources/explainers/pdf/what-is-monetary-policy.pdf (retrieved 23 August 2023)

Robert Wood Johnson Foundation (2019) 'Advancing well-being in an inequitable world: Moving from measurement to action'. www.rwjf.org/en/insights/our-research/2019/01/advancing-well-being-in-an-inequitable-world.html

Robinson, J. (1982) 'Energy backcasting: A proposed method of policy analysis'. *Energy Policy*, 10 (4), 337–44. www.researchgate.net/publication/223845138_Energy_Backcasting_A_Proposed_Method_of_Policy_Analysis

Sachs, J., Lafortune, G., Fuller, G. and Drumm, E. (2023a) 'Implementing the SDG stimulus: Sustainable development report 2023'. Sustainable Development Solutions Network. https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2023/sustainable-development-report-2023.pdf

Sachs, J., Lafortune, G., Fuller, G. and Drumm, E. (2023b) 'Sustainable development report 2023: Implementing the SDG stimulus'. Sustainable Development Report. www.sdgindex.org

SGS Economics and Planning (n.d.) 'Projects: SGS Cities and Regions Wellbeing Index'. https://sgsep.com.au/projects/sgs-wellbeing-index (retrieved 29 August 2023)

Silungwe, A. (2020) 'Benchmarking and rebasing national accounts'. IMF. 26 August. www.imf.org/-/media/Files/Publications/covid19-special-notes/en-special-series-on-covid-19-benchmarking-and-rebasing-national-accounts.ashx

Smith, R., Zoundi, Z. and Bizikova, L. (2022) 'Engaging decision-makers in moving beyond GDP and toward wealth'. Briefing Note. International Institute for Sustainable Development. January. www.iisd.org/system/files/2022-01/moving-beyond-gdp-toward-wealth.pdf

Stickland, H. (2023) 'Beyond GDP: What matters to national well-being'. ONS. 12 May. https://blog.ons.gov.uk/2023/05/12/beyond-gdp-what-matters-to-national-well-being

Stiglitz, J. (2011) 'Rethinking macroeconomics: What went wrong and how to fix it'. *Global Policy*, 2 (2), 165–75. https://doi.org/10.1111/j.1758-5899.2011.00095.x

Stiglitz, J., Sen, A. and Fitoussi, J. (2009) 'Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress'. OECD. https://ec.europa.eu/eurostat/documents/8131721/8131772/Stiglitz-Sen-Fitoussi-Commission-report.pdf

Stobierski, T. (2021) 'What is GDP and why it is important?' Harvard Business School. 8 June. https://online.hbs.edu/blog/post/why-is-gdp-important

Svenfelt, A., Alfredsson, E., Bradley, K., Fauré, E., Finnveden, G., Fuehrer, P., Gunnarsson-Östling, U., Isaksson, K., Malmaeus, M., Malmqvist, T., Skånberg, K., Stigson, P., Aretun, A., Buhr, K., Hagbert, P. and Öhlund, E. (2019) 'Scenarios for sustainable futures beyond GDP growth 2050'. *Futures*, 111, 1–14. www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0016328718302477

Szczepański, M. (2019) 'Economic impacts of artificial intelligence (AI)'. European Parliamentary Research Service. July. www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2019/637967/EPRS_BRI(2019)637967_EN.pdf

Tawiah, V., Zakari, A. and Adedoyin, F. (2021) 'Determinants of green growth in developed and developing countries'. *Environmental Science and Pollution Research*, 28, 39227–42. https://doi.org/10.1007/s11356-021-13429-0

ThinkT20 (2022a) 'T20 communique'. Indonesia. www.t20indonesia.org/wp-content/uploads/2022/11/E-BOOK-T20-Communique.pdf

ThinkT20 (2022b) 'Moving beyond GDP: A stock-flow approach to measuring wellbeing for the G20'. Task Force 5: Inequality, Human Capital and Well-Being. www.t20indonesia.org/wp-content/uploads/2022/11/TF5_Moving-Beyond-GDP.pdf

ThinkT20 (2022c) 'Moving beyond GDP to achieve the SDGs'. Task Force 9: Global Cooperation for SDG Financing. www.t20indonesia.org/wp-content/uploads/2022/08/TF9_Moving-Beyond-GDP-to-Achieve-the-SDGs-2.pdf

UNDP (n.d.) 'Human Development Index (HDI)'. https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index (retrieved 7 July 2023)

UNEP (2018) 'Inclusive wealth report 2018'. www.unep.org/resources/inclusive-wealth-report-2018

UNEP (2022) 'Annual report 2022'. https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/41679/Annual_Report_2022.pdf

UNFCCC (n.d.) 'COP 28: What was achieved and what happens next?'. https://unfccc.int/cop28/5-key-takeaways#loss-and-damage (retrieved 27 March 2024)

UNFCCC (2022) 'COP27 reaches breakthrough agreement on new "loss and damage" fund for vulnerable countries'. 20 November. https://unfccc.int/news/cop27-reaches-breakthrough-agreement-on-new-loss-and-damage-fund-for-vulnerable-countries

UNFCCC (2023) 'COP28UAE'. 13 July. https://unfccc.int/sites/default/files/resource/COP28_Letter_July_2023_1.pdf

United Nations (n.d.) 'Summit of the Future 2024: What will it deliver?'. www.un.org/sites/un2.un.org/files/sotf_overview.pdf (retrieved 18 September 2024)

United Nations (2021) 'Our common agenda: Report of the Secretary-General'. www.un.org/en/content/common-agenda-report/assets/pdf/Common_Agenda_Report_English.pdf

United Nations (2023a) 'Valuing what counts: Framework to progress beyond gross domestic product'. May. www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-beyond-gross-domestic-product-en.pdf

United Nations (2023b) 'The Sustainable Development Goals report: Special edition' https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023.pdf

UNESCWA (n.d.) 'Social welfare'. https://archive.unescwa.org/social-welfare (retrieved 7 July 2023)

UNSD (n.d.-a) 'The System of National Accounts (SNA)'. https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/sna.asp (retrieved 5 July 2023)

UNSD (n.d.-b) 'Gross national income (GNI)'. https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/glossresults.asp?gID=230 (retrieved 10 July 2023)

UNSD (n.d.-c) 'Historic versions of the System of National Accounts'. https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/hsna.asp (retrieved 7 July 2023)

UNSD (n.d.-d) 'Advisory expert group (AEG)'. https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg.asp (retrieved 17 July 2023)

UNSD (n.d.-e) 'Towards the 2025 SNA'. https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/Towards2025.asp (retrieved 14 July 2023)

UNSD (n.d.-f) 'List of 2025 SNA chapters'. https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/SNAUpdate/2025/chapters.asp (retrieved 15 July 2023)

Vancouver Economic Commission (2022) 'Beyond GDP: A proposed new framework for measuring Vancouver's economy'. Economic Transformation Lab. https://vancouvereconomic.com/wp-content/uploads/2023/02/Beyond_GDP_Phase_1_Report_V5_Web.pdf

Vancouver Economic Commission (n.d.) 'Beyond GDP'. https://vancouvereconomic.com/research/beyond-gdp (retrieved 29 August 2023)

Vanham, P. (2021) 'A brief history of GDP – and what could come next'. World Economic Forum. www.weforum.org/agenda/2021/12/stakeholder-capitalism-episode-1-a-brief-history-of-gdp

Wealth Accounting and the Valuation of Ecosystem Services (2012) 'Moving beyond GDP: How to factor natural capital into economic decision making'. World Bank. June. https://documents1.worldbank.org/curated/en/724461468157521765/pdf/696120WP0Movin00606020120Box369282B.pdf

Wellbeing Economy Alliance (n.d.) 'Santa Monica, California: Wellbeing Index'. https://weall.org/resource/santa-monica-california-wellbeing-index (retrieved 25 August 2023)

White House (2022a) 'How do economists determine whether the economy is in a recession?' 21 July. www.whitehouse.gov/cea/written-materials/2022/07/21/how-do-economists-determine-whether-the-economy-is-in-a-recession

White House (2022b) 'National Strategy to Develop Statistics for Environmental–Economic Decisions'. 18 August. www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/08/Natural-Capital-Accounting-Strategy.pdf

Widuto, A., Evroux, C. and Spinaci, S. (2023) 'From growth to "beyond growth": Concepts and challenges'. European Parliamentary Research Service. www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/747107/EPRS_BRI(2023)747107_EN.pdf

Woloszko, N. (2020) 'Tracking activity in real time with Google Trends'. OECD Economics Department Working Papers No. 1634. OECD. https://doi.org/10.1787/6b9c7518-en

Wolverson, R. (2013) 'GDP and economic policy'. Council on Foreign Relations. 7 August. www.cfr.org/article/gdp-and-economic-policy

World Bank (2008) 'The 2008 SNA: Concepts in brief'. UN Department of Economic and Social Affairs. https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/docs/2008sna-conceptsbrief.pdf

World Bank (2019) 'The Human Capital Project: Frequently asked questions'. www.worldbank.org/en/publication/human-capital/brief/the-human-capital-project-frequently-asked-questions

World Bank (2021) 'The changing wealth of nations 2021: Managing assets for the future'. https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/c0debd7c-e47a-5213-9959-64659494f791/content

World Bank (2023a) 'The World Bank in Bhutan'. 9 April. www.worldbank.org/en/country/bhutan/overview

World Bank (2023b) 'Shared prosperity: Monitoring inclusive growth'. 30 April. www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/global-database-of-shared-prosperity

World Bank (2023c) 'Food security update: World Bank response to rising food insecurity'. 26 October. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/40ebbf38f5a6b68bfc11e5273e1405d4-0090012022/related/Food-Security-XCIV-10-26-23.pdf

World Bank (2023d) 'Urban development'. 3 April. www.worldbank.org/en/topic/urbandevelopment/overview

World Bank (n.d.-a) 'Financial access'. www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/background/financial-access (retrieved 25 August 2023)

World Bank (n.d.-b) 'Why do countries revise their national accounts?' https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/680284-why-do-countries-revise-their-national-accounts (retrieved 17 August 2023)

World Economic Forum (2024) 'New report measures quality of growth for new economic era'. 17 January. www.weforum.org/press/2024/01/wef24-future-of-growth-report/

World Economic Forum (2020) 'The global competitiveness report'. www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2020.pdf

World Inequality Lab (2021) 'Distributional national accounts guidelines: Methods and concepts used in the World Inequality Database'. 28 June. https://wid.world/document/distributional-national-accounts-guidelines-2020-concepts-and-methods-used-in-the-world-inequality-database

Yamaguchi, R. and Managi, S. (2019) 'Backward- and forward-looking shadow prices in inclusive wealth accounting: An example of renewable energy capital'. *Ecological Economics*, 156, 337–49. https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2018.09.020

Zheng, Y., Xu, Z. and Xiao, A. (2023) 'Deep learning in economics: A systematic and critical review'. *Artificial Intelligence Review*, 56, 9497–539. https://doi.org/10.1007/s10462-022-10272-8

Zuleeg, F., Emmanouilidis, J. and de Castro, R. (2021) 'The age of permacrisis'. Euractiv. 13 April. www.euractiv.com/section/future-eu/opinion/the-age-of-permacrisis

Zwijnenburg, J. and Rompaey, C. (2021) 'A broader SNA framework on wellbeing and sustainability: State of play'. ICP Technical Advisory Group. 19 May. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/5b226e0399227a6b68c3199a79aefb90-0050022021/original/3-02-Wellbeing-sustainability-and-distributional-analysis-OECD-and-World-Bank-Presentation.pdf

لائحة المراجع

تشمل هذه القائمة جميع المنشورات التي تم الاطلاع عليها في إطار إعداد هذا التقرير ولكن لم يتم استخدامها فعلياً كمصادر.

Aitken, A. (2019) 'Measuring welfare beyond GDP'. *National Institute Economic Review*, 249, R3–16. https://doi.org/10.1177/002795011924900110

Anderson, M. and Mossialos, E. (2019) 'Beyond gross domestic product for New Zealand's wellbeing budget'. *The Lancet*, 4 (7), E320–1. www.thelancet.com/journals/lanpub/article/PIIS2468-2667(19)30109-4/fulltext

Australian Bureau of Statistics (2014) 'Measures of Australia's progress, 2013'. 9 May. www.abs.gov.au/ausstats/abs@.nsf/mf/1370.0

Australian Unity (n.d.) 'The Australian Unity Wellbeing Index'. www.australianunity.com.au/about-us/wellbeing-index (retrieved 22 October 2023)

Bann, C. (2016) 'Policy briefing: Natural capital accounting and the Sustainable Development Goals'. Wealth Accounting and the Valuation of Ecosystem Services. May. https://documents1.worldbank.org/curated/en/323151568692500022/pdf/Natural-Capital-Accounting-and-the-Sustainable-Development-Goals.pdf

Birkjær, M., Gamerdinger, A. and El-Abd, S. (2021) 'Towards a Nordic wellbeing economy'. Nordic Council of Ministers. https://norden.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2%3A1589849&dswid=1306

Bravo, G. (2014) 'The Human Sustainable Development Index: New calculations and a first critical analysis'. *Ecological Indicators*, 37 (A), 145–50. https://doi.org/10.1016/j.ecolind.2013.10.020

Brule, G. (2022) 'Evaluation of existing indexes of sustainable well-being and propositions for improvement'. *Sustainability*, 14 (2), 1027. https://doi.org/10.3390/su14021027

Brynjolfsson, E., Collis, A., Diewert, W., Eggers, F. and Fox, K. (2019) 'GDP-B: Accounting for the value of new and free goods'. National Bureau of Economic Research Working Paper No. w25965. https://ssrn.com/abstract=336431

Chelli, F., Ciommi, M. and Gigliarano, C. (2013) 'The Index of Sustainable Economic Welfare: A comparison of two Italian regions'. *Procedia: Social and Behavioral Sciences*, 81, 443–8. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2013.06.457

Costanza, R., Lawn, P., Lowe, I. and Martin, P. (2018) 'Achieving genuine progress in Australia'. Asia & the Pacific Policy Society. 14 March. www.policyforum.net/achieving-genuine-progress-australia/

Coyle, D. (2015) 'Commentary: Modernising economic statistics – why it matters'. *National Institute Economic Review*, 234 (1), F4–7. https://doi.org/10.1177/002795011523400108

Coyle, D. (2016) GDP: *A Brief but Affectionate History*, rev. and expanded edn. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Coyle, D. and Mitra-Kahn, B. (2017) 'Make the future count'. Enlightenment Economics. 14 September. http://enlightenmenteconomics.com/beta/wp-content/uploads/2021/12/CoyleMitrKahnIndogo.pdf

Dasgupta, P., Managi, S. and Kumar, P. (2022) 'The Inclusive Wealth Index and Sustainable Development Goals'. *Sustainability Science*, 17, 899–903. https://doi.org/10.1007/s11625-021-00915-0

Decancq, K., Fleurbaey, M. and Schokkaert, E. (2015) 'Happiness, equivalent incomes and respect for individual preferences'. *Economica*, 82 (s1), 1082–106. https://doi.org/10.1111/ecca.12152

Decancq, K. and Schokkaert, E. (2015) 'Beyond GDP: Using equivalent incomes to measure well-being in Europe'. Social Indicators Research. February. www.researchgate.net/publication/273516300_Beyond_GDP_Using_Equivalent_Incomes_to_Measure_Well-Being_in_Europe

Department of Finance Canada (2021) 'Measuring what matters: Toward a quality of life strategy for Canada'. Government of Canada. 19 April. www.canada.ca/en/department-finance/services/publications/measuring-what-matters-toward-quality-life-strategy-canada.html

Doughnut Economics Action Lab (2020) 'What is the doughnut? An introduction to the concept at the heart of doughnut economics'. September. https://doughnuteconomics.org/tools/11

HM Treasury (2021) 'Wellbeing discussion paper: Monetisation of life satisfaction effect sizes – A review of approaches and proposed approach'. Social Impacts Task Force Discussion Paper. July. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/1005389/Wellbeing_guidance_for_appraisal_-_background_paper_reviewing_methods_and_approaches.pdf

Horlings, E. and Smits, J. (2019) 'Measuring well-being and sustainability in the Netherlands: The first monitor of well-being'. Paper presented at the ESCoE Conference on Economic Measurement, King's College London, London, 8–10 May. www.researchgate.net/publication/335107460_Measuring_Well-being_and_Sustainability_in_the_Netherlands_the_first_Monitor_of_Well-being

Institut national de la statistique et des études économiques (2023) 'Indicateurs de richesse national'. 16 June. www.insee.fr/fr/statistiques/3281778

Institute for Innovation in Social Policy (n.d.) 'The Index of Social Health'. http://iisp.vassar.edu/ish.html (retrieved 22 October 2023)

Jackson, T., McBride, N., Abdallah, S. and Marks, N. (2008) 'Measuring regional progress: Regional index of sustainable economic well-being (R-ISEW) for all the English regions'. Centre for Well-Being, New Economics Foundation. July. https://web.pdx.edu/~kub/publicfiles/MeasuringWellBeing/Jackson_2008%20GPI%20UK.pdf

Jones, C. and Klenow, P. (2016) 'Beyond GDP? Welfare across countries and time'. *American Economic Review*, 106 (9), 2426–57. www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.20110236

Jorgenson, D. (2018) 'Production and welfare: Progress in economic measurement'. *American Economic Review*, 56 (3), 867–919. www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/jel.20171358

Jorgenson, D. and Schreyer, P. (2017) 'Measuring individual economic well-being and social welfare within the framework of the System of National Accounts'. *Review of Income and Wealth*, 63 (s2), S460–70. https://doi.org/10.1111/roiw.12326

Kenny, D., Costanza, R., Dowsley, T., Jackson, N., Josol, J., Kubiszewski, I., Narulla, H., Sese, S., Sutanto, A. and Thompson, J. (2019) 'Australia's Genuine Progress Indicator revisited (1962–2013)'. *Ecological Economics*, 158, 1–10. https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2018.11.025

Kubiszewski, I., Costanza, R., Franco, C., Lawn, P., Talberth, J., Jackson, T. and Aylmer, C. (2013) 'Beyond GDP: Measuring and achieving global genuine progress'. *Ecological Economics*, 93, 57–68. https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2013.04.019

Dual Citizen (n.d.) 'Performance index'. https://dualcitizeninc.com/performance-index (retrieved 22 October 2023)

Eker, S. and Ilmola-Sheppard, L. (2020) 'Systems thinking to understand national well-being from a human capital perspective'. *Sustainability*, 12 (5), 1931. https://doi.org/10.3390/su12051931

European Commission (n.d.) 'Beyond GDP publications'. https://ec.europa.eu/environment/beyond_gdp/index_en.html (retrieved 22 October 2023)

European Commission (n.d.) 'Transitions Performance Index (TPI)'. https://research-and-innovation.ec.europa.eu/strategy/support-policy-making/support-national-research-and-innovation-policy-making/transitions-performance-index-tpi_en (retrieved 22 October 2023)

European Commission (n.d.) 'What are the resilience dashboards?' https://ec.europa.eu/info/strategy/strategic-planning/strategic-foresight/2020-strategic-foresight-report/resilience-dashboards_en (retrieved 22 October 2023)

Excellence. 15 December. https://escoe-website.s3.amazonaws.com/wp-content/uploads/2020/07/13152731/ESCoE-DP-2017-03.pdf

Fan, J., Li, K., Zhang, X., Hu, J., Hubacek, K., Da, Y., Liang, X. and Cheng, D. (2022) 'Measuring sustainability: Development and application of the Inclusive Wealth Index in China'. *Ecological Economics*, 195, 107357. https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2022.107357

Fioramonti, L. (2016) 'A post-GDP world? Rethinking international politics in the 21st century'. *Global Policy*, 7 (1), 15–24. https://doi.org/10.1111/1758-5899.12269

Global Council on Happiness and Wellbeing (2019) 'Global happiness and wellbeing report'. www.hw.gov.ae/en/download/altkryr-alaaalmy-lsyasat-alsaaad-ojod-alhya-2019

GNH Centre Bhutan (n.d.) 'GNH Happiness Index'. www.gnhcentrebhutan.org/gnh-happiness-index (retrieved 22 October 2023)

Greve, B. (2017) 'How to measure social progress?' *Social Policy & Administration*, 51 (7), 1002–22. https://doi.org/10.1111/spol.12219

Government of India (2021) 'Ecosystem accounts for India: Report of the NCAVES project'. United Nations. https://seea.un.org/content/ecosystem-accounts-india-report-ncaves-project

2010/2088(INI). 20 April. www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-7-2011-0175_EN.html

Social Indicators of Hong Kong (n.d.) 'Social indicators of Hong Kong'. www.socialindicators.org.hk/en (retrieved 22 October 2023)

Social Progress Imperative (n.d.) 'Social Progress Imperative'. www.socialprogress.org (retrieved 22 October 2023)

Solability (n.d.) 'The GSCI: Global Sustainable Competitiveness Index'. https://solability.com/the-global-sustainable-competitiveness-index/the-index (retrieved 22 October 2023)

Sonthi, C., Harnphatananusorm, S. and Santipolvut, S. (2019) 'Concepts and empirical calculation of the green GDP for Thailand'. *International Journal of Green Economics*, 13 (1), 68. www.researchgate.net/publication/335134255_Concepts_and_empirical_calculation_of_the_green_GDP_for_Thailand

Stutzer, A. and Frey, B. (2012) 'Recent developments in the economics of happiness: A selective overview'. IZA Discussion Paper No. 7078. Institute of Labor Economics. https://ssrn.com/abstract=2192854

Sustainable Development Report (2022) 'Arab SDG index and dashboard report 2022'. 27 April. www.sdgindex.org/reports/arab-sdg-index-and-dashboard-report-2022

Te Tai Ōhanga: The Treasury (n.d.) 'Our Living Standards Framework'. www.treasury.govt.nz/information-and-services/nz-economy/higher-living-standards/our-living-standards-framework (retrieved 22 October 2023)

Technology Arts Sciences TH Köln (n.d.) 'SSI: Sustainability Society Index'. https://ssi.wi.th-koeln.de/index.html (retrieved 22 October 2023)

United Nations (n.d.) 'System of Environmental Economic Accounting'. https://seea.un.org (retrieved 22 October 2023)

Vemuri, A. and Costanza, R. (2006) 'The role of human, social, built, and natural capital in explaining life satisfaction at the country level: Toward a National Well-Being Index (NWI)'. *Ecological Economics*, 58(1), 119–33. https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2005.02.008

Voss, R. (2021) 'Monitor of well-being and the Sustainable Development Goals 2021'. Statistics Netherlands. https://longreads.cbs.nl/monitor-of-well-being-and-sdgs-2021/introduction

Wang, F., Wang, R. and Wang, J. (2020) 'Measurement of China's green GDP and its dynamic variation based on industrial perspective'. *Environmental Science and Pollution Research*, 27, 43813–28. https://doi.org/10.1007/s11356-020-10236-x

Kubiszewski, I., Mulder, K., Jarvis, D. and Costanza, R. (2022) 'Toward better measurement of sustainable development and wellbeing: A small number of SDG indicators reliably predict life satisfaction'. *Sustainable Development*, 30(1), 139–48. https://doi.org/10.1002/sd.2234

Legatum Institute (n.d.) 'The Legatum Prosperity Index'. www.prosperity.com/rankings (retrieved 22 October 2023)

Meek Lange, M. (2023) 'Progress'. In E. N. Zalta and U. Nodelman (eds) *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Stanford University. https://plato.stanford.edu/archives/sum2023/entries/progress

Michaelson, J. (2014) 'National accounts of well-being'. In A. C. Michalos (eds) *Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research*. Springer. https://doi.org/10.1007/978-94-007-0753-5_3467

Nakamura, L., Samuels, J. and Soloveichik, R. (2017) 'Measuring the "Free" Digital Economy within the GDP and Productivity Accounts'. Discussion paper. Economics Statistics Centre of Excellence. 15 December. https://escoe-website.s3.amazonaws.com/wp-content/uploads/2020/07/13152731/ESCoE-DP-2017-03.pdf

Noll, H.-H. (2014) 'German system of social indicators'. Leibniz Institute for the Social Sciences. January. www.gesis.org/fileadmin/upload/dienstleistung/daten/soz_indikatoren/SSI_en/German_System_of_Social_Indicators.pdf

Nordhaus, W. and Tobin, J. (1972) 'Is growth obsolete? In W. Nordhaus and J. Tobin (eds) *Economic Research: Retrospect and Prospect* Vol. 5: *Economic Growth*. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research. www.nber.org/books/nord72-1

OECD (2019) 'Society at a glance 2019: OECD social indicators'. www.oecd.org/social/society-at-a-glance-19991290.htm

OECD (2023) 'Democratic resilience in an era of multiple crises'. www.oecd.org/publication/government-at-a-glance/2023

OECD (n.d.) 'OECD environmental data and indicators'. www.oecd.org/environment/indicators-modelling-outlooks/data-and-indicators.htm (retrieved 22 October 2023)

Popa, H., Pater, L. and Cristea, S. (2014) 'A systemic description of sustainable progress'. *Procedia: Social and Behavioral Sciences*, 124, 322–30. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2014.02.492

Post-growth 2018 Conference (2018) 'Post-growth 2018 Conference: 18–19 September, Brussels, Belgium'. www.postgrowth2018.eu

Rosbach, A. (2011) 'Report on GDP and beyond: Measuring progress in a changing world'. European Parliament.

Wellbeing Economy Alliance (2021) 'The latest Happy Planet Index: Costa Rica tops the list, beating Western economies on sustainable wellbeing'. 25 October. https://weall.org/the-latest-happy-planet-index-costa-rica-tops-the-list-beating-western-economies-on-sustainable-wellbeing

World Economic Forum (2021) 'Building back better: Policy pathways for an economic transformation'. June. www.weforum.org/publications/building-back-broader-policy-pathways-for-an-economic-transformation/

World Happiness Report (2022) 'World Happiness Report 2022'. https://worldhappiness.report/ed/2022

World Health Organization (2012) 'WHOQOL: Measuring quality of life'. 1 March. www.who.int/tools/whoqol

Yang, L. (2018) 'Measuring well-being: A multidimensional index integrating subjective well-being and preferences'. *Journal of Human Development and Capabilities*, 19 (4), 456–76. https://doi.org/10.1080/19452829.2018.1474859

أعد هذا التقرير فريق عمل أبحاث دبي للمستقبل ضمن مؤسسة دبي للمستقبل التي تصدر العديد من الدراسات والتقارير الاستشرافية باستخدام التحليل القائم على الأدلة والخيال بهدف مساعدة الجهات المعنية على توقع المستقبل والاستعداد له بشكل أفضل.

يمكنكم الاطلاع على منشوراتنا السابقة عبر الرابط الإلكتروني:
www.dubaifuture.ae/insights

نبذة عن مؤسسة دبي للمستقبل

تسعى مؤسسة دبي للمستقبل إلى تحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، لتعزيز مكانة دبي باعتبارها رائدة مدن المستقبل، بالتعاون مع شركائها من الجهات الحكومية والشركات العالمية والمبتكرين والشركات الناشئة ورواد الأعمال في دولة الإمارات وخارجها.

وتتمثل ركائز استراتيجية المؤسسة في تخيّل المستقبل وتصميمه وتنفيذه، وذلك بدعم وإشراف سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي رئيس مجلس أمناء مؤسسة دبي للمستقبل. وتطلق المؤسسة برامج ومبادرات محلية وعالمية ومشاريع مبتكرة ونوعية لتحقيق هذا الهدف، كما تتولى إعداد خطط واستراتيجيات مستقبلية وتقارير حول السيناريوهات المستقبلية المحتملة، بما يدعم مكانة دبي كمركز عالمي لتطوير وتبني أحدث الحلول والممارسات المبتكرة لخدمة الإنسانية.

وتركز المؤسسة على تحديد أبرز التحديات التي تواجه المدن والمجتمعات والقطاعات في المستقبل وتحويلها إلى فرص نمو واعدة من خلال جمع البيانات وتحليلها ودراسة التوجهات العالمية ومواكبة التغيرات المتسارعة. كما تحرص على استكشاف القطاعات الجديدة والناشئة وتكاملها مع القطاعات والصناعات القائمة.

وتشرف مؤسسة دبي للمستقبل على عدد كبير من المشاريع والمبادرات الرائدة مثل متحف المستقبل، ومنطقة 2071، ومسرعات دبي للمستقبل، وأكاديمية دبي للمستقبل، ومختبرات دبي للمستقبل، ودبي 10X، وأبحاث دبي للمستقبل، وزمالة دبي للمستقبل، ومؤشر دبي للجاهزية للمستقبل، وبرنامج دبي للبحث والتطوير، ومختبر دبي للتصميم، ومركز الإمارات العربية المتحدة للثورة الصناعية الرابعة، ومنتدى دبي للمستقبل، وغيرها. وتسهم المؤسسة، من خلال مبادراتها المعرفية ومراكزها لتصميم المستقبل، في بناء قدرات أصحاب المواهب، وتمكينهم وصقل مهاراتهم، بما يمكّنهم من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في دبي ودولة الإمارات.

dubaifuture.ae

research@dubaifuture.gov.ae

@dubaifuture

إخلاء المسؤولية

تم إعداد هذا التقرير لأغراض إعلامية وتعليمية وإرشادية، وهو يتضمن توجهات مستقبلية مبنية على الدراسات والبحوث، وليس بالضرورة لاعتمادها أو العمل بها. وبناءً عليه، تخلي مؤسسة دبي للمستقبل مسؤوليتها بالكامل عن كل ما يتعلق بمحتوى التقرير واستخدامه.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمؤسسة دبي للمستقبل © 2024

جميع المواد الواردة في هذا التقرير مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي - َنسب المصنف 4.0 دولي (رخصة المشاع الإبداعي)، باستثناء المحتوى المقدم من أطراف ثالثة أو الشعارات أو أي مادة محمية بعلامة تجارية أو مشار إليها في هذا التقرير. رخصة المشاع الإبداعي اتفاقية ترخيص نموذجية تتيح نسخ التقرير وتوزيعه ونقله وتكييفه شريطة نسب العمل لصاحبه، وهي متاحة على الرابط:
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode

يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لمعلومات الأطراف الثالثة المدرجة في هذا التقرير ومواردها ضمن قسم الملاحظات وقائمة المراجع. ويستثني إخلاء المسؤولية هذا أيضاً بصفة خاصة العلامات التجارية لكلمة مؤسسة دبي للمستقبل وشعارها من نطاق ترخيص المشاع الإبداعي هذا.

تم إعداد هذا التقرير باللغة الإنجليزية، وتُرجم بعدها إلى اللغة العربية لملاءمة القارئ العربي فقط، مع مراعاة الدقة الكاملة في نقل المحتوى. ومع ذلك، فإن النسخة الإنجليزية هي النسخة التي يُعتد بها في حالة وجود أي تناقضات أو معلومات متعارضة بين النسختين.

مؤسسة دبي للمستقبل
DUBAI FUTURE FOUNDATION

حقوق النشر © 2024 مؤسسة دبي للمستقبل. جميع الحقوق محفوظة.

DUBAIFUTURE.AE